

نيكوس بولسنتزاس

أزمة الديكتاتوريات

(اليونان، البرتغال، إسبانيا..)



اهداءات ٢٠٠٣
أسرة أ.د/رمزي حكي
القاهرة

أزمة الديكتاتوريات

حقوق الطبع محفوظة
دار ابن خلدون
كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر
ص. ب. ١١٩٣٠٨
بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥

الطبعة الاولى
١٩٨١/١/١

نيكوس بولانتزاس

أزمة الديكتاتوريات

(في البرتغال واليونان وإسبانيا)

ترجمة عبد القادر ضللي

تمهيد

تميز عام ١٩٧٤ ، في العصر الاوروبي ، بأحداث ذات محمل كبير تجلت بالاطاحة بالديكتاتوريات العسكرية في البرتغال واليونان ، والتسارع الذي تميز به تدهور النظام الفرانكي .

ان الطريق التي اتبعت لسقوط الديكتاتوريات البرتغالية واليونانية والاسبانية ، تطرح سلسلة من الاسئلة الهامة ما تزال ابعد من أن تتوضح . فهي تتمفصل حول نقطة جوهرية تتجسد في ان النظامين البرتغالي واليوناني لم تطح بهما ، كما هو ظاهر ، حركة ثورية متراصة ، معلنة وجبهية قامت بها الجماهير الشعبية ، ولا تدخل عسكري ، كما حدث للنازية الالمانية والفاشية الايطالية .

فما هي اذن العوامل التي حددت الاطاحة بهما ، وكيف يوضح تدخل الجماهير الشعبية في هذه الظروف ؟

لكن هذه الاسئلة لا تعنى بالبرتغال واليونان واسبانيا فحسب .

انها تعنى ، قبل كل شيء ، بالعديد من البلدان ، كالبلدان التي تهمنا هنا ، القائمة في منطقة التبعية للعواصم الامبريالية ، التي تعاني هي أيضا من أنظمة رأسمالية استثنائية ، فاشية وديكتاتورية عسكرية وبونابارتية ، ويمكننا أن ننوه ، بهذا الصدد ، بوضع العديد من بلدان أميركا اللاتينية . ان الدروس التي يمكننا أن نستخلصها من الاحداث التي طرات في اليونان والبرتغال ، أو في اسبانيا ، ذات أهمية كبيرة بهذا الصدد .

غير ان بعض هذه الاسئلة تعنى أيضا بالبلدان الاوروبية المسماة : « صناعية » و « حرة » . ان اليونان والبرتغال واسبانيا

تتميز بتبعية خاصة جدا . فهذه البلدان ليست في وضع « نمو » ، كما عرف على نحو وصفي ، ذلك أنها بينيتها الاجتماعية - الاقتصادية تقع في المجال الاوربي . ولهذا فان الاحداث المستجدة فيها تعنى مباشرة ، ببعض صورها ، بالبلدان الاوربية الاخرى .

هذا البحث ، يحاول ان يقدم الخطوط الاولى للرد على هذه الاسئلة . وهذا ما يقودني لاعطاء القراء بعضا من الايضاحات المسبقة :

١ - ان البحث هو بحث سياسي - نظري اردت ان يكون موجزا يقتصر على المسائل الاساسية ، ليس شاملا أبدا ، لا يروي تاريخا مفصلا عن هذه الانظمة والاطاحة بها . فهو يتوجه الى جمهور متيقظ نسبيا ، تتبع ، وما يزال يتتبع ، احداث هذه البلدان باهتمام سياسي ، يمكنه ، الى حد ما ، ان يعفي نفسه من وصف الاحداث ويركز اهتمامه على استسها وتفسيرها . فضلا عن ذلك ، انني ، لكي لا أثقل ما أعرض ، اقدم العناصر المادية التي تبدو لي أكثر دلالة ، محاولا ان اتجنب عشرات هذا النوع من التحاليل ، عشرات يقال عنها دوما كثيرة وقليلة جدا في وقت واحد .

٢ - ان الاطاحنة بالنظامين البرتغالي واليوناني والتطور المترسم في اسبانيا تبدو لي ، لاسباب سأشرحها ، بالرغم من المظاهر ، ذات نقاط مشتركة ، فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية على الاقل . ومع هذه ، فثمة فوارق هامة قائمة بينها ، حرصت ان اشير اليها ، بالتوازي الى ذلك ، محاولا الا يغيب عن نظري ما يماثلها - مما يقتضيني اللجوء الى التخطيط (١) .

٣ - في هذا النص ، ثمة ثغرة هامة ، تقصدها كلية . فرغم انني قد نوّهت مرارا عديدة بدور منظمات اليسار في هذه التطورات ، لم ادخل في تفاصيل عملها ، مقتصرًا تقريبًا على

١ - استعمال الرسم التخطيطي في فلسفة كانت .

أن أستوعب ، الى حد ما ، ما كان عليه أثرها ، أي الدور المحدد الذي قامت به الجماهير الشعبية . وليس لي ، من ناحيتي ، أن أبخس اطلاقاً عمل هذه المنظمات ، لا بل بالعكس بالضبط . فلكي أتمكن من أن أعالج دورها بعمق ، يقتضي أن أدخل في نقاش كامل حول استراتيجياتها السياسية ومسائلها السياسية - النظرية التي تربطها فيما بينها ، والتي ميزت كفاحنا الطويل أثناء المقاومة ، مما يقتضي وضع كتاب بمفرده . تجاه العشرات اذن ، الواضحة للعيان هنا ، الكثيرة والقليلة جداً ، قررت بكل صراحة أن أترك الميدان مفتوحاً في الوقت الراهن .

٤ - نجد اذن ان هذا البحث لا يهدف بكل بساطة الى النقاش الذي بدأ فضلاً عن ذلك ، حول ادراك الاحداث والدروس المستخلصة منها ، ولا سيما عملية التحول الى الديمقراطية التي اتبعت حتى الآن . وهو لا ينشد بوجه خاص تحديد الطرق التي يجب أن تتبعها هذه البلدان في المستقبل ، مما ينطبق على البرتغال بوجه خاص ، بالنظر لعدم استقرار نسبة القوى التي تميز هذا البلد في الوقت الراهن .

٥ - ملاحظة اخيرة : سيجد القارئ في بعض تحاليل هذا النص ومواقفه اختلافات بالنسبة لكتابي الذي ظهر عام ١٩٧٠ : « الفاشية والديكتاتورية » ، يعود ، من ناحية ، الى طبيعة اختلاف الموضوع المعالج ، فهنا أنظمة ديكتاتورية عسكرية ليست فاشية بالمعنى الصرف ، أنظمة تقوم في حقبة تاريخية تختلف عن حقبة ما بين الحربين . غير ان هذه الفوارق ، تعود ، من ناحية ثانية ، الى بعض التعديلات التي أجريتها على تحاليلي السابقة ، لان أحداث هذه البلدان قد تكشفت بلا جدل عن سلسلة من العناصر الجديدة في تجربة الحركة الشعبية تجاه الأنظمة الرأسمالية الاستثنائية في حربها المعلنة ضد الجماهير الشعبية .

باريس ، شباط ، ١٩٧٥

إطار الأمبريالية العالمية

لا يمكننا أن نتفهم بوجه مناسب الاحداث التي طرات في البرتغال واليونان ، والعملية المترسمة في اسبانيا أيضا ، الا تبعا للاطار العالمي الجديد الواقعة فيه ، أي مرحلة الامبريالية الجديدة وآثارها على البلدان الاوروبية . فالبرتغال واليونان واسبانيا تشهد في الواقع ، بدرجات مختلفة ، في المجال الاوربي ، تبعية متميزة للعواصم الامبريالية ، بما فيها مركزها المهيمن : الولايات المتحدة .

انه لمن الخطأ أن نعتبر هذه البلدان وفقا للصورة التقليدية: « بلدانا نامية » . فهذه البلدان ، بينيتها الاقتصادية والاجتماعية، تشكل جزءا من المجال الاوربي ، بيد أن قربها منه ليس جغرافيا حصرا ، ولا حتى بشكل رئيسي . وأكثر من ذلك أيضا يمكننا أن نقول ، على سبيل الاستباق ، أن بعض سمات تبعيتها الجديدة للولايات المتحدة والبلدان الاوربية الاخرى (بلدان السوق المشتركة) ، تتميز بها أيضا ، في مرحلة الامبريالية الجديدة ، هذه البلدان الاوربية التي تشكل بحد ذاتها جزءا من عواصم الامبريالية بالنسبة للولايات المتحدة أيضا . وهذا لا يمنع من أن تظهر البرتغال واسبانيا واليونان بتبعية متميزة تجلت في سمة الاحداث النوعية التي وقعت فيها .

نوعية في التبعية تعود الى تاريخ هذه البلدان الخاص بها ، ذات معنى مزدوج :

— فمن ناحية ، أن ترسم تكديس الراسمال البدائي ، القديم نوعا ما ، الناجم في البرتغال واسبانيا عن استغلال مصادر

مستعمراتها ، وفي اليونان عن استغلال دائرة شرقي البحر الابيض المتوسط ، يميزها عن نموذج تبعية البلدان الاخرى الخاضعة .

— ومن ناحية ثانية ، ان الفشل الذي أصاب ، في حينه ، لاسباب عديدة ، تكديس الرأسمال الداخلي ، يضعها بالضبط في مصاف البلدان التابعة للعواصم الامبريالية ، ولا سيما في مرحلة الامبريالية الراهنة ، مما يضفي أهمية شديدة على بنية التبعية الجديدة في هذه المرحلة خاصة .

ان الميزة الرئيسية بهذا الصدد تتعلق اذن بمرحلة الامبريالية الراهنة . فمنذ أوائل عهود الامبريالية الاولى ، كان تصدير الرساميل هو الغالب على تصدير البضائع في العلاقات التي كانت قائمة بين الكتل الاجتماعية القومية ، أي كتل العواصم الامبريالية — البلدان الخاضعة والتابعة . لكن هذه الميزة تظل عامة أيضا . وفي الواقع ، يقوم التصدير بدوره الحقيقي بحسب مراحل الامبريالية ، ولا يمكننا ادراك ذلك الا عبر تحولات علاقات الانتاج وقضايا العمل على المستوى العالمي .

وفي الواقع ، كان تصدير رساميل البلدان الامبريالية ، في المراحل المتقدمة ، للبلدان التابعة مرتبطا أساسا بالسيطرة على المواد الأولية ، أي الصناعات الاستخراجية ، وتوسيع الاسواق . يتم فصل حول ذلك خط الحدود الرئيسي بين عواصم الامبريالية والبلدان الخاضعة والتابعة ، ليفرق ، جوهريا ، بين الصناعة في البلدان « الصناعية » والزراعة في البلدان الخاضعة « الزراعية » ، سواء في المدن أم في الريف . ولهذا فان طريقة الانتاج الرأسمالي الغالبة ، تحت شكلها الاحتكاري ، في العواصم الامبريالية والسلسلة الامبريالية ، لم تنجح بعد في التوسع والتحكم بعلاقات الانتاج في البلدان التابعة . ففي هذه البلدان ، ما تزال تستمر الى حد ملحوظ طرق وأشكال الانتاج الاخرى ، أي طريقة الانتاج الاقطاعي وشكل الانتاج

التجاري البسيط ، الخ. . ، بالرغم من تحولها بالضرورة بعد تغفل العلاقات الرأسمالية .

كان لهذا الوضع آثار جسيمة في هذه البلدان على بنيتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أيضا ، لما يقوم به من دور راجح ، متميز تماما ، الانتاج الزراعي واستخراج المواد الأولية ، دور متلازم مع تخلف ملحوظ في التطور الصناعي ، يعرف في الاغلب تحت صورة « النمو » الخاطئة . وكانت نتيجة ذلك على الطبقات المحكومة :

(أ) ضعف عددي في الطبقة العمالية وتمتعها بوزن اجتماعي وسياسي يقتصر عليها نسبيا ، يقايلها عدد كبير في الطبقة الفلاحية ، ما تزال خاضعة لعلاقات ما قبل الرأسمالية .

(ب) بنوية خاصة تماما بالبورجوازية الصغيرة ، يمكننا أن نشهد فيها ، من ناحية ، أهمية البورجوازية الصغيرة التقليدية المصنعية ، والحرفية ذات الانتاج البسيط والتجارية ، ومن ناحية ثانية ، الوزن الكبير لبورجوازية دولة صغيرة من موظفي أجهزة الدولة ، ناشئة عن التضخم الطفيلي البيروقراطي في الدولة ، المميز لهذا الوضع التبعي . وتجلت نتيجة ذلك ، بالنسبة للطبقات الحاكمة ، بشكل محدد للكتلة الحاكمة في هذه البلدان ، يعرف في الاغلب بتعبير : « الأقلية الحاكمة » ، أو الأوليفارشية » ، وتتألف من كبار ملاك الاراضي ، كان وزنهم شديد الأهمية ، حلقاء بورجوازية كبيرة كومبرادورية طبق الاصل ، ذات مستند اقتصادي ضعيف على مستوى البلد ، تعمل أساسا كوسيط تجاري ومالي لتغفل الرأسمال الامبريالي الاجنبي وتخضع له الى حد شديد .

ثم طرأت تغيرات كبيرة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، يمكننا أن نحدد منها بدايات ما بعد الحرب ، والترسيخ والانتاج الموسع حول الستينات . لقد استمرت بالتأكيد وظيفة تصدير الرساميل للتحكم بالمواد الأولية وتوسيع الاسواق ، ولكنها لم

تعد وظيفته الرئيسية ، فهي في جوهرها تتفق في الوقت الراهن مع ضرورة تقييم الاستثمار الاحتكاري الامبريالي على الصعيد العالمي للاستفادة من كل ميزة نسبية في استغلال العمل مباشرة ، أي السمة المميزة لنزوع معدل الربح إلى الانخفاض والشروط الجديدة لاقامة معدل ربح وسطي في الاطار العالمي الراهن بالتصدي لهذا النزوع بصفة رئيسية باستغلال العمل إلى حد كثيف على المستوى العالمي ، أي برفع معدل الاستغلال بفائض القيمة النسبي ، وتضمن رفع انتاجية العمل ، والمخترعات التقنية الخ . . مما يستتبع توالد علاقات الانتاج الرأسمالية في البلدان التابعة بالذات حيث تخضع ولنفسها قوى العمل بشكل متزايد ، ويتطابق مع شركة عجيبة لقضايا العمل وتدويل متميز للاستثمار على المستوى العالمي .

كان لهذه التغيرات آثارها الهامة على البلدان التابعة ، أو بالأحرى على بعض منها . فالرأسمال الاجنبي الذي وظف فيها أخذ بشكل متزايد طريق توظيفات مباشرة في قطاع الاستثمار الصناعي - المثمر . ونما إلى حد هائل نصيب هذا الاستثمار الاجنبي الموظف في الصناعات التحويلية . وكان أشد وضغ يشد الانتباه ، وليس ذلك غير دلالة محدودة على هذه الظواهرات ، هو وضع الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ، وهي أميركية في معظمها تنتج في بعض البلدان التابعة ، بسبب تكاليف الانتاج المتهاودة ، أجزاء بكاملها من الانتاج النهائي تبيعها في العالم قاطبة ، أو تنشئ فيها مرحلة كاملة من انتاجها الشامل ، أو تجمع فيها الانتاج النهائي الذي تخصصه للبيع في مكان انتاجه . لكن الظاهرة تتجاوز من بعيد وضع الشركات المتعددة الجنسيات الوحيد ، فهذا التوجيه في توظيف الاستثمار الاجنبي في هذه البلدان يدخل قضية عملها في التشارك الرأسمالي لهذه القضايا على المستوى العالمي .

هذا التنظيم الجديد للسلسلة الامبريالية والتبعية ، ونموذجه في اليونان واسبانيا ، وبدرجة أقل في البرتغال ، غير

الى حد ما، البنية الاجتماعية - الاقتصادية الداخلية للبلدان الخاضعة اليه . فوضعها لبلدان خاضعة وتابعة لا يستتبع ، بشكل بسيط ، تقسيما تقليديا مع العواصم الامبريالية بمعنى صناعة / زراعة . فتبعيتها تمر بالضبط بتصنيعها تحت رعاية وتحريض الرأسمال الاجنبي . وتتوالد الى حد كثيف علاقات الانتاج الرأسمالية في داخلها بالذات وتخضع اليها قوى العمل وتشوه علاقات ما قبل الرأسمالية وتعيد تنظيمها ، لا بل تحلها على نحو متسارع .

وعلى هذا ، ليس لأن اسبانيا واليونان ، وكما تؤيد ذلك ايدولوجيا « التنمية » كلها ، قد خرجتا منذ الآن ، ولان البرتغال على وشك الخروج أيضا ، من الوضع المسمى : « نمو - Sou - Développement » ، فلم تعد بلدانا خاضعة وتابعة . فهي في مثل وضعها ، ان ما تعانيه خضوع وتبعية للرأسمال الامبريالي الاجنبي يتبع في نطاق واسع طريقا جديدة . وتجتاز هذه الطريق قضية الرأسمال الصناعي - المثمر نفسها وقضايا العمل العائدة اليها على المستوى العالمي . وهنا نجد ظاهرة التصنيع التبعي التي تشهدها من ناحية ثانية في بعض البلدان الاخرى التابعة ، ولا سيما في اميركا اللاتينية ، اذ نشهد :
- حصر هذه البلدان بأشكال صناعية ذات تقنية «متدنية» .

- انتاجية عمل تظل ضعيفة المستوى ، يتحكم بها ادماج قضايا عمل هذه البلدان في شريك كفاءة العمل التي تتسم بها الرأسمالية الاحتكارية ، يرحل ، في العلاقات الدولية ، صورة عدم كفاءة العمل الى البلدان الخاضعة ويحتفظ بانتاجية عمل عالية الكفاءة للبلدان المهيمنة .

- درجة عالية في ترحيل الارباح التي يحققها مباشرة فائض القيمة الناجم عن قوة عمل البلدان الخاضعة ، الخ .
غير انه ، بالاضافة الى استغلال توظيف رأس المال الاجنبي

للجماهر الشعبية ، هنالك عنصر متلازم ، يتعلق أيضا بقوى عمل هذه البلدان في اطار التدويل الجديد للعلاقات الرأسمالية في مجموعها ، الا وهو تصدير قوة العمل للعواصم الامبريالية - العمال المهاجرون - التي تمد بها البرتغال واليونان واسبانيا أوروبا بحد واسع . هذا الاستنزاف لقوة عمل هذه البلدان هو استنزاف مفرط لهؤلاء العمال الذين يكابدون في البلدان « المضيقة » ، وهو ، بوجه خاص ، تكاليف قوة عمل تخسرها البلدان الخاضعة لتثمر في البلدان المهيمنة . يضاف الى ذلك ، وسنعود الى هذا ، ان هذه الهجرة الجماعية أصبحت ممكنة بالضبط بفضل عملية التصنيع المشوه الذي شجعت عليه العاصمة الاجنبية ، والتفككات واللامركزيات الداخلية التي اثارها هذا التوالد المحرض في العلاقات الرأسمالية المهيمنة .

وهكذا يحدد هذا التنظيم الجديد للاستغلال والتبعية للسلسلة الامبريالية انلاقات جديدة بين البلدان الخاضعة والتابعة بالذات . وفي حين ان شكل الاستغلال الغالب في جانب العاصمة الاجنبية ، في بعض هذه البلدان ، يظل أيضا استغلال رأس مال مرتبطا بالسيطرة على المواد الأولية وتصدير البضائع وتقسيم صناعة / زراعة ، فان الشكل الغالب هنا في التصدير يتبع طريقا جديدة ، بالتوازي الى الاشكال القديمة التي ما تزال متخلقة (١) .

لن ارهق القارئ بأرقام مفصلة ، بل سأضرب بعض الامثلة لأوضح وأوضع بنية هذه البلدان الاجتماعية - الاقتصادية ، والتطورات التي طرأت في الاعوام الاخيرة .

- في البرتغال ، بالرغم من سياسة التنمية الاقتصادية ،

١ - هذه المسألة ، ومسائل عديدة غيرها ستطرح فيما بعد ، مثل العلاقات الراحنة بين الولايات المتحدة وأوروبا ، والبورجوازية الداخلية ، الخ .. بحثهما في كتابي : الطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم ، مؤسسة سوي ، ١٩٧٤ .

المستندة الى طرح خطط تنمية تعود الى عام ١٩٥٣ ، لم تسارع الرساميل الاجنبية بعد هائل الا منذ عام ١٩٦٠ تقريبا ، وهي عملية متلازمة مع عملية التوسع الصناعي ، اذ أصبح حجم التوظيفات الاجنبية المباشرة الضعف بين أعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٥ . وما برج يتزايد منذ ذلك الحين . وتركزت التوظيفات الاجنبية تدريجيا في قطاعات الرأسمال الصناعي الثمر عن طريق فروع الشركات المتعددة الجنسيات ، في الصناعات الكيماوية والميكانيكية - التعدين والكهربائية والصناعات التحويلية المختلفة . وبالتوازي الى ذلك ، ازداد الانتاج الوطني الخام منذ عام ١٩٦٠ بنسبة ٦ ٪ تقريبا سنويا . غير ان معدل نمو الزراعة كان ١٤٥ فقط والصناعة ٩٤١ والقطاع الثالث ٥٤٩ في فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يستخدم القطاع الأولي غير ٣١٤٨ ٪ من السكان العاملين مقابل ٤٨٤٤ ٪ عام ١٩٥٠ ، والصناعة ٣٧٤٢ ٪ مقابل ٢٤٤٩ ٪ عام ١٩٥٠ ، والخدمات ٣٢ ٪ مقابل ٢٦٤٧ عام ١٩٥٠ . ومن ناحية ثانية ، ان الطبيعة المتأصلة في الرأسمالية البرتغالية ، بمقارنتها بالرأسمالية اليونانية والاسبانية ، هي تركيز وتمركز الرأسمال ، بالنظر لوضع تصنيع البلد ، ففيها ١٦٨ شركة ، من اصل ٤٠٠٠ شركة ، أي ٤ ٪ ، يبدنها ٥٣ ٪ على الاقل من رأس المال .

- في اسبانيا ، بالرغم من ان اول نماء تصنيع يعود الى عام ١٩٥٣ ، في أعقاب معاهدات سياسية - اقتصادية أبرمتها مع الولايات المتحدة التي فتحت اسبانيا لتغفل الرأسمال الاميركي ، لم تسارع عملية التصنيع الا في نهاية الحقبة المسماة بحقبة « الاستقرار » بحدود عام ١٩٦٠ . وتمثل التوظيفات الاجنبية تسارعا مذهلا ، تجاوز ، بملايين الدولارات ، مسن ٣٦٤١ عام ١٩٦٠ الى ١٨٠٠ تقريبا عام ١٩٦٨ . وهنا تركزت ايضا ، عن طريق فروع الشركات المتعددة الجنسيات ، في قطاعات الصناعة الكيماوية والتجهيزات الكهربائية والتعدينية الضخمة كالمشآت البحرية والسيارات والصناعات التحويلية

المختلفة . وهنا أيضا ، اذا كان معدل زيادة الانتاج الوطني الخام قد بلغ منذ عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ وتيرة سنوية وسطية بحدود ٧ ٪ ، انما يعود ذلك أساسا الى وتيرة توسع الانتاج الصناعي الذي بلغ أربعة أضعافه من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٩ . ولم يستخدم القطاع الزراعي عام ١٩٦٩ غير ٣١ ٪ من السكان العاملين مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، والقطاع الصناعي ٣٦ ٪ مقابل ٣٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، والخدمات ٣٣ ٪ مقابل ٢٧ ٪ عام ١٩٦٠ .

— في اليونان ، ان عملية التصنيع فيها هامة لا سيما وانه يمكننا ان نقارن تطورها بعد عام ١٩٦٠ تحت نظام ديمقراطي ونظام ديكتاتوري عسكري بعد عام ١٩٦٧ . قبل كل شيء ، تعشقت ايضا منذ الستينات عملية التصنيع المتلازمة مع تغفل الراسمال الاجنبي . خلال أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، بلغ حجم التوظيفات الاجنبية أربعة أضعافه . وتميز عاما ١٩٦٥ - ١٩٦٦ بتقديم استثنائي مذهل بسبب التوظيفات الكثيفة التي اغدقتها شركتا اسو - باباس وبيشيني في هذين العامين . وازداد الانتاج الوطني الخام بين أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٧ بحدود ٦٧ ٪ سنويا .

وتقول الاحصاءات الرسمية ان ادخال الراسمال الاجنبي الى اليونان في العهد العسكري ازداد ٦٢ ٪ في حقبة ١٩٦٧ - ١٩٧١ بالنسبة لحقبة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ . وفي الواقع ، ان بعض التوظيفات التي امل فيها النظام العسكري وسعى اليها بكل الوسائل لم تتحقق اخيرا ، اذ أبدى بعض موظفي رؤوس الاموال الاجانب ترددا « لعدم استقرار » النظام . كانت وتيرة زيادة الانتاج الوطني الخام في العهد الديكتاتوري ما يلي :

١٩٦٧ :	٤٥ ٪
١٩٦٨ :	٥٨ ٪
١٩٦٩ :	٨٨ ٪
١٩٧٠ :	٧٥ ٪
١٩٧١ :	٧٣ ٪
١٩٧٢ :	١٠٥ ٪
١٩٧٣ :	١٠٥ ٪

وهنا أيضا تركزت التوظيفات الاجنبية منذ عام ١٩٦٠ في القطاع الرأسمالي الصناعي المثمر ، كالصناعات الكيماوية والميكانيكية الكهربائية والمنشآت البحرية والصناعات التحويلية الاخرى . وبين أعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، كان نصيب فروع الشركات المتعددة الجنسيات في اليونان ٤٥ ٪ من زيادة الانتاج الصناعي . وبالتوازي الى ذلك ، كان أشد ما يلاحظ معدل اتساع انتاج الصناعات التحويلية طوال تلك الاعوام ، اذ بلغ ١٠،٣ ٪ بين أعوام ١٩٦٣ - ١٩٧٠ . وهبطت نسبة السكان العاملين المثوية المستخدمين في الزراعة من ٥٦ ٪ عام ١٩٦١ الى ٤٥ ٪ عام ١٩٦٧ و ٣٧،٣ ٪ عام ١٩٧١ . وتجاوزت نسبتهم في الصناعة من ١٤ ٪ عام ١٩٦١ الى ٢١،٢ ٪ عام ١٩٦٧ لتبلغ ٢٥ ٪ عام ١٩٧١ . وبلغت نسبتهم في الخدمات ٣٨ ٪ عام ١٩٧١ . ولنلاحظ ان هذا التوزيع في السكان العاملين ليس له من تفسير ابدأ لتصنيع البلد ، يظهر ذلك بوضوح ان نصيب الزراعة من الانتاج الوطني الخام كان ١٨ ٪ والصناعة ٣٣،٢ عام ١٩٧٠ . ذلك ان التصنيع يتم هنا بشكل كثيف برفع انتاجية العمل في بعض القطاعات كالكيماويات والمشتقات البترولية والمنشآت البحرية .

هذا الشكل الجديد من التبعية ، المقترن بنموذج خاص للتصنيع ، يتحقق من ناحية ثانية في سلسلة من النقاط الاخرى الخاصة . مثال ذلك ، الحجم المتزايد في صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنعة بالنسبة لصادراتها الزراعية . ومهما يكن ، لهذه الطريق الجديدة من التبعية أهمية حاسمة ، وبصفة رئيسية بسبب ما جرته من تغيرات في البناءات الاجتماعية - الاقتصادية .

وهنا تطرح اول مسألة : هذا الوضع في الاغلب تبخسه منظمات المقاومة ، كوضع البرتغال خاصة ، فتراها بالصورة التقليدية بلدا « متخلفا » . ووضع اسبانيا ، حيث أخذت منظمات المقاومة تدرك هذه الحقائق الجديدة بعد وقت طويل . فبحسب تقليد موروث عن الاممية الثالثة ، ان الانظمة الفاشية

والديكتاتورية العسكرية تعتبر بالضرورة مرتبطة بتخلف أو تقهقر اقتصادي . وهنا تكثر الصيغ القائلة ان هذه الانظمة « توقف » أو ترجع الى الوراء ، مع المدى الطويل ، « التنمية الاقتصادية » لهذه البلدان . والتميزات المتفقة في الواقع مع مفهوم عالم اقتصادي - تقني عن التنمية الاقتصادية والصناعية ، مفهوم نجده في مختلف نظريات النمو Sou - Développement يقول على نحو خاطيء للغاية : هنالك تقريبا تنمية اقتصادية محايدة وبحد ذاتها ، ذات غائية وحيدة الشكل ومشاركة Univoque ، لا يمكن أن تكون الا ايجابية ، ففي مثل هذه الحال ، لا يمكن أن تنجح في مثل هذه الانظمة ، والحكم على هذه الانظمة لا يمكن أن يكون الا مقترنا بتميزها بأنظمة «متقهرة اقتصاديا» . فنحن نجد هنا بروز وهم آخر : ان هذه الانظمة محكوم عليها وان سقوطها مباشرة يعود لعدم تكيفها مع تعشيق « التنمية الاقتصادية » أو متابعتها .

غير انه في مثل هذه الحال ليس للتنمية من أي معنى بكل دقة . فما يهم هو معناها الاجتماعي والسياسي لمعرفة علاقتها باستغلال الجماهير الشعبية في سلسلة الامبريالية الراهنة . فمنذ الستينات تقريبا اتبع النظامان البرتغالي والاسباني والنظام العسكري اليوناني ، بدرجات مختلفة بالتأكيد ، سياسة تنمية صناعية بالتوازي الى تركيز ومركزة رأس المال . ومختصر القول سياسة تنمية العلاقات الرأسمالية بشكلها الاحتكاري ، وانما طبقا لسمات الاستغلال الجديدة التي تميز مرحلة الامبريالية الراهنة وعلاقات بلدان مهيمنة - بلدان خاضعة ، أي بالشكل الذي تخضع فيه ، على هذا النحو ، هذه البلدان للتبعية الجديدة التي تتميز بها السلسلة الامبريالية . ينجم عن ذلك ، من ناحية ، ان هذه « التنمية الاقتصادية » تتكشف عن سلسلة من المميزات الخاصة بالتصنيع التبعي للبلدان الخاضعة ، تصنيع هو أبعد من أن يتبع « خط » البلدان المهيمنة، ومن ناحية ثانية، ان الجماهير الشعبية تعاني من واقع هذا التصنيع استغلالا

متزايدا الى حد فادح من جانب طبقاتها المهيمنة وطبقات العواصم
الامبريالية .

لقد وضع ذلك مسألة علاقة هذه الانظمة بنموذج تبعية
وتنمية هذه البلدان . فمما لا تكرر فيه ان هذه الانظمة قد
تشجعت بشكل خاص جدا طريق هذه التبعية المتميزة بعلاقتها
بالرأسمال الامبريالي الاجنبي . كان علينا أن نشير الى ذلك
منذ الآن ، ذلك ان عددا من المؤلفين ، كردة فعل منهم ، بحد ما ،
ضد الفرضية الخاطئة حول علاقة هذه الانظمة بـ « تخلف
اقتصادي » ، يؤكدون بأن هذه الانظمة اتبعت التنمية الرأسمالية
غير انهم حالما يضيفون ، وكأنما أفزعهم أن يكونوا قد منحوا هذه
الانظمة نقطة تعتبر ايجابية تقريبا ، انها لا يد لها في ذلك ، وان
هذه التنمية كان لها أن تحدث بأية حال وبالشكل ذاته لو كانت
هنالك انظمة بورجوازية ديمقراطية - برلمانية . وقدمت لنا
اليونان مثلا عن ذلك ، لكن هذه الفرضية لا يمكن أن تتحقق
اطلاقا في البرتغال واسبانيا لقدم الديكتاتوريات فيهما . وفي
الواقع ، أخذت اليونان قبل الديكتاتورية تصنيع تميز ببنيات
التبعية الجديدة وادخال الرساميل الاجنبية الى حد كثيف ،
وتسارعت عملياتها بالتالي منذ عام ١٩٦٤ في عهد حكومة ليست
بمينة وانما من الوسط (حكومة باباندريو الأب) ، فتأبعت
الطفمة العسكرية هذه الاندفاعا . مما يعني اجمالا ، وفق هذا
المفهوم ، أن مكان بلد من السلسلة الامبريالية هو الذي يحدد
اشكال تبعيته ، بالضرورة وفي كل التفاصيل ، اي ان الفوارق
الاجتماعية - السياسية وفوارق المؤسسات السياسية الداخلية
لا تغير من القضية شيئا ، باستثناء الانتقال الى الاشتراكية .

بيد انه يجب أن نتفق على أن : من الواضح انه لا يمكن
قطع تبعية بلد بالامبريالية الا بعملية تحرر وطني تكون متطابقة
مع عملية الانتقال الى الاشتراكية وتغطيتها ، في مرحلة الامبريالية
الجديدة والظروف الراهنة . وهناك حقيقة اشكال ودرجات

مختلفة من التبعية ناجمة في جوهرها عن الاحداثيات السياسية - الاجتماعية الداخلية والخاصة بمختلف البلدان . ومثال بسيط على ذلك علاقة فرنسا بالراشمال الاميركي التي أصبحت غير ما كانت عليه بعد العهد الديغولي في أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٨ ، ولا سيما الآن . ومع هذا فقد قامت فترتين في نفس مرحلة الامبريالية الراهنة . ففيهما قامت بالتأكيد الانظمة البرتغالية والاسبانية واليونانية بدور كبير في التخطيط والمسيرة والوتيرة النوعية للعملية التبعية بالشكل الذي نفذت فيه هذه العملية تحت زعامتها ، ليس بدهيا بسبب قوارقها الذاتية مع اشكال النظام الديمقراطي - البرلماني ، وانما بسبب القوى الاقتصادية والاجتماعية التي مثلت المصالح خير تمثيل . كان مثل هذا الوضع في اليونان بوجه خاص حيث كانت سياسة الديكتاتورية العسكرية بهذا الشأن مختلفة جدا عن النظام السابق . ولكي نعبر عن المسألة بوضوح : تقوم الاشكال الخاصة بنظام بلدان تابعة بدور خاص في الاشكال المحددة التي ترتديها طريق التبعية الجديدة ، بسبب علاقتها بالقوى « الداخلية » والنوعية التي تمت اليها .

هذا الكتاب من المؤلفات التي تحتل مكانة مهمة في الدراسات الاجتماعية

في هذا الكتاب نأخذ بعين الاعتبار مرحلة الرأسمالية الراهنة في بحثنا أشكال النظام وتغيرات المؤسسات السياسية المنبثقة عن العواصم الامبريالية والبلدان التابعة . لكن هذه المرحلة لا تحدد على نحو شامل ، بصفتها تلك ، هذه الاشكال والتغيرات . اذ ليس لها أهمية الا في نطاق ما تحدد به ظروف الصراع الطبقي والتحولات الطبقية وعلاقات القوى السياسية - الاجتماعية الداخلية ، التي يمكنها وحدها ان تفسر هذه الانظمة وتحركها . وبتعبير آخر ، يمكننا ، على صعيد عام مجرد نسبيا ، ان نتحدث بالتأكيد عن نموذج دولة تابعة للشركات التابعة الراهنة ، دولة تتكشف عن شيء من الملامح المشتركة مع هذه الشركات كلها فيما يتصل بالتغيرات العامة التي أحدثتها فيها

الامبريالية وما يجب أن تقوم به من وظائف عامة تعود اليها بسبب مرحلة الامبريالية الراهنة . ومن الواضح ان الاشكال الملموسة ، من فاشية وديكتاتورية عسكرية وجمهورية « ديمقراطية » الخ . . ، التي تتخذها هذه الدولة تتعلق بالعوامل الداخلية لهذه الشركات . غير ان هذه العوامل تظهر حاسمة مهما كان تسليمنا ضعيفا بأن فارقا جسيما يحدث ، بالنسبة لهذه البلدان وجماهيرها الشعبية على الاقل ، بحسب ما تكون هذه الدولة « ديمقراطية » بورجوازية أو دكتاتورية عسكرية رجعية . فهنا كما في مكان آخر ، ان الاشكال التي ترتديها هيمنة البورجوازية تحت التسمية المشتركة بـ « دكتاتورية البورجوازية » هي أبعد من أن تكون غير هامة .

ان طرحنا على هذا النحو أولية العوامل الداخلية يقودنا أبعد أيضا . اذ يجب أن نبتعد نهائيا عن مفهوم ميكانيكي اقرب الى هندسي لاكمي (١) - طوبولوجي - ان لم يكن « جغرافي » حول العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية . فليس هنالك ، بالمعنى الدقيق ، في مرحلة الامبريالية الراهنة ، من ناحية عوامل خارجية تؤثر بمجردنا من « الخارج » ، ومن ناحية ثانية عوامل داخلية « منعزلة » في « مجالها » الخاص وتتفوق على العوامل الاولى ، كما هي مفهومة . وطرح أولية العوامل الداخلية يعني ان احداثيات السلسلة الامبريالية « الخارجية » في كل بلد ، اي علاقة القوى العالمية ودور هذه الدولة العظمى أو تلك الخ . . ، لا تؤثر في هذه البلدان الا باستبطانها ، بتمفصلها بتناقضاتها الخاصة ، تناقضات تظهر في بعض صورتها تولدا محرضا في بلدان مختلفة من تناقضات السلسلة الامبريالية . ومختصر القول ، ان حديثنا بهذا الصدد عن العوامل الداخلية يعني عثورنا على الدور الحقيقي الذي تقوم

١ - هندسة لا كمية : فرع من الرياضيات يعني بدارسي موقع الشيء الهندسي بالنسبة الى الاشياء الاخرى ، لا بالنسبة لشكله أو حجمه .

به الامبريالية ، أي التنفية غير المتكافئة في تطوير كتل اجتماعية مختلفة .

هذا ما يكون عليه الخط الموجه للتحايل القادمة في مجموعها ، التي تعنى منظوياتها بسلسلة تامة من المسائل . ولكي احدد الافكار ، ضربت مثلا ملموسا يتعلق بدور الدول الامبريالية ، ولا سيما مركزها ، الولايات المتحدة ، في تأسيس الانظمة التي تهمننا والحفاظ عليها وتطويرها ، مسألة نوقشت كثيرا حول الشيلي كما نعرف . اقول على نحو تخطيطي ، ان المفهوم الميكانيكي والهندسي الكمي حول « العوامل الخارجية » قد نوقش في الاغلب في فرضية المؤامرة ، فرضية حددت اساسا المسألة حول الدور ، المفترض مباشرة ، العاجل والشامل الذي قامت به الولايات المتحدة والمخابرات المركزية المعروفة . وتظهر في هذه الفرضية من ناحية ثانية الفائدة القيمة من وراء استبعاد البحث في أخطائها ، ولا سيما التغاضي عن الظروف الداخلية التي أتاحت بالضبط « للتدخلات الخارجية » و « اصبح الاجنبي » ان تكون ناجمة . ان قيام هذه التدخلات وكونها ما تزال قائمة فعلا لا شك فيها أبدا . غير انه لا يمكنها بوجه عام ان تقوم بدور حاسم في مختلف البلدان التابعة ، ولا سيما في بلدان المجال الاوروبي كالبرتغال واليونان واسبانيا ، الا بترابطها بالعلاقات بين القوى الداخلية في هذه البلدان ، باستثناء حالات قصوى من التدخلات العلنة ، المباشرة والكثيفة ، كما حدث في سنان - دومينيك وفيتنام .

الديكتاتوريات ، الولايات المتحدة واوروبا

قبل أن نتوصل الى الاسباب الداخلية التي أدت الى تفسخ هذه الانظمة ، كما في اسبانيا ، وسقوطها في البرتغال واليونان ، علينا أن نتصدى لظروف الامبريالية العالمية بالشكل الذي تجسدت فيه في هذه البلدان .

أولا على الصعيد الاقتصادي ، أشرت قبلا الى ان الانظمة البرتغالية والاسبانية واليونانية قد شجعت منهجيا غرس الرأسمال الاجنبي . لقد وظف هذا الرأسمال في هذه البلدان ليستغل فيها من ناحية الجماهير الشعبية مباشرة ، ومن ناحية ثانية ليستخدمها « مقويا » في استغلال البلدان الاخرى . ففي البرتغال بوجه خاص ، لم يشجع النظام سلب الرأسمال الاجنبي مباشرة لمستعمراتها الافريقية السابقة فحسب ، لا بل ان هذا الرأسمال الاجنبي الموظف في البرتغال قد تمحور شطر كبير منه نحو المستعمرات . واستخدم الرأسمال الاجنبي اليونان أيضا قاعدة تقوية لغزو البلدان الافريقية واعادة تصديره الى هذه البلدان تحت علامة « حياد » اليونان .

لنتوقف عند السياسة الملائمة لغرس الرأسمال الاجنبي في هذه البلدان . يمكننا بالتأكيد ان نلاحظ ان هذه السياسة تميزت بها أيضا حكومات العديد من البلدان الاوروبية الاخرى تجاه الرأسمال الاميركي ، كالمانيا وبريطانيا الخ . ، غير انها هنا ارتدت اشكالا خاصة تجلت بالتسهيلات المباشرة الممنوحة ، كالاغفاء من الضرائب والامكانات غير المحدودة تقريبا لترحيل الارباح واعتمادات عامة لا أساس لها وامتيازات احتكارية وعقود

جائرة مع الشركات الوطنية ، وفقدان كل رقابة حقيقية الخ . . ،
لا نظير لها في البلدان الأوروبية الأخرى . ويظهر الوضع جليا
في اليونان خاصة حيث يمكننا أن نقارن هذا الموقف بسياسة
الحكومات التي سبقت حكم الطغمة العسكرية (مثل حكومة
كرامليس المعتدلة) والتي شجعت أيضا تغفل الرأسمال الأجنبي .
فبالنسبة للتسهيلات التي منحتها له لسلب البلد ملبا حقيقيا
وحشيا ، ويظهر ذلك بوضوح شديد في وضع الرأسمال الأجنبي
لمجهزي السفن اليونان ، كانت سياسة الطغمة العسكرية تختلف
نوعيا تجاه هذا الرأسمال عن سياسة الحكومات السابقة .

ولا جرم في أن التسهيلات الممنوحة لم تكن مباشرة
فحسب ، إذ نجد بوضوح إلى أي حد أمكن للرأسمال الأجنبي
أن يستغل وضع البلد الداخلي ، والقمع المرهق الذي حل بالطبقة
العاملة والجماهير الشعبية ، كإلغاء حق الإضراب وتحريم تنظيم
الطبقة العاملة خاصة ، الخ .

هذه العناصر معروفة بما يكفي ، فمن العيب أن نتمسك
بها هنا . وبالمقابل ، يبدو لي مهما أن أشير إلى العلاقات
الاقتصادية المتزايدة تدريجيا التي تربط هذه الشعوب بأوروبا
السوق المشتركة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التي تربطها
بالولايات المتحدة ، لأن ذلك عنصر يوضع مباشرة هذه البلدان
في قلب تنقضات الامبريالية الدولية .

أولا على صعيد توظيفات الرأسمال الأجنبي .

يغلب بحد كبير في البرتغال خاصة الرأسمال الصادر عن
السوق المشتركة ، ولا سيما الرأسمال الصادر عن ألمانيا
الاتحادية والمملكة المتحدة . عام ١٩٧١ ، بلغت التوظيفات بملايين
الاسكودوسات : الولايات المتحدة ٣٩١،٦ ، ألمانيا الاتحادية
٢٣٧،١ ، المملكة المتحدة ١٥٦،٢ ، فرنسا ٧٢،٦ . وعام ١٩٧٢ :
الولايات المتحدة ٣٠٠،٢ ، ألمانيا الاتحادية ٥٨٩ ، المملكة المتحدة
٢٩٨،٦ ، فرنسا ٧٤،٧ . وعام ١٩٧٣ : الولايات المتحدة ٢٣٨،٩ ،

المانيا الاتحادية ٨١٥٠٤ ، المملكة المتحدة ٥٥٢٠٣ ، فرنسا ١٠٩٠٦ .

وفي اسبانيا ، اتبعت نسبة الرأسمال الاميركي المثوية من مجموع التوظيفات الاجنبية منحني صاعدا من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٥ تقريبا ، متجاوزا من ٢٧٠٨٢ ٪ الى ٤٨٠٣ ٪ من مجموعها ، ليهبط تدريجيا الى ٢٩٠٢٥ ٪ عام ١٩٧٠ .

وفي اليونان ، بالرغم من ان التوظيفات الاميركية ظلت راجحة الى حد كبير ، تشهد أيضا تصاعدا مذهلا في التوظيفات الصادرة عن المجلس الاقتصادي الاوروبي ، ولا سيما التوظيفات الصادرة عن فرنسا التي أصبحت في الموقع الثاني الآن .

يتجلى هذا الوضع أيضا على صعيد المبادلات التجارية الخارجية ، اذ يتزايد نصيب مبادلات هذه البلدان في تجارتها الخارجية مع السوق المشتركة بشكل مذهل بالنسبة للبرتغال واليونان وبشكل اقل أهمية بالنسبة لاسبانيا ، بمقارنتها بمبادلاتها مع الولايات المتحدة .

مما يقودنا الى طرح سؤال له أهميته الاولى : هل قامت التناقضات الراهنة بين الولايات المتحدة وأوروبا السوق المشتركة بدور في تفتيت وسقوط الانظمة التي تهمننا ، وما هو هذا الدور بالضبط ؟ وبهذا الصدد ، ماذا كان دور العلاقة الخاصة لهذه البلدان بالسوق المشتركة ، علاقة أصبحت مؤسسية ، لكنها تجمدت رسميا خلال نظام العقدا في اليونان ، علاقة أصبحت مؤسسية منهجيا سعت اليها البرتغال في عهد كائتانو والحكومة الاسبانية الراهنة ؟ (عام ١٩٧٥) .

لكي نتمكن من موضعة دور هذه التناقضات الامبريالية الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا ، يجدر بنا أن ندرك محملها - اليوم . قادت تنمية السوق المشتركة وتوسيعها ، من ناحية ، وأزمة الدولار من ناحية ثانية ، كثيرا من المؤلفين الى النظر في ان في ذلك نهاية حتمية للهيمنة الاميركية ، وان أوروبا ستتهب

بعد الآن مجموعة واحدة « مناهضة للامبريالية » في وجه الولايات المتحدة . لنلاحظ ، على نحو عابر ، ان هؤلاء المؤلفين كانوا ، في معظمهم ، هم أنفسهم من سقط في أسطورة «التفوق الامبريالي» ، أي سيطرة وهيمنة لا جدال فيهما للولايات المتحدة على العالم الامبريالي كله ، الذي نجحت في اخضاعه لرعايتها اثناء الحقبة الطويلة التي هدأت فيها التناقضات الامبريالية الدولية نسبيا .

هذا المفهوم القديم خاطيء خطأ المفهوم المطبق في المرحلة الراهنة . فاذا كانت الهيمنة الاميركية تتقهقر الآن بالنسبة لبعض المميزات الاستثنائية جدا التي ارتدتها في حقبة تدمير الاقتصاد الاوروبي نسبيا بعد الحرب ، فقد لبث مع هذا توسيع وتنمية السوق المشتركة متماشيا مع تزايد التوظيفات الاميركية المباشرة العجيب ، يخص أكثر فأكثر قطاعات الرأسمال المتمر مباشرة ، كالصناعات التحويلية في البلدان التي يشتملها . ومن ناحية ثانية ، لم يكن المكان المفضل لهذه التوظيفات « العالم الثالث » وانما أوروبا - السوق المشتركة . وأبلغ دليل بهذا الصدد ألمانيا الاتحادية (هذا اذا لم نتطرق الى بريطانيا) التي يسيطر اقتصادها على السوق المشتركة الآن . مما خلق تبعية جديدة بكل معانيها خاصة جدا بالبلدان الاوروبية تجاه الولايات المتحدة ، لا يمكن ادراكها، الا اذا عللناها بحدود تدويل الرأسمال والعلاقات الرأسمالية ، لا بحدود « الاقتصاد الوطني » المنافس، فهذه التبعية الجديدة ليست مطابقة ولا مشابهة للتبعية التي تتميز بها البلدان الخاضعة للعواصم الامبريالية في مجموعها . ونجد تأكيدا لهذه التبعية الجديدة في التنازلات الحقيقية المتلاحقة من جانب السوق المشتركة ، في حقبة هذه الازمة ، لا سيما مركباتها المختلفة ، التي تعمل - وليس ذلك عن صدفة - على نحو مشنت ، تجاه المطالب الاميركية ، مثل نقل النقد والطاقة ، الخ . كان أحد آثار هذه التبعية الجديدة اذن فقدان توحيد رأسمال مختلف البلدان الاوروبية الآن . فعلاقاتها فيما بينها

أصبحت علاقات « مركزية خارجية » أي أنها تمر عن طريق علاقة كل بلد يتعامل مع الولايات المتحدة . فموقف أوروبا من الانظمة التي تعيننا فيه عنصر هام اذن يجب أن نتوقف عنده ، وتلك اول نقطة .

النقطة الثانية : تحدد نشاط واحتدام التناقضات الامبريالية الدولية الى حد فادح بين الولايات المتحدة وأوروبا - السوق المشتركة ، العملية المتلازمة مع أزمة الرأسمالية الراهنة ، مما لا يتعارض في شيء مع النقطة الاولى . ان مفهوم « الامبريالية المتفوقة » يمكنه وحده أن يجسد هيمنة بلد امبريالي على البلدان الاخرى « بترويض » التناقضات الامبريالية الدولية ، مع احتمال الدعوة لازالة هذه الهيمنة بلا شرط حالما يتجدد نشاط التناقضات . هذه التناقضات تحدث الآن معركة مجابهة لغزو مناطق النفوذ لتصدير الرساميل للتصدي الى نزوع معدلات الربح الوسطي الى الانخفاض ، اي الركود الاقتصادي ، في المراكز الامبريالية ، وتصدير البضائع والتحكم بالمواد الاولى ، في اطار السنوات الاخيرة بعد اختلال موازين الدفع . وكفاح حاد ايضا للتحكم بالبلدان التي يمكن أن تستخدم مقويات وسيطة للرأسمال الامبريالي في توسعه القادم ما وراء هذه البلدان ، وتتميز بهذا الوضع البرتغال واليونان . وتبرز مسألة التحكم بالبترول هذا الواقع ايضا .

اما بالنسبة للبلدان التي تعيننا فقد تجلت التناقضات بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة عبر الاستراتيجية الخاصة التي ترسمها السوق المشتركة لحوض البحر الابيض المتوسط . غير ان المسألة التي تظل موضوع بحث هي مسألة دور هذه التناقضات في الاطاحة بالانظمة البرتغالية واليونانية والاسبانية او تغييرها .

أقول منذ الآن ، ومذكرا بنقطة التحليل السابقتين ، من ناحية ، ليس لهذه التناقضات دور مباشر او قوري ، ومن ناحية ثانية، ان من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن أوروبا - السوق المشتركة

طرحت فعلا وحتى النهاية بأية ورقة ديمقراطية لتدين جذرية المصالح الاميركية ، التي تمثلها هذه الانظمة الديكتاتورية حصرا . فالقضية في الواقع ليست قضية تناقض بين الولايات المتحدة وأوروبا ، متفجر بين كتلتين مناهضتين للامبريالية متكافئتين ، أي أوروبا - القوة الثالثة ، تتنازعان الهيمنة خطوة خطوة ، انما القضية في جوهرها قضية تناقضات تتعلق باعادة تنظيم علاقة القوى تحت الهيمنة الاميركية دوما . ثم ان هذه الانظمة ، منذ عهد كاثاتو حتى ببادوبولوس - مركيزينس ، ومنعطف أوبوس ديي في عهد فرانكو ، أخذت تندمج في السوق المشتركة ضمنا بسبب - وسنرى ذلك - علاقتها المعقدة التي قامت بها أو تقوم بها ، كما في اسبانيا ، مع مختلف اقسام بورجوازياتها . وبالرغم من ان الدمج في السوق المشتركة لم ينجح ، فقد أخذ استيراد الرأسمال الاوروبي لهذه البلدان وحجم مبادلاتها التفضيلية مع أوروبا نسبا كبيرة ليحل محل الرأسمال الاميركي بحد ما ، في عهد هذه الانظمة بالضبط .

وموجز القول ، ليس أشد خطأ من التفكير في ان السوق المشتركة قاطعت هذه الانظمة اقتصاديا بأي شكل من الاشكال . وبالرغم من تصريحات أوروبا التبريرية المتدرة بفقدان الانظمة الديمقراطية ، لم يتم دمج هذه البلدان في السوق المشتركة أصلا بسبب المشاكل الهائلة القائمة في السوق المشتركة الزراعية ، أي أوروبا الخضراء ، التي تهددها حالة انتساب عضو بكامله الى هذه البلدان ، وما ينجم عن ذلك من معاملة بالنسبة لصادراتها الزراعية للسوق المشتركة . ونجد ذلك من ناحية ثانية في المصاعب الراهنة التي يلاقيها دمج اليونان والبرتغال . ومن الخطأ أيضا ان تفكر بأن الانظمة العسكرية طرحت بطاقة الولايات المتحدة الوحيدة، القاصرة على وجهة النظر الاقتصادية، ضد أوروبا . ولهذا لم تستتبع استراتيجية السوق المشتركة الاقتصادية تجاه هذه البلدان ، على هذا النحو وبالضرورة ، تغيير انظمتها ، ولا يمكننا ان نترك ذلك الا اذا تخلينا عن مفهوم

تناقض متفجر عدائي بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة .
وهذا لا يعني ان هذا التناقض لهذا السبب لم يقم بدور
هام في تفتيت وسقوط هذه الانظمة ، انما يتوضح هذا الدور
بشكل خاص جدا .

١ - يتجلى جوهريا بتوالد هذا التناقض المحرض والنوعي
في هذه البلدان ، اي بنتائج هذا التناقض على الفوارق الداخلية
بين طبقاتها الحاكمة بالدرجة الاولى . وسنتوقف عند ذلك في
الفصل القادم . اذ انعكس تناقض الولايات المتحدة / أوروبا ،
القائم في عملية تدويل الرأسمال الراهنة ، فكان اثره المباشر
انقسامات داخلية وفوارق استراتيجية في رأسمال هذه البلدان
الداخلي النمو بحسب خطوط التبعية المتباعدة التي تستقطبه نحو
الرأسمال الاميركي أو الرأسمال الاوروبي . خطوط تباعد تجتاز
من ناحية اخرى الرأسمال الداخلي النمو الاحتكاري وغير
الاحتكاري . اذ بالرغم من ان جانب البورجوازية المهتمة بالدمج
في السوق المشتركة قد تكشف عن مميزات خاصة جدا ،
فالمسألة لم تكن مسألة رأسمال احتكاري مرتبط حصرا بالرأسمال
الاميركي ، في حين انعطف الرأسمال غير الاحتكاري برمته نحو
حل اوروبي . ففي اليونان واسبانيا بوجه خاص ، اتبعت جوانب
بكاملها استراتيجية الاندماج في السوق المشتركة ، مثل اتحاد
الصناعيين اليونان وهيئة ارباب العمل ، واوبوس ديب في
اسبانيا .

وهكذا كان الاثر الرئيسي للتناقضات بين الولايات المتحدة
واوروبا في هذه البلدان زعزعة هيمنة الكتل الحاكمة نتيجة
لاحتدام الصراع بين اقسام بورجوازيتهما . وهذا يعني ان شكل
نظام هذه الديكتاتوريات العسكرية لم يمكن من تنظيم التناقضات
بتمثيل عضوي لمختلف هذه الاقسام في جهاز الدولة ، ولا اقامة
توازن فسي التسويات من غير هزات خطيرة . توازن ضروري
لاستمرار سيطرتها السياسية ، بالنظر لاطار احتداد التناقضات
الداخلية لهذه الكتل الحاكمة بسبب - بين غيره من الاسباب -

تدويل الرأسمال وتناقضات أوروبا / الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان سقوط أو تفتت هذه الانظمة تطابق مع اعادة توزيع نسبة القوى في الكتلة الحاكمة لصالح قسم الرأسمال المستقطب نحو السوق المشتركة وعلى حساب القسم المستقطب نحو الولايات المتحدة ، التي مثلت هذه الانظمة مصالحها بشكل راجح وانما ليس حصرا ابدا . بيد انه ، ما دام وضع التبعية لم يقض عليه جذريا (وهنا ليس ثمة مجال لطرح المسألة بأية حال) ، لا يمكن ان يحدث انقلاب فعلي وصريح يطيح بهيمنة الرأسمال الكومبرادوري المرتبط بالرأسمال الاميركي ، في العهد الديكتاتورية . كما ان تناقض أوروبا / الولايات المتحدة ليس تناقضا متفجرا عدائيا ، فلا يترجم تسوالده في الكتلة الحاكمة بتناقض مماثل أيضا . واذا كنت استبق في بحثي هذه النقاط ، فلكي أشير الى انه من الخطأ الاعتقاد بأن مجرد الاطاحة بالديكتاتوريات في هذه البلدان يعني ، في مثل هذه الحال ، اذانة دور الرأسمال الاميركي جذريا وانقلابها صراحة نحو « أوروبا - القوة الثالثة » ، وكأنما القضية هنا ، بالنسبة لهذه البلدان ، قضية تخيير حقيقي بين امرين : اما أن تكون مستعمرات اميركية « أو أن « تندمج في السوق المشتركة » . لكن الحل الوحيد هنا هو عملية الاستغلال والتحرر الوطني من الامبريالية في مجموعها .

٢ - في موقف أوروبا من هذه الانظمة الديكتاتورية العسكرية ، يجب الا نستبعد الدور الكبير الذي قام به ، ويقوم به ، تضامن الحركات الديمقراطية والشعبية في هذه البلدان ورايها العام تجاه شعوب البرتغال واسبانيا واليونان وعداءها الشديد للانظمة الديكتاتورية ، الذي لا نظير له ايدا ، بهذا الصدد ، بما يجري في الولايات المتحدة . وكان ذلك اساس شيء من تحفظ الحكومات الاوروبية تجاه هذه الانظمة ، تحفظ ، ان لم يفسر عدم دمج هذه البلدان في السوق المشتركة ، فقد ظهر شرطا مسبقا لفتح عملية دمج مسالمة جدا في الواقع .

واذا كان ذلك قد أتاح للحكومات الأوروبية أن تستفيد كل الفائدة من وضع هذه البلدان التبعية من غير أن تغامر بدمج ، لم يمنع ذلك قطاعات البورجوازية الداخلية النمو في هذه البلدان المهتمة بهذا الدمج بكامله من أن تأخذ باعتبارها مثل هذا الشرط .

٣ - أخيرا ، انعكست أيضا التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة في التباعدات الراهنة المتعلقة بالستراتيجية الدولية والعسكرية ، بما فيها تلك القائمة في حلف الأطلسي . ومثاليين على ذلك ، ففي الأولى يمكننا أن نلاحظ التباعدات بين الولايات المتحدة وأوروبا في موقفهما من النزاع العربي - الاسرائيلي ، وبحد ما ، موقفهما من البلدان المنتجة للبترول في إطار أزمة الطاقة . وتعلق الثانية بالتباعدات حول مسائل الدفاع الأوروبي والأطلسي . ليس في نيتي طبعاً أن أدخل في بحث هذه المسائل ، فمن الواضح أن التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا تتجلى الآن بشيء من ادانة الاستراتيجية والدبلوماسية الدولية والدفاع العسكري أيضا ، التي تجسد بأقل تفاصيلها المصالح البحثية الاقتصادية السياسية للولايات المتحدة التي تمثلها الأطلسية التقليدية .

بيد انه اذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات السابقة ، لوجدنا في الوقت الراهن أن أوروبا ، التي ليس لها اطلاقاً موقف موحد من هذه المسائل ، لا تسعى لان « تتحرر » حقيقة من استراتيجية دولية وتحالف عسكري تحت هيمنة الولايات المتحدة ، انما لتؤمن لنفسها هامشاً من المناورة تحت هذه الهيمنة . اذن ، في الواقع ، لم تتدخل أوروبا بنشاط لتطيح فعلاً بالانظمة الديكتاتورية العسكرية « المرتبطة حصراً » ، بهذا الصدد ، بالولايات المتحدة . فيجب ألا نخدعنا تصريحات الحكومة الفرنسية المتساهلة بعد أن خرجت اليونان من حلف الأطلسي ، شكلياً بالتالي . أولاً ، لان الحكومات الأوروبية الراهنة ، مع رفضها المنهجي لسياسة نزع التسليح ، هي أبعد من أن تنوب بكل نجاعة عن دور القوة

الاميركية في هذه البلدان . ثانيا ، تخوف البورجوازية الاوروبية من عملية جامحة قد تؤدي فعلا الى « حياد » هذه البلدان ، فاضعاف حلف الاطلسي في مجموعه الى حد كبير . واخيرا ، ويتعلق هذا بوجه خاص بأكثر أنظمة هذه البلدان العسكرية ، اذا كانت هذه الأنظمة وجيوشها قد شكلت أو ما زالت تشكل قطعاً أساسية من الجهاز الاميركي في أوروبا ، بما فيها اسبانيا ، ترتبط به الى حد وثيق ، فمن الافراط في التبسيط ، فمن وجهة النظر هذه أيضاً ، ان نعتبر انها لم تكن ، أو ليست ، كاسبانيا ، غير يبادق بسيطة أو خديم لستراتيجية الولايات المتحدة السياسية والعسكرية ، خلافاً للبلدان الاوروبية الاخرى . ومثال واضح للعيان سياسة التقارب العربي العلنة التي انتهجتها الطغمة العسكرية اليونانية وفرانكو ، المرتبطة بمصالح بورجوازية هذه البلدان في القارة الافريقية .

قامت اذن التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا فسي هذا الحقل ، ولا سيما في حلف الاطلسي ، بدور ما في الاطاحة بهذه الأنظمة أو تغييرها ، غير انه دور تكشف هنا أيضاً بوجه خاص ، اذ انعكست عن تناقضات داخلية في أجهزة الدولة ، لا سيما في الجيش الذي كان ، أو ما يزال ، الاداة الرئيسية لهذه الأنظمة ، مما خلق اتقنانات داخلية في الجهاز العسكري بين مجموعات وأجزاء ، بعضها يدعو لأطلسية حازمة ، وغيرها ، بالعكس ، يؤيد استراتيجية دبلوماسية وعسكرية أكثر استقلالا عن مصالح الولايات المتحدة السياسية - الاقتصادية البحتة . تناقضات تتجلى الآن في جيوش البلدان الاوروبية كلها ، نجد ذلك في مناقشات الجيش الفرنسي حول الاستراتيجية العسكرية ، تناقضات كان لها وزنها الكبير في الاوضاع التي تشغلنا . جيش بلدان الديكتاتورية العسكرية يقوم بوظيفة حزب البورجوازية السياسي الحقيقي ، بسبب الحظر على الاحزاب السياسية ، فتجلت فيه بشدة تناقضات البورجوازيات ، بين رأسمالية استراتيجية اوروبية ورأسمال تابع بكيته للولايات المتحدة . وكان

صراع هذه الاقسام الداخلي ، ولا سيما حول دو ووظيفة حلف الاطلسي ، حادا بوجه خاص بين الاجهزة العسكرية اليونانية والبرتغالية والاسبانية ، مما أسهم في زعزعة الانظمة التي تميزت بها اليونان والبرتغال في مراحلهما الاخيرة .

بعد هذه الملاحظات التي استهدفت اظهار أولية « العوامل الداخلية » على « العوامل الخارجية » ، ووضع معالم دور التناقضات الداخلية بين أجهزة هذه الديكتاتوريات التي أدت الى الاطاحة بها أو تدهورها ، يجدر بنا أن نتصدى لستراتيجية الولايات المتحدة تجاه هذه الانظمة .

هنا أيضا يجب أن نتحفظ من التفسير المفرط في التبسيط . أولا ، وهذا ما يجب أن تلح عليه بكل وضوح ، أن الولايات المتحدة دعمت منهجيا وباستمرار هذه الانظمة العسكرية ، حتى انها في اليونان ، كان لها الباع الأول في تأسيسها . لا بد أنه من الخطأ أن نستخلص أن الاطاحة بها أو تدهورها حدث أو يحدث رغما عن أو خلافا « لارادة » الولايات المتحدة ، أو بالعكس ، حدث أو يحدث بتحريض مباشر من الولايات المتحدة . هذا الخطأ الأخير ارتكب بوجه خاص بصدد اليونان بالنظر للظروف التي حدث فيها تغيير النظام ، اذ وجدت فيه قطاعات عديدة من الرأي العام الاوروبي كسينجرا يوفيد كرامنليس الى اليونان ليشييع الديمقراطية في نظام أصبح مرهقا ، وفي الأيام الأولى منه ، وجد فيه الحزب الشيوعي اليوناني من الخارج و آ . باباندريو أيضا يد الاميركيين ، انما سعيا منهم لتخليد « الفاشية الملكية » تحت واجهة أخرى .

هذه التفسيرات تهمل دور العوامل الداخلية النوعي وتخطيء أيضا في تقدير مغزى السياسة الاميركية حين تبالغ بدور الولايات المتحدة .

١ - من المؤكد أن للولايات المتحدة استراتيجية شاملة واحدة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، بيد أنه ليس للولايات

المتحدة تكتيك واحد ، انما عدة تكتيكات فعلا . لقد اكتسبت الولايات المتحدة خبرة طويلة في قمع الشعوب ودورها كدركي للبورجوازيات الغربية . فهي لا تضع امكاناتها كلها في مشروع واحد ولا تقامر في استراتيجيتها بورقة واحدة .

وفي الواقع ، تحتفظ الولايات المتحدة بيدها ببطاقات عديدة دوما . وليست كل البطاقات متساوية لديها طبعا ، فهي تفضل بعضها على الاخرى ، رغم انها تلعب بها كلها في وقت واحد على الاغلب . وهذا يعني ان استراتيجيتها يمكن ان تتكيف مع حلول عديدة في بلدان منطقة تبعتها .

يتضح ذلك في السيناريو الذي اخرجته في اليونان ، والبرتغال ايضا حتى الآن (١٩٧٥) او الذي تخرجه في اسبانيا في الوقت الراهن . ففي اليونان ، التي تؤثرها الولايات المتحدة :

— دعم حتى النهاية تقريبا للديكتاتورية العسكرية التي أصبحت مع هذا ، تحت شكلها ، ولتدهورها ، حصان معركة تتضاءل الثقة به .

— حل تطوير الديكتاتورية الى مجرد واجهة « شرعية » ، التي فشلت في عهد باركينزيس — ببادوبولوس عام ١٩٧٣ ، مع احتمال استنساخها .

— حل تغيير سياسي أشد أهمية ، يظل فيه الجهاز العسكري متمسكا « بحقول محفوظة » .

— حل كرامنليس .

— حل كانيلوبولوس ، الرجل اليميني الليبرالي المنفتح على منظمات المقاومة أكثر من كرامنليس .

— حل حكومة انتقالية تحت رعاية الوسط ، طبيعتها يمينية اشتراكية — ديمقراطية غامضة .

وثمة سيناريوهات يمكن تخطيطها للبرتغال لدعم نواة

الديكتاتورية الصلبة ذات النزعة الكاثتانية والواجهة الليبرالية ،
حتى وان كان فيها شيء من شكل السبينولية أو حكومة معتدلة
(رغم رؤيتنا غموض السياسة الاميركية الراهن تجاه البرتغال) ،
ويمكننا أن نقول الامر نفسه بالنسبة لاسبانيا والحلول
المخططة لها .

ومن الصحيح ان الولايات المتحدة لا تؤيد هذه الحلول كلها
بنفس الشدة أو المثابة أو الوسائل ، فموقفها تجاه الحلول
المتعددة « المقبولة » ، يمر بمختلف درجات التأيد من تسليم
سلبي تقريبا بحلول تعتبرها أقل شر الى درجة قطع العلاقات
بالتأكيد . يظهر ذلك ان من التبسيط المفرط جدا ان نفكر في
ان كل تغيير في البلدان التابعة لا يتجاوز درجة قطع العلاقات
هو بارادة الولايات المتحدة الواعية ومتواطىء معها أو له صلة
بها . لنضرب مثلا عن اليونان : ان القول بأن حل كرامنليس
متصل « بارادة » الولايات المتحدة هو قول صحيح وخاطيء في
وقت واحد ، في نطاق ما يمثل به بالنسبة لها غير بطاقة بين
غيرها من البطاقات ، تتقدم وتتأخر في تفضيلها لها على غيرها .

هذا التكتيك المتعدد التكافؤ الذي تلجأ اليه الولايات المتحدة
يتكشف عن فوائد وأضرار لها ، فيجب ان نقرنه ، فضلا عن
ذلك ، بوجه عام ، بتكتيك البورجوازيات المماثل في أشكال
سيطرتها السياسية على الجماهير الشعبية . واقصى وضع ،
كمثال على ذلك ، وضع الحكومات الاشتراكية - الديمقراطية
والحل المتواصل أو الذي تسمح به فحسب البورجوازيات بحسب
الظروف . أما فوائد هذا التكتيك : بقدر ما تخف نسبة التكتيكات ،
بالنظر لأهمية وزن العوامل الداخلية لكل بلد وبالدرجة الأولى
كفاح جماهيرها الشعبية ، تتفاقم مخاطر الانزلاق وفقدان التحكم
بهذا الحل أو ذلك ، المعتبر أصلا مقبولا أو مرغوبا فيه .
حينئذ ، كثيرا ما يحدث أن تفلت من يدها أوراق ، بدرجات
مختلفة ، في المرحلة الراهنة من تصاعد الصراع على المستوى
العالمي . هذا ما يهمنا هنا بوجه خاص ، فققدان سيطرة الولايات

المتحدة واضح في قضية البرتغال وانزلاقها ، بحد ما ، مع كرامنليس في القضية القبرصية .

يضاف الى ذلك عنصر ثان ، بالنسبة لستراتيجية الولايات المتحدة العالمية ، يتعلق باتساع طيف الحلول المعتبرة مقبولة أو مسموحا بها لهذا البلد أو ذلك في منطقة من العالم ولا سيما أوروبا . يتعلق هذا الاتساع ، بالنسبة لبلد محدد ، بإمكانات الاستدراك التي تقدمها أو لا تقدمها البلدان الاخرى القائمة في المنطقة ، يتجلى ذلك بوضوح في قضية قبرص . فبعد فشل بطاقة العقدا اليونانية لتقسيم الجزيرة وضمها لحلف الأطلسي، طرح الاميركيون البطاقة التركية بنجاح في هذه المرة ، بحيث ظهر تقسيم الجزيرة ، الهدف الرئيسي المطلوب ، واقعا ممارسا بأية حال . وفيما يتعلق - بوجه خاص بمسألة حلف الأطلسي والقواعد الاميركية في حوض البحر الابيض المتوسط ، ترتبط درجة تصعيد الولايات المتحدة ضد الانظمة التي يمكنها أن تدين مصالحها الملكية بإمكانات انتقال قواعدها الى البلدان المجاورة . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، انتقال استراتيجية الولايات المتحدة الى ايطاليا بعد أحداث البرتغال واليونان ، وحتى قبل الأحداث المتوقعة في خلال أجل قصير في اسبانيا . لكن هذا لا يعني ، وهو أبعد من أن يعني ، أن الولايات المتحدة شطبت من قائمة استراتيجيتها البرتغال واليونان !

٢ - هذا التعدد في تكتيكات الولايات المتحدة ليس بكل بساطة عن موقف واع من جانبها ، اذ يعود أيضا لتناقضات رأس المال الاميركي . في الواقع ، ثمة شكل آخر للمبالغة في تقدير العدو يعتمد على ابخاس قيمة تناقضاته الداخلية . يعاني الرأسمال الاميركي الدول والشركات الاميركية الكبرى المتعددة الجنسيات من تناقضات هامة مع أقسام هذا الرأسمال المعتمد على التكديس والتوسع داخل البلد بصفة رئيسية، حيث تتأزج السياسة الاميركية بين توسعية عدوانية تغلب باستمرار ونزوع مستمر نحو شكل من الانعزالية . وثمة تناقض آخر ، لا يتطابق

مع التناقض الاول بلا شرط ، هام أيضا في الولايات المتحدة ،
بين الرأسمال الكبير الاحتكاري والرأسمال غير الاحتكاري ،
يتجلى ، بين ما يتجلى ، في الشكل الخاص بسير القوانين
المناهضة للتروستات في الولايات المتحدة ، التي أقامت مؤخرا
مصاعب في وجه شركات متعددة الجنسيات سيئة السمعة ،
مثل شركة المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية أو الاتحاد
السلكي واللاسلكي . هذه التناقضات الداخلية تترجم تناقضات
كبيرة في أجهزة الدولة ، بالنظر لشكل نظام الولايات المتحدة .
فنجد وضعاً طبق الأصل عن « فاشية خارجية » ، أي عن سياسة
خارجية لا تتورع في الاغلب عن اللجوء الى اشراساليب قتل
الجنس البشري ، تتجسد مع هذا بمؤسسات هي أبعد من أن
تمثل بالتأكيد مثالية ديمقراطية بورجوازية - وليس لنا الا أن
نفكر ، بين ما نفكر ، بوضع الاقليات الاجتماعية والعرقية في
الولايات المتحدة - تسمح مع ذلك بتمثيل عضوي لمختلف اقسام
الرأسمال في أجهزة الدولة وفروعها . مثل هذا النظام ، اذا كان
قد بني على أساس تحالف مقدس حقيقي بين الغالبية العظمى
من الأمة حول الاهداف السياسية الرئيسية ، تحالف مقدس
يقال عنه الشيء الكثير ، فهو ترافقه بالضرورة تناقضات مستمرة
معلنة في أجهزة الدولة .

تترجم هذه التناقضات بالضبط في التكتيكات المتباعدة
والمترامنة حول السياسة الخارجية في مختلف أجهزة دولة
الولايات المتحدة . فعلى الاغلب ، تبني المخابرات المركزية
والبنطاغون والجهاز العسكري والسلطة التنفيذية - الادارة -
والكونغرس تكتيكات مختلفة ، شهدنا ذلك ، وما نزال نشهد ، في
اليونان والبرتغال واسبانيا . والافدح من هذا ان هذه التكتيكات
متوازية في بعض الاحيان ، تنهل من شبكات متوازية أيضا يجهل
بعضها بعضا أو تتقاتل فيما بينها . وتعطينا مثلا متميزا حول
هذه الممارسات المخابرات المركزية والبنطاغون ، باختصارهما حرفيا
طريق وزارة الخارجية في قضية قبرص ، او مؤخرا في

البرتغال (١) . ولهذه التناقضات آثارها الخاصة أيضا ، تتزايد فيها مخاطر الانزلاق كذلك . فهي ليست فحسب بسبب تعدد التكتيكات عن وعي ، المتبناة في وضع محدد ، إنما أيضا بسبب تكتيكات متوازية متباعدة تتصل بتناقضات الولايات المتحدة . وموجز القول ، ليس أشد خطأ من التفكير بأن الولايات المتحدة ، وسياستها الخارجية ، كتلة أحادية الحجر بلا شقوق .

هذه الملاحظات كلها تقودنا إلى النتائج نفسها ، لا تقوم بمفردها العوامل الداخلية ، في مختلف بلدان منطقة نفوذ الولايات المتحدة ، بالدور المحلي ، في مختلف الظروف ، إنما تترك أيضا لهذه البلدان تدخلات سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، لما تجسده تكتيكاتها المتعددة التكافؤ من تناقضات ، هامشا من المناورة يتصل ، في آخر تحليلنا بتناقضات الخصم .

هذا الهامش من المناورة يقوم بالتالي ، في الوقت الراهن ، في العلاقات المتناقضة ، في أوروبا ولا سيما في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بين الشرق والغرب ، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، مما طرح مسألة فرعية حول دور الاتحاد السوفياتي في تغيير نظام البلدان التي تشغلنا .

في مثل هذا الوضع ، يجب أن نأخذ باعتبارنا نزعة مزدوجة .

التفاهم بالدرجة الأولى حول الحفاظ على توازن القوى العالمية الشامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مناطق نفوذ كل من الدولتين الكبيرتين . بيد أن ذلك إذا كان لا يستتبع بالتأكيد وضعنا راهنا حازما في أقل تفاصيله حول

١ - تؤيد تحليل المؤلف محاولة إدارة كلتر لاختطاف الرهائن الأميركيين في طهران ، وفشلها المأساوي ، واضطرار وزير الخارجية الأميركية فانس إلى الاستقالة لعدم اطلاعه على هذا المخطط ، الذي وضعه البنتاغون والمخابرات المركزية .

الوضع الداخلي لكل بلد من مناطق النفوذ المتبادلة ، فهو يستتبع ان الدولتين الكبيرتين تعملان ما يوسعهما ، وهذا أبعد من أن يكون مطلقا ، لكي لا تثير تغيرات كل بلد انقلابا طويلا الامد في نسبة القوى في العالم ، أي الا تجاوز بأن تفلت من اعادة التوازن المتحكم به في هذه النسبة .

أما موقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية من الانظمة الديكتاتورية في البرتغال واسبانيا واليونان ، فقد كان موقفا منتقدا وسلبيا بالتأكيد ، لكن ذلك لم يستتبع ، وهذا أقل ما يمكن أن يقال ، تبني الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية ، بصفتها دولا ، سياسة تدين هذه الانظمة بفعالية . ففي اليونان، شهدت مبادلاتها الاقتصادية والسياسية مع البلدان الشرقية ازدهارا فعليا جديدا في عهد طغمة العقلاء ، وفي اسبانيا شهدنا نموا قيما في علاقاتها الاقتصادية معها في العهد الفرانكي ، فالامور واضحة بما يكفي .

بيد ان ذلك لا يتعلق الا بالشق الاول من مسألة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المعروفة بما يكفي بحيث لا نريد ان نصر عليها . اما الشق الثاني فهو أكثر أهمية ، فهذا التوازن في نسبة القوى ديناميكي وغير مستقر للغاية ، فهو لا يستبعد أبدا التناقضات الفادحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . والحق يقال ، ان المسألة مسألة اعادة توازن مستمر في هذه النسبة عبر الكبوات التي تحدثها هذه التناقضات . والعامل الاهم بهذا الصدد هو العنصر الجديد في وجود الاتحاد السوفياتي المباشر ، منذ أعوام ، عبر النزاع العربي - الاسرائيلي ، كدولة عظمى أولى ، في منطقة كانت حتى ذلك الوقت منطقة نفوذ للولايات المتحدة . فوجود الاتحاد السوفياتي في البحر الابيض المتوسط هو عنصر تكون من اعادة توازن جديد في نسبة القوى ، فكانت لذلك آثار هامة في بلدان هذه المنطقة : آثار هذا الوجود تدخلات من جانب الولايات المتحدة لاحكام السيطرة على بلدان حلف الاطلسي وجعل في الوقت

نفسه تدخلاتها الشديدة والمعلنة في هذه المنطقة أشد خطورة من قبل . فمما لا جدال فيه ان آثار ذلك على اسبانيا تكون أو كانت ايجابية للغاية بالنظر لظروف الاطاحة بالانظمة الديكتاتورية ولا سيما في اليونان . ويمكننا أن نقول ان الجماهير الشعبية في هذه البلدان أمكنها ، أو يمكنها ، أن تستفيد من التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بالرغم من ان طريقها يقع على حد سكين بسبب محاولات الولايات المتحدة القوية . وأمكننا أن نشهد مثل هذا الوضع في قضية قبرص بانكفاءات الولايات المتحدة المذهلة بسبب ، بين غيره من الاسباب ، موقف الاتحاد السوفياتي الحازم ، رغم تحفظه ، موقف كاد أن يجر بوجهه خاص الى تدخل أميركي شديد لصالح الطغمة العسكرية .



الطبقات الحاكمة

ان المسألة الجوهرية في الاطاحة بالنظامين الديكتاتوريين في البرتغال واليونان ، والتغيرات المعلنة في اسبانيا ، هي : ما هو الدور الذي قامت به بالضبط العوامل الداخلية ؟ وبوجه ادق ، بأي شكل توالت العوامل المسماة « خارجية » ، المتعلقة بتغيرات مرحلة الامبريالية الراهنة ، واستبطنت في البنيات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان ؟

تتعلق النقطة الاولى بالتغيرات التي حدثت في الطبقات الحاكمة في هذه البلدان . ويجب أن نذكر هنا بالملاحظات المتعلقة بأشكال التبعية الجديدة التي تميز ، في بعض البلدان التابعة ، علاقاتها بمركز الامبريالية : فمن ناحية ، سرعية تدمير طرق وأشكال الانتاج ما قبل الرأسمالي ، بسبب الأشكال التي ترتديها مستوردات الرساميل الاجنبية الراهنة الى هذه البلدان ، ومن ناحية ثانية ، عملية التصنيع التبعية في هذه البلدان بسبب نزعة الرأسمال الاجنبي الى التوظيف في قطاعات الرأسمال الصناعي المثمر مباشرة ، في اطار قضية تدويل الانتاج والرأسمال الراهنة .

مما مكن من بروز أو نمو جزء جديد من بورجوازيات هذه البلدان ، يظهر بوضوح شديد في اليونان واسبانيا ، ويظهر بدرجة أقل في البرتغال ، جزء أطلقت عليه في مكان آخر « بورجوازية داخلية » . فبتطعيم هذا التصنيع ، خلقت أو نمت نوى بورجوازية أهلية ، متطعمة في هذه العملية ، طبيعتها أساسا صناعية ، ذات رأسمال مثمر مباشرة ، في حقل الصناعة

الخفيفة للمواد الاستهلاكية ، ومن النادر في حقل الصناعة الثقيلة ، كالمعدات الكهربائية المنزلية والنسيج والميكانيك ، والتعدين أيضا كالقلاذ ، والكيمياء ، وفي حقل صناعة البناء كالاسمنت ، الخ . كان مثل هذا الوضع في اليونان بوجه خاص بالنسبة للبورجوازية المتجمعة في « اتحاد الصناعيين اليونان » . وفي البرتغال ، بالنسبة لبعض الرساميل الاهلية من المنطقة الصناعية لشبونة - سيتوبال - بورتو ، وهي رساميل تشكل جزءا آخذا من تغيير السياسة الاقتصادية ، المجربة والفاشلة ، في عهد كائتاتو ، التي خطط لها ر. مارتينس في مشروع « فومينتو اندوستريال » عام ١٩٧٢ . وفي اسبانيا ، بالنسبة لشطر واسع من البورجوازية الاهلية المتمثلة بالبورجوازية الكاتالانية والباسكية كبورجوازية طليعية ، وبجزء من الراسمال العام تحت اشراف « معهد التصنيع الوطني » . ومن ناحية ثانية ، لا تقتصر هذه البورجوازيات على الحقل الصناعي ، بل تمتد أيضا الى الحقول المتعلقة مباشرة بعملية التصنيع تلك ، كالنقل ، ودارات التوزيع ذات الراسمال التجاري ، او الى حقل الخدمات المختلفة كالسياحة خاصة . وتتميز هذه البورجوازيات عن أجزاء البورجوازية السابقة بالتعقيد الجديد في علاقاتها بالراسمال الاجنبي .

أولا ، تتميز عن البورجوازية الكومبرادورية ، التي ما تزال هامة في هذه البلدان . ويمكننا أن نعتبرها بورجوازية كومبرادورية ، وتميز في بعض الاحيان بتعبير الأقلية الحاكمة (الاوليفارشية) ، تلك البورجوازية التابعة مصالحها كلها لمصالح الراسمال الاجنبي وتعمل ، بحد ما ، محطة تقوية ووسيطا مباشرا لغرس وتوالد الراسمال الاجنبي في هذه البلدان . وتغلب طبيعة المضاربة في نشاط هذه البورجوازية الكومبرادورية ، وتتركز في القطاعات المالية والمصرفية والتجارية ، ويمكننا أن نجدتها أيضا ، في القطاع الصناعي ، في فروع تابعة وخاضعة كلية للراسمال الاجنبي . فنعثر عليها في اليونان ، ومثالها النموذجي مجهزو السفن مثل

أوناسيس ونيانوس الخ. ، ورساميل موظفة في الانشاءات البحرية ومصافي البترول ، الخ . وفي البرتغال ، بعض التجمعات الكبرى مثل C. U. F. ، واسبيريتو سانتو ، وبورجس وإيرامو ، وبورتوغس دو اتلانتيكو ، الخ. ، التي تمحورت في الوقت ذاته في استغلال المستعمرات الأفريقية لتفوقها المصرفي وبتحكمها بشطر واسع من الانتاج الاهلي . وهي تجمعات ترتبط بشدة بالرساميل الأجنبية في البرتغال ومستعمراتها . وفي اسبانيا ، البلد المتميز بوضعه ، في جزء من أهم القطاع المصرفي والمالي ، ولا سيما المصارف الصناعية ، والصناعات التابعة له . أما من وجهة النظر السياسية فتشكل هذه البورجوازية الدعامة الحقيقية والعميل للراسمال الامبريالي الاجنبي .

يقابل ذلك ، البورجوازية الداخلية ، وهي رغم تبعيتها الشديدة للراسمال الاجنبي ، تتكشف عن تناقضات كبيرة معه . أولا ، لأنها تستخدم في اقتسام غنيمة استغلال الجماهير . اذ يتم الترحيل الجائر للقائض القيمة على حسابها ولصالح الراسمال الاجنبي وعملائه من البورجوازية الكومبرادورية . ثانيا ، لتركزها أساسا في القطاع الصناعي ، تهتم أكثر بتنمية صناعية أقل تمحورا نحو فرض خوة على البلد يفرضها الراسمال الاجنبي بتدخل من الدولة التي تضمن له مناطق نفوذ في الداخل ، ولكن هذه التنمية الصناعية تجعلها أيضا أشد منافس للراسمال الاجنبي . وتريد توسيع وتنمية السوق الداخلية برفع شيء من القيمة الشرائية واستهلاك الجماهير الذي يعطيها كثيرا من المتأفد . وتسعى لاخذ مساعدة من الدولة تمكنها من تنمية صادراتها .

يجب أن نقول أيضا ، وهذا أمر شديد الأهمية بالنسبة لسياسة هذه البورجوازيات الداخلية تجاه الديكتاتوريات ، انها ، في مثل وضعها ، ليست بورجوازية وطنية حقيقية ، بورجوازية مستقلة حقيقة عن الراسمال الاجنبي ، يمكنها أن تكون جزءا آخذا من النضال المناهض للامبريالية في سبيل استقلال وطني

فعلي ، مما يحدث أحيانا في هذه البلدان ، ولا سيما في اسبانيا ، في خلال مراحل الامبريالية السابقة . جاء نمو هذه البورجوازية الداخلية متزامنا مع تدويل قضية العمل والانتاج وتدويل رأس المال ، وموجز القول ، مع التوالد المحرض في العلاقات الرأسمالية الغالبة في مختلف التشكيلات الاجتماعية . من هذا الواقع ، رغم ان وجود هذه البورجوازية الداخلية قد خلق تناقضات بينها وبين الرأسمال الاجنبي ، فهي بحمد ما ، تابعة لقضايا التدويل تحت رعاية الرأسمال الاجنبي ، تابعة لقضية تقنية وانتاجية العمل ، وشبكة المقاولات المعقدة مع الرأسمال الاجنبي ، وقطاع الصناعة الخفيفة والمواد الاستهلاكية ، حيث تكتفي باستمرار بمنافذ تجارية أيضا ، في علاقاتها مع الصناعة الثقيلة ، القطاع المفضل لدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، ضعف سياسة هذه البورجوازية الداخلية التي لا يمكنها في معظم الوقت أن تهيمن سياسيا لوقت طويل على أجزاء البورجوازية الاخرى والطبقات الحاكمة ، وبالايجاز ، الكتلة الحاكمة ، رغم محاولتها ترجمة تناقضاتها سياسيا مع الرأسمال الاجنبي والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى .

يضاف الى ذلك ميزتان هامتان :

أ - لا تغطي البورجوازية الداخلية كلية خطوط الانفلاق بين الرأسمال الاحتكاري والرأسمال غير الاحتكاري . فاذا كانت البورجوازية الداخلية في البلدان التي تهمننا تشمل جزءا من الرأسمال غير الاحتكاري (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة) ، نجد فيها أيضا جوانب بكاملها من الرأسمال الاحتكاري . وبالعكس ، نجد أيضا جوانب كثيرة بكاملها من الرأسمال غير الاحتكاري تابعة أيضا للرأسمال الاجنبي ، عن طريق المقاولات والاقنية التجارية . ولهذا ، رغم ما في البورجوازية الداخلية من شيء من الوحدة السياسية في تناقضاتها مع الرأسمال الاجنبي ، مقسمة بعمق ، ولا سيما في

أطار ما يجتازها به من طرف لآخر الرأسمال الاحتكاري وغير الاحتكاري ، فلا يخلو ذلك من أن يترك أثرا في ضعفها السياسي .

ب - تظل دوما البورجوازية الداخلية تابعة نسبيا للرأسمال الاجنبي بسبب التناقضات بين مختلف الرساميل الاجنبية في هذه البلدان ، ولا سيما التناقضات بين رساميل الولايات المتحدة ورساميل السوق المشتركة ، وبين تناقضات مختلف أجزاء الرأسمال الدولي الصناعي والمصرفي والتجاري ، الخ . . ، اذ تنعكس هذه التناقضات وتتوالد في البورجوازية الداخلية وفق خطوط تباعد التبعية التي تجتازها . وتظل البورجوازية الداخلية متميزة بطبيعة « مركزية - خارجية » في مجموع اقتصاد هذه البلدان ، المتمحور نحو قضية التدويل تحت رعاية رأسمال البلدان المسيطرة . وذلك أيضا عامل في ضعف هذه البورجوازية السياسي .

ومهما يكن ، نجد جيدا ان التمييز بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية لا يرجع الى تمييز مفرط في التبسيط بين بورجوازية « منفصلة » و « منعزلة » في مجالها الوطني وبورجوازية مدولة ، وبالإيجاز الى تمييز مكاني ، وانما الى قضية تدويل الرأسمال ومختلف أوقاته ومراحله وانعطافاته بالشكل الذي تتوضح به في كل تشكيلة اجتماعية . ورغم اعتماد التمييز بين البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية الداخلية على بنية التبعية الجديدة ، فهو ليس تمييزا احصائيا تجريبيًا ثابتا بشكل صلب نهائيا . هنالك فارق نزاع يرتبط شكله المادي بالظروف ، الى حد ما . ان هذا الرأسمال او ذاك ، او أي جزء من الرأسمال ، او أي فرع صناعي ، او مؤسسة ، مرتبطة أصلا بالرأسمال الاجنبي ، يمكنها في هذه القضية ان تستقل نسبيا وتتموضع تدريجيا بجانب البورجوازية الداخلية ، والامر نفسه ، بالعكس ، يمكن للاهلي منها أصلا ان تسقط تدريجيا تحت وطأة الرأسمال الاجنبي . تلك هي عملية اعادة

التصنيف المستمر الذي يجب أن تأخذه باعتبارنا دوماً .

ظاهرة البورجوازية الداخلية تلك لا تتعلق فحسب بإسبانيا واليونان ، والبرتغال بدرجة أقل ، فهي تحدث في معظم البلدان الأوروبية بالنظر لتبعية أوروبا المتأصلة والمعقدة للولايات المتحدة . غير أن فوارق هائلة تميز البورجوازية الداخلية في البلدان الأوروبية الامبريالية عن بورجوازيات البلدان الواقعة في خط الحدود الرئيسي من السلسلة الامبريالية ، في جهة لبلدان الخاضعة . هذه البورجوازية ليس فحسب مستندتها الاقتصادي أشد ضعفاً من مستند البورجوازيات الداخلية في البلدان الداخلية الأخرى ، لا بل أنها تظل أيضاً متميزة بضعف إيديولوجي وسياسي في هذه البلدان ، حيث يتم ادخال الرأسمالية وتنميتها انطلاقاً من قاعدة داخلية النمو تقتصر جداً على التكديس البدائي للرأسمال الاجنبي ، كما في البرتغال وإسبانيا ، أو من قاعدة هي أصلاً تحت رعاية الرأسمال الاجنبي ، كما في اليونان . وثمة واقع فذ : لقد أدى عجز البورجوازيات البرتغالية والإسبانية واليونانية إلى انتاج ثورة بورجوازيته الديمقراطية . ومن المؤكد أن علينا أن نحذر من نمط نموذج مثالي لثورة بورجوازية ديمقراطية نقرنها بهذا « الفشل » . نمط يقرن بحداً ما ، في التصور السياسي ، الثورة الفرنسية بنتائج الثورة البريطانية : نمط ثورة فرنسية من غير بونابارتيستها المختلفين ! انه لمن الضروري أن نقول ، أن مثل هذا النمط لم يخلق أبداً ، ولو اقترن بالثورات البورجوازية الديمقراطية كلها « لأخطاء » أو « فشلت » . لا بل أنها ما كان لها أن تقوم حقاً أبداً . ومع هذا يظل ، إذا بحثنا فيما جرى هنا بالنسبة للبلدان الأوروبية الأخرى ، بما فيها ألمانيا ، ظهرت لنا الفوارق واضحة ، تتجلى بوجه خاص في العجز الذي تتميز به البورجوازيات البرتغالية والإسبانية ، وبدرجة أقل اليونانية ، عن تمكثها من أن تبني لنفسها مقولة إيديولوجية بورجوازية من طبيعتها السيطرة على التشكيلة الاجتماعية ، وفي مصاعبها ، النوعية أيضاً في هذه البلدان ، في

التنظيم السياسي الخاص. مميزات ما زالت ترهق جدا هذه
البورجوازيات الداخلية .

ومع هذا ، كان دور هذه البورجوازيات الداخلية هاما في
تغيير النظام في اليونان والبرتغال ، والعملية المترسمة في
اسبانيا . ففي اوضاع هذه البلدان الثلاثة ، ان مما لا جدال فيه
ان قطاعات واسعة من البورجوازية الداخلية قد اخذت ابعادها
مع النظام الديكتاتوري العسكري تدريجيا وبدرجات مختلفة ، او
انها ما تزال تأخذ ابعادها معه كما في اسبانيا . وبالعكس، ايده
حتى النهاية او ما تزال تؤيده ، قليلا او كثيرا ، قطاعات
واسعة من البورجوازية الكومبرادورية ، بتكتيكاتها المعقدة .
فعلينا الآن ان ندرس صورة هذه المسألة آخذين باعتبارنا مميزات
البورجوازية الداخلية .

١ - بالدرجة الاولى ، ايدت هذه الانظمة بشكل راجح جدا،
وطوال الزمن، مصالح البورجوازية الكومبرادورية الخاضعة
للرأسمال الاجنبي بشكل متميز صريح ، الامريكي بوجه خاص ،
بحيث ازعجت البورجوازية الداخلية جديا .

يحيث : انني اريد ان اقول من جراء ذلك ان من الخطأ
الاعتقاد بأن هذه البورجوازيات تكذبتها هذه الانظمة باستمرار
ومنهجيا ، انظمة مجرد « بيادق » للرأسمال الاجنبي ، وأن
موقفها بالتالي كان موقف معارضة مستمرة معلنة ومتواطة ضد
النظام . فبالاضافة الى المكاسب التي حققتها هذه البورجوازيات
من وراء « السلام الداخلي » كان النظامان اليوناني والاسباني
يؤيدان تسميتها في الاغلب ، ويسعيان الى ذلك في بعض الظروف .
كانت البورجوازية الداخلية تشكل اذا جزءا من الكتلة الحاكمة في
الانظمة الديكتاتورية ، والاكثر من ذلك ان هذه البورجوازية في
اليونان حين جابهت تصاعد كفاح الشعب ومقاطعة تمثيلها
بممثلين سياسيين عنها ، ايدت صراحة ، منجرة بذيل
البورجوازية الكومبرادورية ، قيام الديكتاتورية العسكرية عام
١٩٦٧ . لكن نمو البورجوازيات الداخلية في هذه الانظمة ، بسبب

تدويل رأس المال أصلا ، سعر نار تناقضاتها مع البورجوازية الكومبرادورية وأصبح مصدر تحفظاتها المتزايدة تجاه أنظمة أصبحت علاقتها المؤسسية بالبورجوازية الكومبرادورية ورأس المال الاجنبي غلا ضيقا جدا عليها .

وطالبت أيضا البورجوازية الداخلية بنصيب متزايد من مساعدة الدولة ، ولناخذ بعين الاعتبار ، وبشكل بارز جدا ، على حساب الدولة ، لمصالحها الخاصة. وبوضوح ، كانت تريد إعادة توازن التسويات بين الكتلة الحاكمة، مع البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، إعادة توازن تكسب به وزنا سياسيا يتناسب ومكانتها الاجتماعية . وثمة ما هو أكثر : كان لا بد من تحطيم واجهة هذه الكتلة الحاكمة في اسبانيا وبوجه خاص في البرتغال ، المتميزة بتحالف وثيق بين البورجوازية وكبار الملاكين المتعصبين، بادانة وزن كبار الملاكين الذي أصبح غير متناسب في الكتلة. ومع ذلك ، ففي اسبانيا ، أدانت خطة الاستقرار عام ١٩٥٩ ، وزن كبار الملاكين السياسي لصالح البورجوازية الكومبرادورية ، وذلك ما حدث بدرجة اقل في البرتغال بين أعوام ١٩٥٠-١٩٦٠ هذا الوزن، الذي يرجع أصلا الى النظامين الاسباني والبرتغالي، وما يزال بشكله حتى الآن ، لم يعد فحسب غير متناسب مع مكانة كبار الملاكين الاقتصادية التي أصبحت متدهورة ، انما شكل أكثر فأكثر عائقا لعملية التصنيع أيضا . فالتصنيع لا يتم الا على حساب الارياف الجسيم ، بالنظر للتناقضات البارزة بين الزراعة والصناعة لتنمية هذه الرأسمالية التبعية . فكل الامور تجعل التناقض بين الرأسمال الصناعي ، المتمثل بالبورجوازية الداخلية ، وكبار الملاكين ، أكثر خطورة بكثير من التناقض بين كبار الملاكين والرأسمال المصرفي الذي تتركز به في الاغلب البورجوازية الكومبرادورية في البرتغال ، وأكثر أيضا في اسبانيا. وتختلف الامور في اليونان بالنظر لتصفية الملكية الكبيرة السابقة .

وموجز القول ، أحدث هذا الوضع بمجموعه ، هنا أيضا،

تعميقا في تناقضات الكتلة الحاكمة، اذ اقتضت الضرورة شكل دولة يمكنها حلها بالتفاوض حلا دائما بتمثيل عضوي لمختلف طبقات وأجزاء طبقات الكتلة الحاكمة ، أي بوساطة منظماتها السياسية .

وأملت البورجوازية الداخلية وقتا طويلا بأن مثل هذه العملية تتكفل بها الانظمة الديكتاتورية بترتيبات دنيا بقصد « تطبيعها » ، (مثل « التحرير » المعروف) ، مسن نموذج بابادوبولوس - ماركيزينيس وكاثانو وأوبوس ديي ، ومؤخرا آرياس نافارو . فكان تحركا من هذه الانظمة تكشف استحالة . ولكي نحلل موقف البورجوازية الداخلية من الانظمة الديكتاتورية ، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار سياستها الحقيقية والا نأخذ بموقف ممثليها السياسيين التقليديين . وفي الواقع ، كان بعض هؤلاء ، في اسبانيا ولا سيما في اليونان ، أكثر تبصرا من غيرهم ، وأخذ بعضهم منعطف معارضة النظام منذ وقت طويل ، مثل الكارليين من البورجوازية الباسكية في اسبانيا ، وظل غيرهم منذ الاصل في صف المعارضة ، كما في اليونان ، مثل اتحاد الوسط والعديد من شخصيات حزب كرامنليس السابق ، غير ان أزمة التمثيل بين البورجوازية الداخلية وممثليها التقليديين ، وهم أحد أسس هذه الانظمة الديكتاتورية ، أدت الى تفهقر ممثلي البورجوازية الداخلية الى ان اكدت التجربة استحالة تحرك داخلي من النظام . حينئذ بدأت رابطة التمثيل تعود الى وضعها السابق لتعمل « ضد » هذه الانظمة .

غير ان ما يهم هنا هو أن نشير بإيجاز الى سبب عجز هذه الانظمة عن اتاحة الحلول التي أرادت البورجوازية الداخلية . من المؤكد ان الانظمة الديكتاتورية العسكرية ليست كتلا أحادية الحجر . فمختلف أجهزة وفروع هذه الانظمة تتيح فعلا وجود مختلف مركبات الكتلة الحاكمة في الدولة فتعكس تناقضاتها فيما بينها تناقضات داخلية في النظام ولا سيما جهازها المسيطر ، الجيش . لكن بنية هذه الانظمة واجهزتها لا تسمح في هذه

الظروف بسير التمثيل الطبقي على أساس التسوية من غير هزات . فإزالة مختلف المنظمات السياسية في الكتلة الحاكمة ، أي الأحزاب السياسية ، وتصلب أجهزتها وتوازي فروعها والتنقلات التشنجية في أماكن السلطة الحقيقية وانتقال دور ممثلي البورجوازية العضويين إلى دور « عصب متنفذة - كاماريللا » و « عشائر » تؤلف ملاكا (الجيش وإدارة الدولة) أغلبه من أصل فلاحى وبورجوازية صغيرة ، كل ذلك أدى إلى تسوية المنازعات بلا انقطاع بين الكتلة الحاكمة بشكل سري وفي هزات . وبالإيجاز ، كان ذلك تناقرا عجيبا ، أي ، مطعنا من البورجوازية في هذه الانظمة « بعدم كفاءتها » ، لم يستبعد فحسب تسوية سياسية للتناقضات ، إنما أدان أيضا ، مع الزمن ، تنظيم سيطرة البورجوازية .

يضاف إلى ذلك أن البورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين اقتطعوا لأنفسهم مناطق نفوذ محصنة . ففي اليونان بوجه خاص ، عمل هذا الوضع على إطالة عهد النظام قبل عام ١٩٦٧ ، حيث كان للبورجوازية الكومبرادورية جهاز « شبه دولة » يقوم على القصر - الجيش يعمل كسلطة مزدوجة بالتوازي إلى الحكومة الشرعية . وإذا كانت هذه الانظمة قد نجحت أصلا ولوقت طويل في ستر وتهدة أزمة التمثيل التي تميزت بها علاقة مختلف أجزاء الكتلة الحاكمة مع ممثليها السياسيين ، وجعلت من نفسها مرممة الهيمنة ، لم يمكن لهذه الانظمة ، ولا يمكنها ، أن تقوم بهذا الدور بالنسبة للبورجوازية الداخلية النزاعية مع البورجوازية الكومبرادورية ومحاولاتها إعادة توازن نسب القوى لصالحها ، ولعلاقاتها الخاصة بالجماهير الشعبية ، كانت تدرك أنها بحاجة لتمثيل وتنظيم سياسى مستقل ، وذلك ما حدث في عهود هذه الانظمة ، عن طريق الصحافة والنشر بوجه خاص ، حيث كان هنالك « تحرير » نسبي ، ولكنه برعان ما توقف فجأة بلا نتيجة . وفي الواقع كانت كل محاولة تحرر تنقلب فورا ثغرة مفتوحة للجماهير الشعبية ومنظماتها . وبالإيجاز ، أكدت التجربة أن

البورجوازية الداخلية لا يمكنها أن تنظم نفسها الا بجهاز هامشي من البناءات الداخلية ، وهذا ما لا تسمح به مثل هذه الانظمة لبنيتها العضوية وعلاقتها المؤسسية مع البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، ولان كل جهاز هامشي سرعان ما يتحول حصنا ضدها .

بيد انه يجدر بنا أن نحدد بدقة بعض مميزات هذه العملية : لا يمكننا بوجه خاص أن نفسرها كضراع من البورجوازية الداخلية للظفر بهيمنة فعلية في الكتلة الحاكمة ، وبالإيجاز ، كانتقال لهيمنة البورجوازية الكومبرادورية لصالحها لمد طويل . هذه البورجوازية الداخلية ليست بورجوازية وطنية حقيقية . فهي تظل ضعيفة اقتصاديا ، مقسمة بتناقضاتها الداخلية ، تابعة للرأسمال الاجنبي وتبرهن أيضا على حدود ضيقة واضحة على الصعيد السياسي والايديولوجي . وكانت معارضتها لهذه الانظمة ، أو تكون ، مرتجة ومتردة . واذا أمكنها ، كأقصى حد ، أن تستعيد قيادة عملية الديمقراطية ، فذلك لا يشهد اطلاقا على قيام عملية تحرر وطني . فالقضية ليست غير قضية إعادة تنظيم علاقات البورجوازية الداخلية بالرأسمال الاجنبي والبورجوازية الكومبرادورية باتجاه أكثر ملاءمة لها ، انما دوما ، ولوقت طويل الامد تقريبا ، تحت هيمنة البورجوازية الكومبرادورية على أساس التفاوض . وذلك لا يجري في اليونان في الوقت الراهن ، اذ جعلت حكومة كرامنليس من نفسها الموحد - المفدرل - السياسي لمجموع البورجوازيات اليونانية على أساس تسوية جديدة بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية ، تسوية لم يكن برنامجها السياسي غير احدى هذه النسخ ، الذي طرحه اتحاد الوسط ، حزب المعارضة الرئيسي وممثل البورجوازية الداخلية التقليدي . اما في اسبانيا ، فتمت إعادة التوازن نفسها ، لكنها فشلت في النظام ، بانعطاف أوبوس ديي الذي ترسم بمعارضته للنظام .

وبالنظر لوعي قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية لما كانت تمثله ، أو تمثله ، الانظمة الديكتاتورية من خطورة على

ممارستها لهيمنتها في الكتلة الحاكمة ، طرحت هي أيضا فسي وقت ما ، كما في اليونان والبرتغال ، أو تطرح كما في اسبانيا ، وبالتنافس لمساندة الانظمة ، بطاقة شيء من « ازالة الفاشية » ، مما مكنها من ترك ميدان التسوية مع البورجوازية الداخلية مفتوحا باستمرار . ومع هذا ظهر فارق واضح مع البورجوازية الداخلية بهذا الصدد . فالقضية بالنسبة لهذه الاخيرة ، على كراياها ، قضية معارضة استراتيجية للنظام تعود لاسباب بنيوية حقيقية . اما بالنسبة للبورجوازية الكومبرادورية فلم تكن القضية غير قضية سياسة تكتيك تغيير القطعة ، بالتوازي الى سياستها الاساسية لدعم هذه الانظمة حتى النهاية . وفي البرتغال فقط ، وبسبب الحرب الاستعمارية وعقابيلها ، سعت بعض قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية لتجد « طريق خروج » ما من النظام ، فكان الانقلاب الذي قام به سبينولا . لكن التناقضات سرعان ما تفجرت بين هذه القطاعات والبورجوازية الداخلية .

فوق هذه العناصر بالضبط تطعمت في الكتلة الحاكمة في هذه البلدان التناقضات بين الرساميل الاميركية والاوروبية ، وبالايجاز ، بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة ، التي تحدثت عنها في الفصل السابق . يمكننا الآن أن نتأكد من التوالد المحرض في هذه التناقضات وتمفصلها الدقيق في قوى هذه البلدان الاجتماعية . يمكننا أن نقول ، على نحو تخطيطي بالتأكيد ، ان قطاعات هامة من البورجوازية الداخلية بوجه خاص ، هي التي انعطفت نحو دمج هذه البلدان بالسوق المشتركة ، بيد انه يجب ألا نعتبر ، طبعا ، ان هذا الموقف من البورجوازية الداخلية يتصل بسياسة استقلال وطني تضمنه بناءات السوق المشتركة للبلدان الاعضاء . يرجع ذلك جوهريا الى ارتباط البورجوازيات الكومبرادورية الكبرى مؤسسيا بالراسمال الاميركي ، ولا سيما في اسبانيا واليونان ، وبالعلاقات أشد وثوقا بكثير بالنسبة للبورجوازيات الداخلية . فهذه الاخيرة ، لعجزها ، من ناحية

ثانية ، عن قيادة عملية استقلال وطني ، رأت في السوق المشتركة امكانية تحدي البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، وعلى هذا النحو ، تقل وزن التبعية نحو تبعية أخرى تلائمها أكثر وتمكنها من إعادة توازن نسبة القوى لصالحها . وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما ذكرناه حول علاقات الولايات المتحدة / السوق المشتركة ، فهذا يعني بوضوح ان انتقال هيمنة الولايات المتحدة في هذه البلدان من هيمنة مباشرة الى هيمنة غير مباشرة كان على هذا النحو بتوسط التناقضات بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة . ومختصر القول ، إعادة تنظيم العلاقات بين الرأسمال الاميركي والبورجوازيات الداخلية ، بورجوازيات انعطفت فضلا عن ذلك وبواقع الاطار الوطني نحو حل اشاعة الديمقراطية في الانظمة .

يربط هذين العاملين ببعضهما البعض ، يجب أن نوضح العلاقة بين اشاعة ديمقراطية الانظمة ودمج البلدان بالسوق المشتركة ، فيما يتعلق بسياسة البورجوازيات تجاه السوق المشتركة وسياسة أوروبا تجاه هذه الانظمة . في الواقع ، ان هذه الانظمة مثلت طوال الوقت مصالح البورجوازية الكومبرادورية الكبرى بشكل راجح ، فكانت بذلك « تابعة جدا » للاستراتيجية الاميركية . بيد انه لنذكر بأنه ليس صحيحا ، من ناحية ، ان نعتبر ان هذه التبعية هي التي حددت شيئا من احجام الحكومات الاوروبية تجاهها ، ويكفي لذلك ان نذكر بريطانيا او ألمانيا ، ومن ناحية ثانية ، ان نعتبر ان هذه الانظمة مجرد « بياض » لبورجوازياتها الكومبرادورية ، وعلى هذا ، للامبريالية الاميركية . ف كثيرا ما حاولت هذه الانظمة ان تندمج بالسوق المشتركة ، مع بقائها كما هي وعبر علاقاتها ببورجوازياتها الداخلية . بيد انه بالاضافة الى ما قيل عن احجام البورجوازيات الاوروبية عن دمج هذه البلدان (بالسوق المشتركة الخضراء) ، كانت هذه المحاولات في وقت أصبحت فيه طبيعة هذه الانظمة مرهقة للبورجوازية الداخلية ، حصان معركة السوق المشتركة

في هذه البلدان عبر تناقضات البورجوازيات الأوروبية مع
الرأسمال الأميركي . وهذا ما يفسر ، مع غيره ، مواقف
البورجوازيات الداخلية المتناقضة ، فرغم محاولتها الدفع إلى
الدمج بالسوق المشتركة ، كانت تتدخل لدى البورجوازيات
الأوروبية كي لا يتم هذا الدمج إلا بعد إجراء تغييرات في طبيعة
الأنظمة .

وهكذا تفصلت التناقضات ، بين البورجوازية الكومبرادورية
والبورجوازية الداخلية ، والتوالد المحرض في التناقضات بين
الولايات المتحدة والسوق المشتركة ، حول الدولة الوطنية ، هذا
المركز الممتاز ، وتركزت فيها ، وبالتالي في شكل نظامها . ولكي
ندرك ذلك يجب ألا يغيب عن نظرنا أن مرحلة الأمبريالية الراهنة
والتدويل البارز للرأسمال والانتاج لا تتجرد أبداً . وهذا ما
يخطيء به البعض في الأغلب - من صلتها الوثيقة بدور الدولة
الوطنية الوطنية في تكديس الرأسمال . إذ أن القضية ليست
إطلاقاً قضية تدويل أما أن يحدث « من فوق » هذه الدول
ويستبدل دور الدول الوطنية بدور « دول اقتصادية » ، أو
يستتبع مولد دولة وطنية عظمى فعلاً ، كأوروبا المتحدة أو الدولة
الأميركية العظمى . ولو حدث ذلك لما فهمنا في أي شيء كيف
ولماذا تركزت التناقضات الداخلية ، التي ولدها هذا التدويل
في الكتلة الحاكمة في البلدان التي تشغلنا ، حول مسألة
الدولة الوطنية وشكل نظامها . إن الدول الوطنية تظل دوماً
عقد قضية التدويل الذي ما يبرح يبرز دورها الحاسم ، ولا
سيما في وظائفها الاقتصادية ، في تكديس الرأسمال ، وهذا
ما يفسر بقاءها ، أكثر من أي وقت مضى ، الرهانات المفضلة في
صراع مختلف أجزاء البورجوازية . ولولا ذلك لكان واضحاً أن
يصبح شكل نظام هذه الدول الوطنية غير متحيز ، محايداً ،
تجاه هذه البورجوازيات وأجزائها . ويجب أن نشير هنا بوجه
خاص إلى دور الدولة الاقتصادي الهام جداً في البرتغال ،
وفي إسبانيا (المعهد الوطني للتصنيع) ، وفي اليونان ، المتميز

بتصنيع تبني ضعيف القاعدة في تكديس الرأسمال البدائي الداخلي النمو . ففي هذه البلدان ، أصبحت مسألة اقتسام مساعدات الدولة المالية موضع رهان كبير في التناقضات مع البورجوازية الكومبرادورية ، لضعف البورجوازية الداخلية الاقتصادية . ففي البرتغال بوجه خاص ، كان ٥٠ ٪ تقريبا من ميزانية الدولة المرسودة للحرب الاستعمارية ، لصالح البورجوازية الكومبرادورية .

يقابل ذلك ، ان هذه الدول الوطنية تتطور الى حد كبير كي تأخذ على عاتقها قضية تدويل رأس المال بالشكل الذي يتوالد فيه في تشكيلتها الاجتماعية . وهكذا تجتاز قضية هذا التدويل هذه الدول من ناحية أخرى بالشكل الذي تترجم فيه دوما في كتلتها الحاكمة ، لتشكّل عنصرا هاما في تغيرات شكل الانظمة .

٢ - يقودنا ذلك مباشرة الى السبب الثاني لنفور البورجوايات الداخلية ، تدريجيا ، في هذه البلدان من انظمتها الديكتاتورية ، والذي يرجع الى علاقات هذه البورجوازيات وهذه الانظمة مع الجماهير الشعبية .

يجب أن ندرك أولا ان الاسباب التي أدت الى مولد وتنمية البورجوازية الداخلية من وراء التصنيع التبني ، كانت هي نفسها أساس الانقلابات العميقة في بنية هذه البلدان الاجتماعية - الاقتصادية . فبالنظر لشكل هذه الانظمة ، كان طبعا أن يرافق ذلك نمو واضح في كفاح الجماهير الشعبية .

ذلك ان سياسة البورجوازية الداخلية تجاه الجماهير الشعبية ، ولا سيما تجاه الطبقة العاملة ، اخذت تختلف تدريجيا عن سياسة البورجوازية الكومبرادورية التي تبلورها هذه الانظمة بشكل راجح . فقد تحركت نحو مواقع أكثر انفتاحا وتساهلا تجاه مطالبها . واختلفت أيضا ، بهذا الصدد ، عن

سياسة الشركات المتعددة الجنسيات ، التي تتساهل أحيانا تجاه رفع الاجور في بعض البلدان «الصناعية» . قلموقع هذه الشركات في قطاعات طليعية ، يمكنها أن تعوض ذلك بانتاجية العمل المرتفعة جدا في هذه البلدان . لكن السياسة الجارية في البلدان التي تشغلنا كانت متميزة بانخفاض الاجور .

يرجع هذا الاختلاف في سياسة البورجوازية الداخلية قبل كل شيء الى تمركزها في القطاع الصناعي وتجردها مما لدى الشركات المتعددة الجنسيات من امكانات تجعلها قادرة على نقل ثقل انتاجها من بلد لآخر بسرعة ، ولهذا تتعرض في صميمها للاضطراب الوحشي الذي يضرب هذا القطاع . ولعجز الانظمة الديكتاتورية عن السيطرة على هذا الاضطراب بالقمع ، أخذت البورجوازية الداخلية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بالواقع النقابي ، ليصبح لديها « محاورين مناسبين » وممثلين في عملية حلول تتم بالتفاوض والاتفاق حول هذه المنازعات مع الطبقة العاملة . كانت ظاهرة ذلك صريحة في موقف قسم من أرباب العمل الاسبان تجاه تجربة اللجان العمالية في اسبانيا ، وموقف اتحاد الصناعيين اليونان بمساندته لمشاريع اشاعة الديمقراطية « بين نقابات النظام الرسمية ، وموقف قسم من أرباب العمل البرتغال بقبوله أن يكون انتخاب مندوبي نقابات أصحاب الحرف « استادو نوفو » من القاعدة مباشرة . وبالنظر لما تعانيه البورجوازية الداخلية من مصاعب بنيوية ، اهتمت أيضا بتصنيع داخلي النمو يستلزم تعبئة سياسية - ايديولوجية بين الطبقة العاملة وال جماهير الشعبية ، عجزت عن تحقيقها هذه الانظمة . فهي في واقعها تتميز عن الفاشية من النموذج الالماني النازي ، او الفاشي الايطالي ، بعجزها عن أن تصبح حركات جماهيرية مؤسسية حقيقية . فظلت منعزلة عن الجماهير الشعبية ولا سيما الطبقة العاملة ولم تنجح في أن تتأصل فيها جذريا . في هذا الاطار ، قامت سياسة التنازلات للطبقة العاملة بدور السائر لعجز هذه الانظمة ، بالنسبة للبورجوازية الداخلية .

يضاف الى ذلك ان البورجوازية الداخلية حاولت وتحاول كسب تأييد الجماهير الشعبية والطبقة العاملة في صراعها ضد تكتل كبار الملاكين - البورجوازية الكومبرادورية ، كما في البرتغال واسبانيا ، والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، كما في اليونان . ولكي تصل الى ذلك كانت على استعداد لان تدفع ثمن اشاعة الديمقراطية في الانظمة الديكتاتورية ، لا سيما وان اشاعة هذه الديمقراطية تتصل بطموحاتها واصبحت السبيل الوحيد لاعادة بناء نسبة القوى في الكتلة الحاكمة لصالحها .

من المؤكد ان البورجوازية الداخلية لم تتوصل الى هذه المواقع الا تدريجيا بعد الفشل المتلاحق في محاولات التطبيع المختلفة التي ضمنت لها ان تجني مكاسب من غير ان تتعرض للاضرار ، فكانت تلك امكانات متزايدة لكفاح الطبقات الشعبية في انظمة ديمقراطية . غير ان هذه الانظمة تكشف عن ضرر مزدوج لهذه البورجوازيات . فمن ناحية ، تجاه كفاح الطبقة العاملة ولعزلتها ، كانت كثيرا ما تضطر للتضحية تجاه المطالب الاقتصادية . لكن استغلال الطبقة العاملة المتزايد كان نسبيا بصفة رئيسية اذا قورن بنمو الارباح المرنح ، لكنه لم يكن مطلقا ، فكانت اجور الطبقة العاملة ، أي قوتها الشرائية الحقيقية ، تتقدم في الاغلب بشكل هام . ومن ناحية ثانية ، لتصلب سياسة هذه الانظمة تجاه الجماهير الشعبية ، لم تجن هذه البورجوازيات مع الزمن اية فائدة سياسية من وراء التنازلات للطبقة العاملة التي ظلت معارضتها للانظمة لا تقهر .

بيد انه يجب ان نضيف هنا ان البورجوازية الداخلية في صراعها مع البورجوازية الكومبرادورية الكبرى وفي علاقاتها الخاصة بالجماهير الشعبية ، كانت قطاعاتها الاحتكارية ، طليعتها ، هي التي كانت تجر معها القطاعات غير الاحتكارية فيها في هذا الصراع . يتضح ذلك تماما في مطلع العملية في البرتغال بقيادة سينيولا ، وفي اليونان بقيادة اتحاد الصناعيين

اليونان ، وفي العملية القائمة في اسبانيا حيث تسعى هذه القطاعات الاحتكارية بوجه خاص للتحالف مع الحزب الشيوعي (أي الحكومة الديمقراطية الاخيرة) في حين ان هذا الوضع ليس بالنسبة للقطاعات غير الاحتكارية . ويصح ذلك في اطار الدمج بالسوق المشتركة (التي تلائم القطاعات الاحتكارية من البورجوازية الداخلية أكثر من ملائمتها لقطاعاتها غير الاحتكارية) وفي السعي لسياسة مفاوضات مع الطبقة العاملة . ذلك ان القطاعات الاحتكارية من البورجوازية الداخلية لديها امكانيات لدفع ثمن مساندة الجماهير الشعبية لها أكثر من قطاعاتها غير الاحتكارية . وتجري معارضة البورجوازية الداخلية للانظمة حتى الآن بتوجيهه ومنظورات المشروع السياسي لقطاعاتها الاحتكارية . وتجري معارضة البورجوازية الداخلية للانظمة « بورجوازية رأسمالية حديثة » .

وضع لا ريب فيه ثقل يتبعاته ان لم يكن متفجرا .

مهما يكن ، هذه الاسباب تفسر واقعا جوهريا : في اطار هذه الانظمة الديكتاتورية ، حدث تدريجيا التقاء ظرفي وتكتيكي في مصالح البورجوازية الداخلية ، من ناحية ، ومصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، من ناحية ثانية ، بهدف استبدال هذه الانظمة بأنظمة « ديمقراطية » .

كان ذلك هو الالتقاء الجوهري حتى وان كان فيه ، كقاعدة للتسوية ، بعض من تحديد المكاسب الملكية التي كانت تجنيها حتى هذا الوقت الرساميل الاجنبية والبورجوازية الكومبرادورية ، وبعض من التباعد عن سياسة كانت حتى هذا الحين تابعة جدا لستراتيجية الامبريالية الامريكية ، وشيء من تحسين قدر الجماهير الشعبية المادي . تلك عناصر يمكننا ان نتأكد منها في السياسة الراهنة في اليونان التي تنتهجها حكومة كرامنليس . لا شك في ان لذلك قيمته ، بيد انه علينا الا نبالغ في ذلك كثيرا . خباي معنى وفي أي وقت لم تكن القضية بالنسبة للبورجوازيات

الداخلية خاصة قضية التقاء وتفاهم بالشكل الذي تضمنه ،
لتطعيم عملية حقيقية في سبيل استقبال وطني ، أو حتى
اصلاحات ديمقراطية واجتماعية عميقة ، حتى ذلك الوقت ، وان
تكن على الاقل من نموذج مناهض للاحتكار . وخير براهين على
ذلك العملية التي تبعت بهذا الصدد في اليونان ، وبرنامج
الحكومة الديمقراطية (الحلف في سبيل الحريات) ، وعلى نحو
سلبي ، الانقسامات والتناقضات التي ظهرت بهذا الصدد في
البرتغال ، التي هي أبعد من أن تسوى ، وكل الامور التي لا
يمكننا ادراكها الا اذا اخذنا باعتبارنا المميزات التي منعت هذه
البورجوازية الداخلية من ان تكون بورجوازية وطنية حقيقية ،
ولا سيما تنافرها وانقسامها بسبب التناقضات التي تجتازها ،
وضعفها وغموضها الايديولوجي - السياسي .

وهكذا ، ان احداث اليونان والبرتغال (وسرى ذلك
قريبا) ، والطارئة في اسبانيا ، هي أبعد من ان تؤكد ، كما يقول
البعض احيانا ، امكانات تحالف استراتيجي بين الجماهير
الشعبية واجزاء من البورجوازية على اساس عملية تحرر وطني
وانتقال الى الاشتراكية ، وكأنها بورجوازيات وطنية حقيقية ،
لكنها تؤكد العكس بالضبط . اذا لم توجد اطلاقا فحسب - وهذا
توقعا - اجزاء من هذه البورجوازيات يمكنها أن تؤيد عملية
انتقال الى الاشتراكية ، انما أيضا لم يوجد منها ، اليوم على
الاقل ، من هي على استعداد لان تؤيد ولو اهدافا مناهضة
للاحتكار على الاقل من نموذج البرنامج المشترك . ففي اليونان ،
ليست تلك هي اهداف كرامنليس بالتأكيد ولا حتى اتحاد الوسط .
ومع هذا لا تشكل هذه الاهداف ، التي لا يمكننا اهمالها ،
عملية حقيقية في سبيل استقلال وطني وانتقال الى الاشتراكية ،
ويمكن ان تقبلها احتمالا اجزاء من البورجوازية في ظروف
اخرى . ونشهد ، من ناحية ثانية ، في البلدان التي تشغلنا
ظاهرة جوهريّة ترجع بالضبط الى خواصها ، اي ، جوهريّا ،
الى شكل نظام الديكتاتورية التي ارهقها او ترهقها . تلك هي

ظاهرة تحالف حقيقي تكتيكي بين قطاعات واسعة من البورجوازية الداخلية والقوى الشعبية قام بينهما أصلا فعلا أو يقوم ، ولكنه لهدف دقيق ومحدود ، هو الاطاحة بالديكتاتوريات العسكرية واستبدالها بأنظمة «ديمقراطية» . ولنتذكر بالاضافة الى العنصر الخاص بهذه البلدان ، ان القطاعات الاحتكارية بالضبط من البورجوازية الداخلية هي التي كانت حرايبها في معارضتها المتعاقبة لهذه الانظمة ، جارة معها قطاعات الراسمال غير الاحتكاري .

هنا تطرح أول مسألة ، والحق يقال ، ثانوية : هل كانت منظمات المقاومة الرئيسية للجماهير الشعبية ، ولاسيما الاحزاب الشيوعية ، على صواب بأن تقبل ، مثلما كان عليه موقف الجميع ، بتحالف مع البورجوازيات الداخلية ، صريح علانية ، أم ، لواقع الحال، لهدف بالضبط ومحدد للاطاحة بهذه الانظمة ؟ ان الرد على ذلك بالايجاب بلا جدل . اذ يجب التحالف مع الشيطان لاسقاط الفاشية ، كما قال تروتسكي بالضبط . وما يجب ان ندركه جيدا ان تباين الآراء المتعاقبة بهذا الصدد بين القسّم الاعظم من المقاومة لم يكن أبدا حول نقطة معرفة فيما اذا كان يجب علينا ان نقوم بتحالف تكتيكي ، وانما حول فيما اذا كان بإمكاننا ان نقوم به، اي فيما اذا كنا لا نجري خلف الاوهام : هل كان ممكنا ان تكون البورجوازية الداخلية حليفا وان لهذا الهدف بالضبط والمحدد على الاقل ، وبعبارة اخرى هل تحملها مصالحها الى الاطاحة بالنظام ؟ كان الرد ابعد من ان يظهر واضحا للجميع . واطهرت الاحداث ان ذلك هو واقع الحال فعلا في ظروف هذه البلدان .

النقطة الثانية اكثر أهمية بكثير واشير اليها منذ الآن : تحت هيمنة من يقوم هذا التحالف ؟ انه لمن العبث ان نحقي وجهنا في الرمال : في ظروف الاطاحة بهذه الانظمة ، قام او يقوم تحت هيمنة البورجوازية الداخلية اما بشكل واضح مباشر (كما في اليونان واسبانيا) ، واما كما يجري حتى الآن وانما تحت صور

أخرى وبشكل أكثر ترددا ونزاعا (كما في البرتغال) . وهذا يعني بوضوح ان هذه البورجوازية حتى وان لم تكن بيدها قيادة الكفاح الفعلية وحتى وان كانت الاطاحة بالانظمة عامل تشجيع على كفاح الجماهير الشعبية الحاضر والمقبل ، تتطور العملية حتى هنا في نطاق واسع، ان لم يكن جوهري ، لصالح مصالحها السياسية. تلك هي نتيجة طبيعية حتمية ، اذ لم يكن هنالك تداخل بين عملية اشاعة الديمقراطية وعملية الانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني. مما يطرح بدوره مسألة اخرى : هل كان هذا التداخل ممكنا فقط في الظروف العالمية ومعطيات هذه البلدان الموضوعية ، أم انه حينذاك - بالعكس والاسوأ أيضا - لم يكن ممكنا تعشيق عملية اشاعة الديمقراطية الا في نطاق ما كان به هذا التداخل بالضبط (أي اختصار مرحلة اشاعة الديمقراطية) مستبعدا ؟ وبعبارة اخرى ، بتعابير سياسية، في هذه البلدان ، في تمفصل التناقضات بين تبعية امبريالية / تحرر وطني ، رأسمالية/ اشتراكية ، ديمقراطية/ ديكتاتورية ، ألم يصبح فعلا هذا التناقض الأخير تدريجيا التناقض الرئيسي لبدایات عملية اشاعة الديمقراطية ، بسبب الحقائق التطبيقية الجديدة التي كان يغطيها ، من ناحية ، والفشل النسبي للطبقة العاملة ومنظماتها في دورها للسيطرة في هذه الظروف ، من ناحية ثانية ؟

أتوقف بصدد هذه الاسئلة عند وضع البرتغال الذي يمكن ان يشكل مسألة ، كما يبدو لي.

لنلاحظ قبل كل شيء ان البيانات المناهضة للاحتكار الواردة في برنامج حركة القوات المسلحة ، لم تقض لادنى نتيجة حتى بعد تنحية سبينولا. لم يكن اعتقال او ابعاد بعض المسؤولين عن مقاطعة الاقتصاد البرتغالي يعني تنفيذا فعليا لتدابير مناهضة للاحتكار . ومن ناحية ثانية ، كانت البيانات المناهضة للاحتكار الواردة في البرنامج الاول لحركة القوات المسلحة في غاية الغموض ، نتيجة لتسوية بين حركة القوات المسلحة المنقسمة

بهذا الشأن ، الى حد شديد . وعلى اية حال ، منذ الاطاحة بالنظام واثناء الحقبة التي تلتها ، لم يتم أي تحالف شعبي ، مبني ان لم يكن على اساس برنامج للانتقال الى الاشتراكية، فعلى الاقل على اساس برنامج مناهض للاحتكار شبيه، وان من بعيد، بالبرنامج المشترك اليسار الفرنسي.

في هذا الاطار ، اي معنى كانت ترتديه أزمة تموز ١٩٧٤ ؛ تنحية رئيس الوزراء البرتغالي وتعيين العقيد غونشالفس بدلا عنه (وفيما بعد ، تنحية سبينولا عن السلطة ؟ يجب ان نردد ان قطاعات من البورجوازية الكبرى (تجمع شامباليمود، مثلا)، بما فيها بعض الشركات الدولية الكبرى ، ايدت تجربة سبينولا اثناء المرحلة الاولى من الاطاحة بالنظام (ثورة نيسان) . كان فشل الحرب الاستعمارية قد حولهم الى مشروع سبينولا حول الاستعمار الحديث الذي طرحه في : « البرتغال ومستقبلها » ، فاقنعوا بأنه الوسيلة الوحيدة لتخليد استغلال المستعمرات . يقابل ذلك قطاعات اخرى مثل « اسبيريتو سانتو » ، المتأصلة بشدة في انغولا، تمسكت في سياستها بتأييد الحرب الاستعمارية . على هذا الاساس بنيت التسوية في هذه المرحلة بين البورجوازية الداخلية والقطاعات المؤيدة للاستعمار الحديث من البورجوازية الكومبرادورية التي مثلت بقوة في حكومة سبينولا الاولى وهيئات السلطة التي كانت قائمة يوم ذاك، بما فيها « مجلس الانقاذ الوطني » .

تفجرت التناقضات بين البورجوازية الكومبرادورية من جهة ، والبورجوازية الداخلية والقوى الشعبية من جهة ثانية، بسبب المسألة الاستعمارية والحريات العامة ومداها . وادت الازمة في مرحلتها الاولى الى تنحية رئيس الوزراء بالما كارلوس في تموز وتعيين العقيد غونشالفس بدلا عنه ، فكان ذلك انعطافا في اعادة تنظيم نسبة القوى في الكتلة الحاكمة على حساب البورجوازية الكومبرادورية ، لكن لعبة التسويات استمرت بينها والبورجوازية الداخلية في عهد الحكومة الثانية المؤقتة . ومن

المؤكد ان اجراءات اتخذت لصالح الجماهير الشعبية ، مثل رفع الحد الادنى للاجور الى ٣٣٠٠ ايسكودوس . (مع ان المعارضة طالبت بـ ٦٠٠٠ ايسكودوس في عهد كائتاتو) ، لكن برنامج الحكومة الاقتصادي المعلن في ١٨ آب لم يكن اجمالا غير برنامج تقشف تقليدي تجاه الازمة ، أبعد من أن يستشف منه اجراءات مناهضة للاحتكار ، هذا اذالم نتحدث عن فقدان شبه كلي فيه من اجراءات الاصلاح الزراعي . ومن ناحية ثانية ، ان ممثلي البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، وبينهم جوزيه مانويل ميلو ، المساهم الاول في شركات C. U. F. ، ومانوئل ريكاردو اسبيرتو سانتو وانتونيو شامباليمود ، اجتمعوا في ٢٢ آب بغونشالفيس وعرضوا عليه خطة لخمس سنوات « رأسمالية حديثة متطورة وتقدمية » تطرح ايجاد ١٠٠٠٠٠ عمل وتوظيفات بحدود ١٢٠ مليون ايسكودوس .

بعد تنحية سبينولا في ايلول تأكدت قوة البورجوازية الداخلية في نسبة القوى في الكتلة الحاكمة ، بالتوازي الى تقوية مواقع الحركة الشعبية . غير ان وضع هذه البورجوازية كان مزعزعا للغاية بلا ريب . فقد استمرت في تأييد « التجربة البرتغالية - حتى بعد ذهاب سبينولا ، فكانت أبعد من أن تكون مخلصة لتدابير مناهضة للاحتكار . واقتصر على مثل ذلك الحديث الذي نشرته صحيفة لوموند في ١٧ كانون الاول ، اي بعد سقوط سبينولا ، للدكتور كاربال ، من اللجنة التنفيذية لاتحاد الصناعيين البرتغال الذي يضم قرابة ٤٠٠٠٠ مؤسسة برتغالية . أكد الدكتور كاربال أنه مؤيد مقتنع بعملية اشاعة الديمقراطية (كان عنوان حديثه « لن تكون بينوشات الاقتصاد البرتغالي ») و « تحسين » شروط حياة الطبقة العاملة ، وهاجم بعض الرسامين الاجنبية مثل شركة المواصلات السلوكية واللاسلكية الدولية وشركة سوغانتال ، الخ . ، فصرح بعد ذلك : « يضاف الى ذلك مسألة ضرورة اعادة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى وضعها السابق . كانت احزاب اليسار قد استولت على هذه

الشعلة عشوائيا . وفي رأينا أن مما ينافي روح ثورة ٢٥ نيسان استمرار حياة مؤسسات ، بشكل مصطنع ، موروثه عن النظام السابق وحمائته ، ليست صالحة اقتصاديا .

وفي الواقع ، كان برنامج شباط ١٩٧٥ الاقتصادي العاجل امتدادا لبرنامج آب ١٩٧٤ ، وقد وضعه على عاتقه ميلوآنتونس، العضو البارز في حركة القوات المسلحة ، بعد تسوية شاقة . ومن المؤكد أن ينص على احتمال اجراء تأميمات محدودة جدا، غير أنها على افتراض تنفيذها فعلا ، فبالنظر لفقدانها تقريبا حتى هذا الوقت من القطاع الاقتصادي العام ، تجعل البرتغال ايضا ، بهذا الصدد ، أدنى بكثير من مستوى فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا. ومع هذا ظل في جوهره برنامج تقشف . يضاف الى ذلك بقاء حقل التسويات مفتوحا هنا ايضا مع قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية . ظهر ذلك في التصريحات المتكررة من جانب المسؤولين السياسيين في حركة القوات المسلحة ، مثل كارفالهو وغوتشالفس وغوستا غومش ، لصالح توظيفات اجنبية في البرتغال وضماتها من النظام الجديد بحيث استبعد ضراحة احتمال تأميمها ، رغم أن هذا البرنامج الاقتصادي يحد بالتاكيد من الامتيازات القادحة ، التي يمسك بها الرأسمال الاجنبي حتى الآن ، ببناء ميكانيكيات « مراقبة » مماثلة للميكانيكيات القائمة في البلدان الاوروبية الاخرى . ومن الواضح أنه لا يمكن تنفيذ عملية انتقال الى الاشتراكية وسياسة ناجعة «مناهضة للاحتكار» من غير اجراءات جذرية مناهضة للامبريالية بالنظر لتبعية البرتغال المتميزة تجاه الرأسمال الاجنبي .

بيد أن ما يتميز به وضع البرتغال يرجع ايضا الى قوة الحركة الشعبية وضعف البرجوازية الداخلية بمقارنتها مع البرجوازية اليونانية والاسبانية ، ومن هنا ، بواقع أن هيمنتها أثناء تنفيذ ما بقي مع هذا ايضا « مرحلة ديمقراطية » ، كانت أقل وضوحا وموضع جدل شديد في اختلال توازن القوى المستمر. ولكن علينا الا نتوقف ببساطة عند الدور المذهل للحزب الشيوعي

البرتغالي والجزء الاكثر راديكالية في حركة القوات المسلحة .
في الواقع تتمثل البورجوازية الداخلية (وفي نطاق اقل بعض
قطاعات من البورجوازية الكومبرادورية) بشدة في الوقت الراهن
في القوى السياسية « التقدمية » في البرتغال .

اولا داخل الجيش : لا تشمل حركة القوات المسلحة من
الجيش كأعضاء فيه ، وهم الممثلون و « النواة التاريخية » سوى
٤٠٠ ضابط تقريبا بين ٤٠٠٠ من مجموع الجيوش الثلاثة . ويتبع
شطر كبير من هؤلاء ، نزعتهم « مهنية » ، وعدد كبير من
العسكريين من أصدقاء الحزب الاشتراكي ، ممثلي الطبقة التقليدية ،
الرئيس « المعتدل » كوستا غومش ، الوزير المعاون السابق في
وزارة الدفاع والقائد الاعلى للجيش البرتغالي في عهد « الحكومة
الجديدة » التي كانت نسخة عن كائنانو . كان كوستا غومش يتصرف
كممثل للبورجوازية الداخلية ويسهم في ابقاء حقل التسوية
مفتوحا مع بعض قطاعات البورجوازية الكومبرادورية ، يشهد
على ذلك الترتيبات الماضية التي اجراها مع الولايات المتحدة بعد
زيارته لواشنطن . غير ان حركة القوات المسلحة كانت مقسمة
جدا ، رغم ما يظهر بعناية من وهم عن اجماع خادع المظهر .
فنجدها في الواقع ، في الوقت الراهن وفي نطاق كبير ، تمثل
تحالفا خاصا جدا بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية
الصغيرة الراديكالية ، وتحالفا ، في الوقت الراهن ، بين المجلس
الاعلى لحركة القوات المسلحة (مجلس العشرين) ولجنة التنسيق
الاكثر راديكالية .

غير ان البورجوازية الداخلية لا تخلو ابدا من احزاب سياسية
ممثلة في الحكومة البرتغالية الراهنة . اولاً ، الحزب الاشتراكي ،
وأهم جناح في هذا الحزب هو جناح ماريو سواريش ، الذي
سيطر على مؤتمر الحزب في كانون الاول ١٩٧٤ ، وهو تابع جدا
للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، ويتجه نحو سياسة
اشتراكية - ديمقراطية يمينية على مذهب فيلي براندت ، مما
ادى الى انشقاق الحزب وذهاب جناحه الراديكالي بقيادة مانويل

سيراً . والحزب الشعبي الديمقراطي بزعامة ساكارينرو ، من « اليسار المعتدل » من نوع الحركة الثورية الشعبية في فرنسا سابقاً ، قائمته «اشتراكية-راديكالية» الى حد غامض ، تجامله واشنطن بوجه خاص . ويمثل هذا الحزب الى جانب الحزب الاشتراكي البنية الفعلية للسياسة البورجوازية على اساس تسوية جديدة بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية ، التي يؤيدها بشدة اتحاد الصناعيين البرتغال، الذي كان موضوع بحثنا قبلاً ، والقطاعات « المثقفة » من الكنيسة البرتغالية .

يظهر أن مجموع هذه العناصر يشير الى ان العملية البرتغالية لاشاعة الديمقراطية ، التي ستتبع على الأرجح طريقاً انتخابياً ، خلال أجل قصير تقريباً ، ليست في سبيلها الى اتباع طريق حقيقية لتنفيذ سياسة مناهضة للاحتكار من نموذج البرنامج المشترك الفرنسي ، وأحدث هنا طبعاً عن الفرص المتاحة وان هذه السياسة في المستقبل تظل فرصها كلها مرتبطة ، بين ما ترتبط به ، بجعل دور حركة القوات المسلحة القادم «مؤسسيا» في الحياة السياسية البرتغالية.

بيد أنه ، من جهة أخرى ، بالنظر ، من ناحية ، لطبيعة الاقتصاد البرتغالي المركز للغاية ، ومن ناحية ثانية ، الى ما يشبه فقدان القطاع الاقتصادي العام في البرتغال ، يحتمل اتخاذ اجراءات تأميم محدودة، حتى في الوضع الراهن ، ما تزال حظوظ اتخاذها أشبه بحظوظ العملية التي اتبعت في فرنسا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ، أكثر من شبهها بتنفيذ برنامج حقيقي مناهض للاحتكار . يحتمل أكثر ايضاً اتخاذ اجراءات اصلاح زراعي في خلال أجل قصير ، لا غنى عنها للرأسمالية ، من ناحية ثانية ، بالنظر للبنيات الخاصة بالملكية العقارية والزراعية في البرتغال. تلك هي بالتأكيد اهم صورة في البرنامج الاقتصادي لشباط عام ١٩٧٥ .

لنعد الى المسألة الجوهرية : على أية حال ، لكي نظل في نطاق ما حدث حقيقة حتى الان ، حين اطيح بالديكتاتورية في البرتغال ، لم يحدث ايضاً تداخلاً بين عملية التحول الى الديمقراطية وعملية الانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني . وأكثر من ذلك ان ترسيخ عملية التحول الى الديمقراطية ، على الاقل ، ما تزال تتطلب تغييرات وتصفيات كبيرة في أجهزة الدولة والجيش . وبالإضافة الى فقدان تحالف مناهض للاحتكار ، فان هذا العنصر بوجه خاص هو الذي يشكل تماثل العملية بين البرتغال واليونان . بيد أنه من الواضح ان علينا ان نهمل الفوارق بين الانماط الملموسة في هاتين العمليتين . اذ ليس صحيحاً بالتأكيد ان نمائل كرامنليس وكأنه « سبينولا حالفه النجاح » ، ليس ذلك صحيحاً ، على الاقل ، لعدم وجود بورجوازية كومبرادورية يونانية استعمارية من النموذج البرتغالي ، ولقوة البورجوازية الداخلية في اليونان بالنسبة لقوتها في البرتغال ، ولانسحاب اليونان من الحلف العسكري لحلف الاطلسي ، بينما ما تزال البرتغال عضواً فيه ، ولان حكومة كرامنليس أسهمت في احباط انقلاب شباط ١٩٧٥ ، الذي حاول القيام به أولئك الذين حنوا الى الديكتاتورية . ومع هذا يظل مخرج الى « اليمين » بالنسبة لليونان ومخرج الى « اليسار » بالنسبة للبرتغال من الديكتاتوريات العسكرية . غير أنه ان لم نحصر أنفسنا في نطاق الممثلين السياسيين ، وطرحنا المسائل الاساسية وبحسنا عن الاسس الطبقيّة لهاتين العمليتين ، لوجدنا ان الفارق بينهما يكمن ، في الوقت الراهن وبالدرجة الاولى ، في أسس القوى التي تنجح في أن تهيأ لنفسها الجماهير الشعبية ومنظماتها في البرتغال من اجل كفاحها ، فالتاريخ لا يتوقف عند عملية التحول الى الديمقراطية .

مهما يكن ، هنالك شيء مؤكد : ان ما تبرهن ، او ما يزال يظهر براهينه في هذه البلدان ، ان الاطاحة بالنظام الديكتاتوري ممكنة مع فقدان تداخل بين التحول الى الديمقراطية من ناحية

والانتقال الى الاشتراكية والتحرر الوطني من ناحية ثانية ،
بالاضافة الى انها تحت هيمنة البورجوازية الداخلية ، في الحقبة
الاولى على الاقل . هذا الواقع كان أبعد من أن يكون واضحا
للجميع في المقاومة . كنا في الاغلب نعتبر ان هذه البورجوازية
عاجزة عن أن تتمتع بهذا المكان وتقوم بهذا الدور في قطع فعلي
واحلال شكل دولة (ديكتاتورية) بشكل آخر (« ديمقراطي »
بورجوازي) ، مما يشكل مع هذا فارقا حاسما في الدولة
البورجوازية . يعني ذلك بوضوح ان هذه البورجوازية كانت
قيمتها بخسة بحد مزدوج في الاغلب : كحليف ممكن بالتاكيد
وانما كخصم ايضا ، وهذا ما يهم هنا اكثر ايضا ، ذلك انها
تظل دوما خصما ، حتى وان اظهرت التجربة انه يمكن ان تكون
حليفا في ظروف محددة ، فهي تظل في الوقت ذاته خصما
دوما . ومن الواضح ان التحول الى الديمقراطية يكون اكثر
راديكالية بكثير لو حدث - حتى وان من غير تداخل بين « المرحلة
الديمقراطية » و « المرحلة الاشتراكية » - بعملية مستمرة لا تقطع
بمراحل ، تحت هيمنة وقيادة الطبقة العاملة الفعلية . وبتعبير
آخر يخشى من ان تظل وقتا طويلا اشكال النظام « الديمقراطي »
الذي يحل محل الديكتاتوريات رهنا بالشكل الذي قلبت فيه
هذه الانظمة . رهنا ما يزال يثقل كاهل الحركة العمالية فسي
الوقت الراهن . ذلك ان الاطاحة بهذه الانظمة وان تكن ، او
ستكون ، نصرا كبيرا ، لاجل طويل تقريبا ، للحركة العمالية ،
فهي في الوقت ذاته ، ويجب الا ننخدع ، نصر لهذه
البورجوازية تخرج منه ، على هذا النحو ، معززة مؤقتا . وذلك
وضع يسهم في عدم الاستقرار الذي تتميز به عملية التحول الى
الديمقراطية في هذه البلدان .

الطبقات الشعبية

أتطرق الآن الى وضع وموقف الجماهير الشعبية في ظل هذه الانظمة .

هنا نشعر أيضا بشكل التبعية الجديد في هذه البلدان للأمبريالية وما تتج عنها من تصنيع ، تجسد في زيادة عدد الطبقة العاملة المذهل وتركزها في المدن ، وافقار الارياف من السكان وهجرتها ، وتحول شطر من الفلاحين الى بروليتاريا ، ونمو كبير في الاجراء غير المنتجين من البورجوازية الصغيرة الجديدة من مختلف اصناف المستخدمين والتقنيين والموظفين ، واصحاب المهن الحرة ، وكساد او ازمة اقتصادية بين البورجوازية المهنية، المصنعية والتجارية .

اقرنت هذه الحركة بتصاعد الكفاح الطبقي . تلك ظاهرة يمكننا ادراكها اذا اخذنا بعين الاعتبار المسائل الخاصة التي طرحتها التغييرات البنيوية في اطار اقتصاد تبعي وتفكك العلاقات الاجتماعية التي اثارتها عملية تصنيع «مركزية-خارجية» تتحكم بها حركة الراسمال الاجنبي . كان اثرها بوجه خاص معدل مستمر في البطالة المعلنة او الخفية ، ليس سببه بكل بساطة ضرورة جيش احتياط صناعي ، وانما نمو غير متكافئ خاص جدا بين الصناعة والزراعة الذي تتميز به هذه العملية في البلدان الخاضعة . ففي الزراعة ، حلت العلاقات « ما قبل الرأسمالية» الى حد شديد، او انها « احتفظ بها » ، لكن الرأسمالية اخذت تفككها بتغلغلها وتوالدها فيها بشكل متسارع، كما في اليونان حيث قسمت الملكية الفلاحية الى قطع مفرطة

في الصفر . وأطلقت هذه الاتجاهات قوة عمل متعطلة اتجهت نحو المدن، لم تجد أعمالا مناسبة لطبيعة التصنيع . وأدى هذا الاختلال في توازن العمل وعدم تكيف سوق العمل الخاصين جدا الى أشكال بطالة عديدة : بطالة بين قسم واسع من سكان « الضواحي » احتشدوا في مدن صفيح حول أرياف المدن يلتمسون العيش بكل الوسائل أو من خدمات مختلفة ، وبطالة بين عدد كبير من الطبقة العمالية المستغلة المثقفة من أولاد وفلاحين يجتازون الأجهزة المدرسية ليجدوا أعمالا في « القطاع الثالث » والإدارة العامة والشبه عامة ويعيشون عيش كفاف من أشكال عمل جزئي مختلفة ومن العمل الأسود ، الخ . ويتميز القطاع المدني في البرتغال وإسبانيا واليونان بتضخم مفرط . ويشار الى هذه الظاهرة أحيانا بتعبير هامشية ، وذلك خطأ مزدوج ، فمن ناحية ، ان المسألة هنا مسألة سمة بنيوية في الرأسمالية التبعية ، ومن ناحية ثانية ، ان هذه الجماهير تقوم بدور سياسي هام، هو بالتالي النتيجة الطبيعية للهجرة، لا سيما في البرتغال واليونان .

غير أنه يجب ان نستوضح بإيجاز في شأن ذلك : في الواقع ، ليست البطالة الداخلية النمو هي سبب الهجرة ، كما يقول البعض في الاغلب ، انما العكس بصريح العبارة هو الصحيح . فتدويل رأس المال والانتاج تنجم عنه دوما حركة مزدوجة بسبب نمو البلدان غير المتكافئ في ظل الامبريالية . حركة مزدوجة في تصدير رأسمال البلدان الامبريالية الى البلدان التابعة وتصدير قوة عمل البلدان التابعة الى البلدان الامبريالية ، فيستغل رأس مال هذه البلدان قوة هذا العمل حيثما وجدت وفي بلدانها أيضا . ويظل العمل المهاجر ضروريا حتما لرأسمال البلدان المسيطرة لأسباب عديدة . ففي مرحلة الامبريالية الراهنة بوجه خاص ، يكمن الاتجاه المضاد الرئيسي لنزوع معدل الربح الى الانخفاض في استغلال العمل الى حد شديد . مما يؤدي الى تكيف أشكال جديدة في وقت واحد

لاستغلال الرأسمال الامبريالي في البلدان التابعة (التصنيع
التبعية) ، وفي البلدان الامبريالية ، النزوع الى كفاءة عالية/
عدم كفاءة في العمل المرافق لارتفاع انتاجية العمل (فائض القيمة
النسبي) : عدم كفاءة العمل الداخلي في البلدان الامبريالية
التي تجعل ، بين ما تجعل ، وجود عمال مهاجرين
واستغلالهم الى حد الافراط ضروريا (العمال السوديون ،
(ومن ناحية ثانية ، ان هذا التصنيع التبعية يجعل ،
بتفكك العلاقات الاجتماعية في البلدان الخاضعة ، قوة عمل
هذه البلدان جاهزة للهجرة ، وهي التي كانت في اليونان
والبرتغال واسبانيا قد رافقت « تنميتها » بالضبط .

وبالاجاز ، ان الضرورة البنيوية للهجرة ، المرافقة لتوالد
الرأسمال المسيطر في البلدان الخاضعة ، هي أساس البطالة،
وبحصر المعنى ، البطالة الوقتية، من غير ان نجد في ذلك مشاريع
ميكافيلية من البورجوازيات الامبريالية ، انما نزعات موضوعية
تستهدف تكديس الرأسمال في مرحلة الامبريالية الراهنة . واذا
كنت ألح على هذه الظاهرة ، فانما لآثارها على الصراع الاجتماعي
في هذه البلدان، آثار ذات حد مزدوج . فمن ناحية ، ان هذه
الهجرة ، بما أثارته من توترات اجتماعية ، شجعت بلا جدل
كفاح من وجدوا انفسهم مضطرين للرحيل عن الوطن ليتمكنوا
من اعاشة عائلاتهم، لكن هذه الهجرة ، من ناحية ثانية ، عملت
ايضا، حتى السنوات الاخيرة ، كمتنفس وصمام امان تجاه
الصراع الاجتماعي .

لنقتصر على ذكر بعض من اشكال هذا الصراع . أولا ،
صراع الطبقة العاملة العديد ، المستمر في مقدمة الصراع الشعبي،
وهو صراع مطلبى بالمكانة الاولى ، يتعلق بالاجور وأمن العمل،
لا يظهر تحت اشكال اضرابات معلنة فحسب ، وانما ايضا ،
بالنظر للقمع الذي تمارسه الانظمة ، تحت اشكال مقاومة عمالية
مخادعة ، رهيبة على ارباب المهن ، كالتغيب وخفض الانتاجية
والاخلال بنظام قضايا العمل ، المعروفة بـ « كسل الجنوب » !

ونجد أيضا ظهور أشكال مبتكرة لصراع حول أهداف خاصة ، في ظروف الامبريالية الراهنة ، تظهر أيضا في البلدان الأوروبية الأخرى ، ولا سيما الصراع المبدئي لسكان ضواحيها الذين ذكرناهم قبلًا ، وبوجه خاص صراع جماهير العمال القاطنين في المجمعات الكبيرة ، وصراع ضد شروط العمل وأشكال رفع انتاجية العمل التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات (فائض القيمة النسبي) على عمال من أصل ريفي حديث ، وصراع من أجل الصحة وحول التجهيزات الجماعية ، أساسها نمو البورجوازية الصغيرة المدنية الجديدة ، وصراع ريفي ضد تحويل الريف إلى بروليتاريا ، وضد زيادة الفارق («المقص») بين أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ، الذي تتميز به مرحلة هذا التصنيع ، وضد انتزاع الأراضي الزراعية لأقامة المصانع الجديدة . وتساعد الصراع لتحرير المرأة ، بالنظر لادخالها في الحياة الفعلية للأجراء غير المنتجين . ونمو عجيب في صراع الطلاب بسبب ، من غيره من الأسباب ، الفارق المتميز بين سوق العمل والأجهزة المدرسية ، التي تسهم في إعادة توزيع العناصر بين الريف والأجراء المدنيين ، ولكنها تفضي إلى بطالة مستوطنة . وأخيرا ، تساعد هائل في صراع المثقفين ، في معناه الواسع ، تتميز به بلدان البورجوازية الضعيفة ، العاجزة عن بناء هيمنة أيديولوجية واضحة لترسخ بذلك العلاقات « العضوية » مع المثقفين ، وذلك ما تتميز به فشل الأنظمة الديكتاتورية (بخلاف الأنظمة الفاشية) في أن تقوم ، مع الزمن ، بالدور الأيديولوجي . فبعكس ذلك تماما ، كان لاستمرار هذه الديكتاتوريات ، كما في إسبانيا ، وقيامها في اليونان ، أن أسهم في تصفية المخلقات الأيديولوجية ، بين طبقات واسعة من المثقفين ، عن الحروب المدنية التي جعلت هذه الطبقات بمعزل عن الجماهير الشعبية .

ان الواقع الذي يجب أن نشير إليه هو اذن مشاطرة قسم كبير من البورجوازية الصغيرة المدنية الجديدة مباشرة في هذا

الصراع في الاعوام الاخيرة . فكان موقفها هذا حتما واضحا جدا لموقفها ، بين الحريين ، تجاه النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا ، وسلبيتها مؤخرا في البرتغال واسبانيا (ان شعار السدوائر المحافظة وصحفها فسي اسبانيا في الوقت الراهن : « تخريب الطبقات المتوسطة ») . كانت هذه الظاهرة نوعا من حركة أكثر شمولا شهدناها في القارة الأوروبية كلها ، تتجه نحو التقارب بين مواقف طبقة الاجراء المدنيين والطبقة العاملة . كانت نتيجتها ، المتأخرة ، تحولات كبيرة طرأت في المرحلة الراهنة على مصير طبقة الاجراء ووضعها . بيد ان هذا التقارب وان كان لا يخلو من التباسات ، فقد حدث في هذه البلدان في جوهره على أساس القومية ، فلمسناه في مختلف الحركات الاقليمية والقومية في اسبانيا ، وحركات معلنة مناهضة للأمركة في اليونان ، بحيث اتخذت هذه النزعة القومية منعطفا تقدما بكل وضوح في الحقبة الاخيرة . تشهد ، من ناحية ، على طموحات للاستقلال الوطني ، حاسمة في مرحلة الامبريالية الراهنة ، قطعت علاقتها بالقومية الرجعية الرسمية التي انتهجتها الانظمة ، ومن ناحية ثانية ، على احتجاج ثقافي وايدولوجي شعبي واضح بين هذه البورجوازية الصغيرة الجديدة ، ولا سيما المثقفة منها ، ظهر في موضوع « جذور الثقافة الشعبية » التي تجلت في رواج الاغنية الشعبية العجيب ودورها الاجتماعي بين هذه الطبقات ، مثل اغنية نوبا كانو في اسبانيا ، وريبيتكو في اليونان ، فكانت طريقا وجدت بها وسيلة لتقريبها من الجماهير الشعبية . ومهما يكن ، كانت هذه البورجوازية الصغيرة وأصحاب المهن الحرة والمثقفون في خضم النضال من أجل الحريات الديمقراطية .

كان تصاعد نضال البورجوازية الصغيرة الجديدة شديد الأهمية لاثارة الخاصة في ملاك أجهزة الدولة ، ولا سيما الجيش . ولكن لنؤكد الآن على غموض موقف البورجوازية الصغيرة . كانت في معظمها ، ولا تزال ، عبر معارضتها للنظام ،

معبأة تحت قيادة البورجوازية الداخلية ، بسبب اتجاه الحركة الوطني ، رغم ان شطرا من هذه الطبقة أخذ مؤخرا اتجاهها راديكاليا نحو الجماهير الشعبية ، ويتضح مثل هذا الوضع في البرتغال ، وفي اليونان أيضا بحركة آندرياس بابانديرو . كانت البورجوازية الداخلية ، عبر تناقضاتها مع البورجوازية الكومبرادورية ، قد استغلت بمهارة وطنية البورجوازية الصغيرة الجديدة ، فطرح في المقدمة مواضيع أثرت بها بوجه خاص ، بسبب تحديدها الطبقي ، مثل « حكم التقنيين - الفنيين » و « السير على النهج الاوروبي » و « التطور » و « الحدثنة » الخ . غير انه اذا كان التلاحم التكتيكي بين البورجوازية الداخلية والطبقة العاملة لقلب الانظمة الديكتاتورية قد ازال تردد البورجوازية الصغيرة وجعلها تنقلب بشدة نحو المعارضة ، فان تقربها من الجماهير الشعبية قد تجسد بالضبط بوساطة البورجوازية الداخلية ، فكانت بذلك ، جوهريا ، جزءا آخذا في قلب الانظمة . وذلك ما يفسر ، مع غيره ، تطور حركة كرامنليس في اليونان فيما بعد والعقبات الراهنة في عملية راديكاليته في البرتغال .

ان حدود هذا البحث الموجز لا تتيح تحليلا عميقا لهذا الصراع في ظل الانظمة الديكتاتورية ، ولا البحث في الدور الكبير الذي قام به اليسار في تنظيم هذا الصراع ، وبوجه خاص ، انما ليس حصرا ، الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان ، وبالدرجة الاولى الحزب الشيوعي الاسباني . صراع أصبح معروفا الى حد واسع بالنسبة لاسبانيا ، وأقل مشهديا وأهمية بالتأكيد بالنسبة لليونان والبرتغال ، يظل في الاغلب مجهولا من الجمهور الواسع ، ولا سيما خارج البلد . ومهما يكن ، يظل عنصر مؤكد ، عدا عن القمع البوليسي ، كانت له آثار على اشكال هذا الصراع واقتصراره على الصعيد السياسي ، عنصر ظل وقتا طويلا قليل القيمة الى حد خطير في نظر منظمات المقاومة . فمن المؤكد ان مرحلة التصنيع التبعي أدت الى استغلال

هائل متزايد للجماهير الشعبية ، غير ان هذا الاستغلال للجماهير الشعبية المدنية كان حتى حقبته الاخيرة نسبيا أساسا ، وقد ذكرنا ذلك ، أي انه كان متعلقا بالفارق المتزايد بين رفع الاجور من ناحية ، وارتفاع الارباح وإنتاجية العمل من ناحية ثانية . ولم يكن هذا الاستغلال مطلقا . ففي هذه المرحلة وفي ظل هذه الانظمة ، تحسنت القوة الشرائية الحقيقية للجماهير الشعبية ، وإنما بدرجات غير متساوية بالنسبة لمجموع هذه الطبقات والمهاد .

وبحسب احصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كان ارتفاع اجور الساعة السنوي الوسيط وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بين أعوام ١٩٦٦ - ١٩٧١ ، هي كالتالي ، الى جانب بعضها البعض: في اليونان ٨٤٨ ٪ و ٢٤١ ٪ ، وفي اسبانيا ١٢٤٣ ٪ و ٥٤٤ ٪ ، وفي البرتغال ١٠٤٢ ٪ و ٧٤٨ ٪ . ورغم فقدان احصائيات أكثر دقة عن مختلف الطبقات والمهاد ، كالتطبيق العاملة والمستخدمين ومختلف اصناف الأطر والموظفين ، كان تحسن القوة الشرائية يظهر واضحا جدا في اسبانيا واليونان ، وأقل أهمية في البرتغال حيث ظلت الاجور أخفض ما في أوروبا، أي بأثمنة . يؤكد ذلك أيضا - رغم ما في ذلك من دلالة تقريبية جدا - ارتفاع الدخل القومي الوسيط بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، ولا سيما في اسبانيا واليونان . ففي عام ١٩٦٤ ، كان ٥٠٠ دولار للفرد الواحد في اسبانيا و ٥٩٠ دولار للفرد الواحد في اليونان التي تجاوزت الآن ١٥٠٠ دولار وتقترب منها اسبانيا أيضا . يقابل ذلك الفارق بين الاجور من ناحية ، والإرباح وإنتاجية العمل من ناحية ثانية ، اذ كانت الزيادة كبيرة . ففي اليونان ، بلغت زيادة الارباح ١٣ ٪ تقريبا في أعوام ١٩٦٧ - ١٩٦٩ وحدها ، وفي اسبانيا ، بين أعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، بلغت الزيادة السنوية في إنتاجية العمل ٧ ٪ ، في حين كانت زيادة الاجور الحقيقية ٤٦ ٪ .

نحن اذا أمكننا الحديث عن التحسن الفعلي في القوة

الشرائية ، انما ذلك بالنظر للمكان الخاص لهذه البلدان في منطقة التبعية اثناء هذه المرحلة ، وكذلك ، طبعا ، بالنظر للمستوى المنخفض في قوة شراء الجماهير السابقة . لم يكن لهذه الانظمة اذن ، بصريح العبارة ، فضل في هذا التحسن ، كما انها لم تنجح في الوقت ذاته أيضا في تحطيمه تجاه المقاومة والصراع الطبقي . يتضح ذلك صراحة في اليونان حيث بدأ التحسن في الستينات قبل نظام العقداء بكثير واستمر بعده أيضا . فكان ذلك عاملا أسهم قليلا في الحد من تطور الصراع السياسي .

غير ان هذا التحسن في قوة الشراء الحقيقية لم يكن متساوقا مع بنىات التبعية في المرحلة الراهنة ، وتكديس رأس المال الاجنبي المفرط في هذه البلدان ، الا خلال وقت ، فتكشف عن اختلافات وتذبذبات هائلة . فبالنظر لتناقضات تكديس رأس المال على المستوى الدولي ، أصبحت هذه البلدان الحلقات الضعيفة في كل أزمة تكديس رأسمالي ، حيث تتركز التناقضات ، فترحل البلدان الامبريالية المسيطرة وتصدر الى تلك البلدان اول آثار الازمة ، كالتضخم النقدي والبطالة الخ. . . ، وهي ظاهرة تتجلى بوضوح في أزمة الرأسمالية الراهنة . مما ينطبق أيضا ، بعد تغيير ما هو ضروري ، وفي مستوى آخر ، كما نعرف ، على العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وأوروبا . كان ادخال هذه البلدان العضوي في عملية تكديس الرأسمال الاحتكاري العالمي ، وتوالد هذا الرأسمال المحرض فيها ، قد جعل تصدير آثار الازمة مباشرة اليها ممكنا بالضبط ، مثال ذلك دور الشركات المتعددة الجنسيات في التضخم النقدي الراهن . وتجاه عجز انظمتها ، المرتبطة الى حد وثيق بالرأسمال الاجنبي المسيطر ، عن اتخاذ أدنى اجراءات « وطنية » مطلوبة لمجابهة الازمة ، تضربها هذه في صميمها وفي صنمهم طبقاتها العمالية وجماهيرها الشعبية المدنية . مثال بسيط على ذلك ان هذه البلدان ، وبوجه خاص البرتغال واليونان ، قد

خربت في العامين الاخيرين كل رقم قياسي اوروبي في معدل التضخم النقدي ، ففي عام ١٩٧٣ ومطلع ١٩٧٤ ، بلغ ٢٥ ٪ في البرتغال ، و ٣٠ ٪ في اليونان .

وهكذا ، لم يكن لتحسن قوة الشراء من نظير غير سقوطه العنيف والمذهل أثناء الحقب الاخيرة من ظروف أزمة الرأسمالية ، سقوط رافقه ارتفاع في البطالة ضاعفته قيود البلدان المسيطرة أثناء الهجرة التي لحقتها بوجوازياتها مع ذلك . ومن ناحية ثانية ، ان ما يلفت النظر ان آثار الأزمة جاءت متقدمة هنا على آثارها في البلدان الاوروبية الاخرى ، ووقعت قبل قلب الأنظمة الديكتاتورية ، في اليونان والبرتغال ، فكان ذلك ، بين غيره ، شكلا من أشكال تأخير آثار رأسمال البلدان المسيطرة في بلدانها هي .

على أية حال ، قامت هذه الأزمة بدور خاص في قلب النظامين البرتغالي واليوناني والعملية المتعشقة في اسبانيا ، بما أثارته من تصاعد في كفاح الجماهير الشعبية ، واطلاقها الكابح النسبي الذي خلقه تحسن القوة الشرائية .

لكن هذه الأزمة اذا كانت قد قامت بدور ، فهي أبعد من أن تكون حاسمة ، وعلينا ان نرجع الى خصائص كفاح الجماهير الشعبية . من المؤكد انه لم يقتصر على حقل المطلب الاقتصادي . فمن ناحية ، بسبب شكل الانظمة الديكتاتورية ، ان كل كفاح اقتصادي ، كان غير شرعي في الاغلب بسبب إلغاء حق الاضراب بشكل أو بآخر ، فكان يرتدي وجها سياسيا واضحا . وكان مجرد وجوده يشكل مقاومة للنظام . ومن ناحية ثانية ، كان فعلا كفاحا سياسيا معلنا من الطبقات الشعبية ، اما بأشكال غير شرعية أو باستغلال امكانات الأشكال الشرعية أو الشبه شرعية من الكفاح التي تيسرها الثغرات الموجودة في النظام . ولم يحل ذلك دون عدم وجود حركة جماهيرية ، قبل الأزمة أو أثناءها ، اتسعت بشكل هجمات أو موجات هجمات « جبهية » أمكنها ، على هذا النحو ومباشرة ، ان تسقط النظام ، اما بشكل حرب

أهلية أو بشكل حركات تبلغ أوجها باضراب وطني سياسي أو بشكل عصيان مسلح عام . وسأكون أكثر دقة أيضا : أنا لا أعني أنه لم يكن هنالك هجوم دقيق من نوع « الاستيلاء على قصر الشتاء » ، فما هو موضوع الخلاف ليس فحسب فقدان تمرد « وقتي » ، فعندئذ تصبح المسألة بسيطة بأية حال . أنا أعني حقيقة أنه لم يكن هنالك ، في ظل هذه الانظمة ، « عملية مستمرة » بحيث تتسع بشكل حركة شعبية جماعية وجبهية يمكنها ، على هذا النحو ، أن تسقطها .

ومع هذا ثمة استثناءان :

أولا ، تمرد أثينا ، وأحداث مدرسة البوليتيكنيك . كانت حركة غير معروفة حتى هذا الوقت في أوروبا في ظل انظمة فاشية أو ديكتاتورية في القرن العشرين . فقد احتشد ٣٠٠٠٠ شخص تقريبا حول طلاب وجماهير عمالية واسعة ، ولا سيما عمال البناء والورشات البحرية ، رماح الحركة العمالية اليونانية ، وفلاحين من الأتيك المحتجين ضد انتزاع أراضيهم ، وبورجوازية صغيرة جديدة ومثقفين ، فجابها دبابات الطغمة العسكرية الحاكمة . ولم يعرف عدد القتلى بالضبط (بين ٥٠ الى ١٠٠) وسقط مئات جراهم خطيرة . هذه الاحداث اذا كانت ، ان صح القول ، نذيرا بسقوط النظام ، فهي مع هذا لم تنجح في اسقاطه مباشرة ، وهي أبعد من ذلك ، فظلت منعزلة نسبيا داخل البلد .

وهنالك أيضا حركات التحرر الوطني الافريقية في المستعمرات البرتغالية ، التي ينزع البعض كثيرا الى اهمالها بشأن البرتغال . انه ليس أشد حماقة من اهمال دور هذه الحركات في قلب النظام ، في مرحلة تدويل الرأسمال والانتاج تلك . يضاف الى ذلك ، في تسلسل أفكارنا ، وبالنسبة الى اليونان ، المقاومة الشعبية المسلحة التي قام بها الشعب القبرصي ضد الانقلاب الذي اقترفته الطغمة العسكرية وأعوانها من منظمة

الايوكاب ضد مكاريوس . ومن المذهل ، بصدد الاطاحة بهذه الانظمة ، أن يتصدى البعض لدور « الاحداث الدولية » ، وينسون بكل تواضع القول بأنها ، في نهاية المطاف ، ليست شيئا آخر غير ثورات شعبية قامت بها شعوب هذه الانظمة ضدها .

بيد انه هنا أيضا لم يكن لهذا الكفاح دور مباشر . فرغم ان المسألة ليست مسألة عوامل « خارجية » صرفة ، فقد تجلّى وقعه بصفة رئيسية « عن بعد » ، ولا سيما في ابراز تناقضات هذه الانظمة ، وبوجه خاص في دعائمها الاساسية ، الجيش . وبصريح العبارة ، تمفصل هذا الكفاح في تناقضات التشكيلات الاجتماعية الوطنية البرتغالية واليونانية وأسهم في تكثيفها ، مشيرا بذلك الى بداية قلب النظام ، الذي كان قد « لغم » بشدة من « الداخل » . علينا اذن ألا نبالغ أيضا في قيمة أثر هذا الكفاح . وذلك مهم بالدرجة الاولى بالنسبة للوضع في اسبانيا . ان الاعتقاد بأنه لن يحدث شيء من ذلك في اسبانيا ، لفقدان مثل تلك العوامل ، لهو اعتقاد خاطيء خطأ اسناد سقوط النظامين البرتغالي واليوناني مباشرة الى الحرب الاستعمارية في افريقيا و « مغامرة » العقائد اليونان في قبرص . وفي الواقع ، لكم هنالك من أمثلة عن كفاح من أجل التحرر الوطني نجح من غير ان يترك آثارا مباشرة في أنظمة الدول الاستعمارية ؟ ولكم مضى من الزمن على كفاح التحرر الوطني في افريقيا والخلافات بين الشعب القبرصيني ونظام أثينا ، الى أن « نهش » هذا النضال وهذه الخلافات بالضبط التناقضات القائمة في الجيشين البرتغالي واليوناني ؟ وبالإيجاز ، ولنكرر ذلك ، باستثناء غزو مباشر (ألمانيا النازية أو الفاشية الإيطالية) ، يظل دوماً ، وما يزال حتى اليوم ، لتناقضات بلد محدد ، الدور المجلي في التغيرات الجوهرية في أشكال الدولة والنظام . والكفاح من أجل التحرر الوطني ، شأنه ، من ناحية ثانية ، شأن الامبريالية الاميركية ، ليس له من تأثير في هذه البلدان الا بقدر ما تستبطن فيها آثاره .

لم تكن هنالك اذن حركة جماهيرية جبهية ضد النظام .
وأشير هنا خاصة ، وبشكل مباشر ، الى ان الكفاح الشعبي
اذا لم يكن العامل المباشر او الرئيسي في قلب الانظمة
الديكتاتورية ، فقد كان فعلا (او سيكون) العامل الحاسم .
وأعني بذلك ان العوامل التي قامت بهذا الانقلاب ، أي تناقضات
الانظمة الداخلية ، كانت هي نفسها قد حسمها الكفاح الشعبي .
وذلك ما عمل على تعيين مكان المسألة الجوهرية وتعييدها :
بأي شكل بالضبط أحدث هذا الكفاح الشعبي (العامل الحاسم)
آثارا (العامل الرئيسي) أسهمت مباشرة في قلب النظام ؟ نحن
نعرف جيدا رد البورجوازية : باستنادها الى الواقع الحقيقي
بأن قلب النظام لم تعشقه مباشرة حركة جماهيرية شعبية
وجبهية ، فهي تتوصل بذلك الى الاصرار بأن الكفاح الشعبي ،
تقريبا ، لم يكن له يد (او وان بحد قليل ...) في هذا
الانقلاب .

تلك هي اول نقطة يجب أن نتوقف عندها في الوقت الراهن .
ولكني أشير الى نقطة ثانية ، أعود اليها في الفصل الاخير :
لم يكن دور الجماهير الشعبية حاسما فحسب في التناقضات
الداخلية التي أسهمت مباشرة في قلب الانظمة الديكتاتورية ،
لا بل كان مزدوجا أيضا . في الواقع ، أشارت هذه التناقضات
الداخلية بالتأكيد الى البدايات الحاسمة ، وانما مع هذا ، الى
« عملية » حقيقية للتحويل الى الديمقراطية تدخلت في اثباتها
الجماهير الشعبية بكفاحها الضاري ، في اليونان والبرتغال .
وليس أشد خطرا من أن نعتبر ان الاطاحة بالديكتاتوريتين قد
تمت على نحو متكامل في البرتغال يوم ٢٥ نيسان بتسليم
سبينولا السلطة وفي اليونان يوم ٢٣ تموز بعودة كرامنليس .
وبتعبير آخر ، يظهر ان التناقضات الداخلية لهذه الانظمة ، التي
كانت أشد آثارا من كفاح الجماهير الشعبية ، قد عملت أيضا
بمثابة فرصة اتاحت تدخل الجماهير المباشر حين أطلقت العملية .
فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، لقد تجلت المعارضة الشعبية

والسياسية لهذه الانظمة بشكل خاص يجدر بنا أن نقدر أهميته، لا سيما الكره الذي تميزت به الجماهير لهذه الانظمة ، فأدى الى عزلتها عن الجماهير ، بدرجات مختلفة لكل منها . كان هذا الكره قد بدأ تجاه الديكتاتورية في اليونان منذ أوائل عهدها ، أو انه انتشر ضدها بسرعة شديدة . لكنه كان تدريجيا فسي البرتغال واسبانيا حيث اكتسب النظام في الاصل تأييدا شعبيا، ولا سيما في الارياف . كانت مقاومة الشعب الخفية والمتعددة الاشكال والمستمرة في الأعوام الاخيرة لهذه الانظمة ، قد خلقت منها مميّزا جعلها تفترق عن الانظمة الفاشية بمعناها الصحيح ، رغم ان هذه الانظمة كانت تؤلف مركبا يتصل بمختلف انظمة الدولة الاستثنائية ، ككل نظام استثنائي ملموس . فمن المؤكد انه كانت فيها « عناصر » فاشية ، لكنها بالشكل الغالب على الديكتاتورية العسكرية . وفي الواقع ، ان النظام ، في هذه البلدان ، اما انه لم ينجح في التأصل في الجماهير ، أو انه فقد تدريجيا شيئا من المستند الشعبي ، أو انه لم ينجح أبدا في اعداد منظمات خاصة لتأطير وتعبئة الجماهير ، كالحزب الفاشي ونقاباته « المثلة » فيه نسبيا (وكانت الطغمة العسكرية في اليونان قد حاولت ذلك كثيرا ولكن عبثا) ، أو ان هذه المنظمات آلت في النهاية الى مجرد هياكل عظيمة أكثر فأكثر ، مثل منظمة الكتائب ومنظمة موفيمينتو في اسبانيا .

ان عزلة هذه الديكتاتوريات واختلافها عن الانظمة الفاشية لذات أهمية شديدة . كانت منظمات اليسار لا تولي هذه العزلة قيمتها الحقيقية في الاغلب ، وتفهمها على انها مقاومة « سلبية » بحتة ، غير ناجعة في النهاية ، فكان تقديرها خاطئا . فأدى ذلك الى الظن بأن هذه الدول ، المنعزلة عزلة « مجتمع مهذب » ، عن الجماهير الشعبية ، تظل في برجها العاجي وكأنها كتل صخرية أحادية الحجر بلا شقوق ، الى أن تنهار نهائيا كتلة واحدة أشبه بقصر من ورق . ومنعت « العزلة » على هذا النحو التناقضات الطبقية من أن تجتاز جهاز الدولة ، وبهذا

حصنته من التناقضات الداخلية ، فلم تكن التناقضات الطبقيّة غير « خارجية » تجاه هذا الجهاز ، أي أنها تقع بينه وبين الجماهير « خارج » الدولة . فلم تكن تناقضات هذه الأجهزة الداخلية غير مشاحنات بين عشائر و بطانات حكام فوق أو الى جانب التناقضات الطبقيّة .

تكشف هذا المفهوم عن خطأ طبعا . وأكثر من ذلك انه حال دون ادراك سمة مفارقة ظاهرة في الديكتاتوريات العسكرية: اذا كانت تعبئة الطبقات الشعبية ، وبالنسبة لبعضها البورجوازية الصغيرة جوهريا ، في الانضمام الى أجهزة الانظمة الفاشية قد خلقت تناقضات داخلية هائلة في أجهزة الحزبين النازي والفاشي ودولتهما ، عكست فيها التناقضات المباشرة بين مصالح هذه الطبقات ومصالح الرأسمال الكبير ، فان هذه التناقضات كانت اشد أهمية بكثير من تناقضات الديكتاتوريات العسكرية ، « المنعزلة » مع هذا عن الطبقات الشعبية ، هنا حيث لم تكن (او ليست) هذه الطبقات « موجودة » ومعبأة مباشرة وبحد كبير . وبالتالي ، قامت هذه التناقضات بدور اشد أهمية بكثير في سقوط الديكتاتوريات مما لم تقم به في قلب الانظمة الفاشية .

وهنا يطرح سؤال : كيف يمكن للتناقضات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة أن تجتاز جهاز دولة « منعزلة » بوجه خاص عن هذه الأخيرة ؟ وبتعبير آخر ، كيف يشعر بوزن الجماهير الشعبية في أجهزة الدولة التي « لا وجود لها فيها » كما هو ظاهر ، اما لاستبعادها عنها أو لأنها ظلت منعزلة ؟

لكي نرد جيدا على هذا السؤال ، يجب أن نقوم بدورة موجزة حول النظرية . اعتبرت في الاغلب علاقة الدولة والطبقات الاجتماعية علاقة خارجية ، وهنا نجد سمة نموذجية عن الايديولوجية البورجوازية ، كانت لها آثارها على النظرية الماركسية حول الدولة . تعتبر الدولة في هذه المسألة اما

شخصاً أو شيئاً . فهي كشخص : ان هذا المفهوم هو في الحقيقة المفهوم الهيغلي القديم عن دولة « منعزلة » حقيقة عن « المجتمع المذهب » ، تتمتع بعقلانية باطنية تجسد الإرادة العامة تجاه الافراد المذرورين ، وهو مفهوم انعكس مباشرة في كتاب ماركس الشاب ، واستمر فيما بعد في تصريحاته حول الدولة باعتبارها « عضواً مستقلاً وفوق المجتمع » ، كخاصية موازية لسير سيطرة طبقة الدولة . والدولة كشيء : انه مفهوم ماركسي قديم « وسائلي » ، يعتبر الدولة ، بطبيعتها ، مجرد وسيلة ، أو آلة ، تعالج بإرادة الطبقات الحاكمة ، علاقة تمثيلها بمصالح الطبقات الحاكمة تعود إلى « تملك » ، أو « تسلط » ، هذه الطبقات لهذه الوسيلة الجامدة . ان المنعكسات السياسية لهذين الوضعين ، الخاطئين أيضاً ، لا تحصى ، غير انه بينها واحداً مشتركاً بين الاثنين ، يهنا هنا بوجه خاص : في مسألية علاقة الدولة / الطبقات ، أو الدولة / المجموعات الاجتماعية - المجتمع المذهب ، بصفتها علاقة بين ذاتين « تواجه كل منها الأخرى » ، يفترض في الطبقات ألا تؤثر في الدولة إلا من الخارج ، بلعبة « التأثيرات » ، فتأخذ كل منها لنفسها جزءاً من الدولة أو مجموع الدولة . وهكذا تظهر الديكتاتوريات العسكرية ، في عزلتها ، كمتهم مثالي لوسائلية الدولة .

ان ذلك يحول بالضبط دون ادراك تناقضات الدولة الداخلية . ففي الواقع ، ان الدولة ، في كل من الحالتين ، ليست شخصاً أو شيئاً ، انما الدولة هي نسبة ، بطبيعتها و « كالأرسمال » . وبوجه أدق ، هي تكثيف نسبة القوى بين الطبقات ، بالوجه الذي تظهر فيه بشكل نوعي في الدولة . وهي كالأرسمال تضم في داخلها تناقض الأرسمال / العمل المأجور ، وتجتاز التناقضات الطبقيّة الدولة من ناحية لأخرى ، فهي بطبيعتها كدولة طبقية ، تولد في ذاتها التناقضات الطبقيّة . وبوضوح ، يعني ذلك ان التناقضات الطبقيّة تترجم نفسها دوماً ، بشكل نوعي ، تناقضات داخلية في الدولة ، التي هي

ليست أبدا ، ولا يمكنها أن تكون ، كتلة أحادية الحجر بلا شقوق . ومن المؤكد أن هنالك دوما وحدة سلطة الدولة ترجع الى تمثيل الدولة لمصالح الطبقة أو الاجزاء المهيمنة فيها ، ولهذا السبب لا تستطيع الطبقات الشعبية أن تحتل جهاز الدولة قطعة قطعة ، إنما يترتب عليها أن تحطمه بالانتقال الى الاشتراكية . لكن هذا يجب ألا يوهمنا بأنها دولة أشبه بكتلة بلا شقوق .

لنعد الى الديكتاتوريات العسكرية التي تهمننا . تتجلى علاقتها بالطبقات الشعبية ، ككل دولة بورجوازية ، بتناقضاتها الداخلية المتعلقة بمختلف التدابير السياسية والاقتصادية التي تتخذها تجاهها ، أي الانماط المحددة في تكديس رأس المال . وفي السواق ، أن التناقضات القائمة بين مختلف اجزاء البورجوازية تفسر دوما ، في آخر تحليلها ، التكتيكات والانماط التفاضلية المتعلقة باستغلال الجماهير الشعبية والسيطرة عليها . وذلك ما يوضح ، بالحدود الطبقية ، أن تناقضات تكديس رأس المال ، سببها ، في النهاية ، الصراع الطبقي ، وأن دورة توالد الرأسمال تضم في داخلها التناقض بين رأس المال والطبقات المستغلة . وذلك زلزال داخلي خطير جدا في مختلف أجهزة هذه الديكتاتوريات العسكرية وملاكها السياسي الموجهة لها ، التي يمكننا أن نذكر كثيرا من الامثلة عنها ، والتي لا يمكننا أن نقدرها في نطاقها الصحيح الا اذا رأينا دوما طيف صراع الجماهير الشعبية ينتصب خلف هذا الاجراء أو ذاك أو هذه السياسة أو تلك لصالح هذا الجزء من رأس المال أو ذاك .

وهناك ما هو أكثر : نحن نعرف أن الدولة لا يمكنها اطلاقا أن تمارس مع الزمن وظيفة سيطرتها بالقمع وحده ، الا اذا رافقتها سيطرة ايديولوجية . وبوجه عام ، توجد في الدول البورجوازية أجهزة مختصة بالسيطرة السياسية - الايديولوجية على الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، على قدر ما تستطيع أن تنجح في التأصل فيها بشدة . ونجد مثل هذا الوضع بوجه

خاص في أشكال الدولة البورجوازية الديمقراطية - البرلمانية ،
وأحزاب وتقابات التعاون الطبقي ، ومعظمها منظمات اشتراكية -
ديمقراطية . ويقوم المبدأ نفسه ، وان تحت أشكال أخرى ، في
بعض أنظمة الدولة الاستثنائية ، ولا سيما الأنظمة الفاشية
ومختلف الأنظمة الشعبية اليمينية . ومن المؤكد ان تجنيد
وتعبئة الجماهير في أجهزة الدولة الفاشية أو الشعبية قد خلق
تناقضات داخلية قوية جدا في هذه الأنظمة التي يتحكم بها
الرأسمال الكبير ، أكبر حجما من تناقضات الأنظمة الديمقراطية
- البرلمانية . فطبيعة هذه الأنظمة الاستثنائية (مثل الفاشية
والجهاز السياسية الأخرى) ، لا تفرق التناقضات بين الطبقات
الشعبية - ولا سيما الطبقة العمالية - والبورجوازية ، بشكل
تناقضات بين مختلف الأجهزة المتخصصة ، وانما تتمركز في
الجهاز السياسي « الوحيد » . ومن الصحيح ان هذا الجهاز
السياسي ، بتعبئته الجماهير ، يتيح شيئا من نموذج تسوية
التناقضات فيه ، لا تتحول الى تسوية حساب (ثأر) بحيث
تعرض وجود النظام الى الادانة . مما يتيح اطلاق خط سياسي
فيه أدنى حد من التلاحم تتكفل أجهزة الدولة بعكسه وتطبيقه .

لا شيء من ذلك في أجهزة الدولة التي تهمنا ، فالجماهير
الشعبية لا وجود لها فيها في أي مكان منها ، ولكن ذلك يعني ،
بالنظر لما عرضته قبلا ، انها في كل مكان . فهذه الأنظمة
عجزت مع الزمن عن تسوية أي شيء . فتجاه عدو طبقي موجود
في كل مكان ، لا يمكن استعادته ولا احتجازه ولا توقعه
بالضبط ، تتكدس مختلف التكتيكات المناقضة لتجميده وتوقيه ،
لتسهم بذلك في الحدة التي تتميز بها تناقضات الدولة الداخلية .
وفي الواقع ، يقود هذا الوضع هذه الأنظمة الى فقدان التلاحم
في سياستها الى حد عجيب ، في سياستها الاقتصادية
والقومية والايديولوجية ، وفي أنماطها تجاه الطبقات الشعبية ،
فقدان تلاحم يتحول فعلا مع الزمن الى منازعات حقيقية معلنة
بين دوائرها الحاكمة بشأن التكتيكات التي يجب تبنيها تجاه

الجماهير الشعبية التي أخذ وزنها يشعر بثقله . وليس أشد وضوحا بهذا الصدد من النزاع الذي حدث في اليونان ، قبل وأثناء فترة ماركيزينيس (تموز - تشرين الاول ١٩٧٣) ، بين ببادوبولوس والجنرال يوآنيديس ، مما أدى إلى إزاحة الأول بانقلاب داخل الانقلاب . وتشاهد بوضوح أيضا المنعطفات المختلفة في النظام الفراتي ، عبر تناقضاته الداخلية . وأخيرا ، في مثل هذه الظروف المتفجرة ، غالبا ما يحدث أن تكون بعض الدوائر الحاكمة أكثر حصة من غيرها ، تفقد صوابها بالضبط لفقدان سيطرتها على الجماهير ، فتتخذ تدريجيا موقفا « متفهما » ، فتلجأ إلى انقلاب « يتحكم » به النظام ، مثل انقلاب سبينولا وجنرالات جيش الشمال اليونان ، أو بإيجاد حركة ديمقراطية شرعية ، لكنها غير مندمجة بالنظام ، مثل حركة ديزر الليفريا ، رئيس أركان الجيش الإسباني السابق ، وذلك تبعا لتغير سياسة البورجوازية الداخلية تجاه الجماهير الشعبية .

ونقتصر حديثنا هنا على الدوائر الحاكمة في أجهزة الدولة تلك . ولكن علينا ألا نهمل مجموع الطبقة . إن رتبها المتوسطة والدنيا هي في أغلبها من أصل طبقي ، فهي بورجوازية صغيرة متدرجة في البرتغال وإسبانيا ، وفلاحية وبورجوازية صغيرة في اليونان ، تختلف عن أصل « القمة » الطبقي ، غير أنها بوجه خاص ، وبأية حال ، تنتمي إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة ، وهذا ما يجعلها تفرق عن القمم التي سرعان ما « تبرجز » ، وتشكل في الجيش والقضاء والإدارة المدنية الخطوط الأولى الحقيقية « للاتصال » بالجماهير الشعبية .

في حين أن في الأنظمة من النموذج الفاشي ، ليست هذه الرتب الوسيطة والدنيا معبأة ومتحدة بشدة في البنية الأيديولوجية - السياسية الفاشية فحسب ، ولكنها أيضا ، أكثر من ذلك ، على اتصال بجماهير تتعاون ، جزئيا وبعض الاعتبارات ، مع الجهاز التنظيمي . وليس من ذلك شيء أبدا في الديكتاتوريات العسكرية . إذ يوجد فيها جزء من المراتب يشكل مع الزمن

قبضة كماشة طرفاها بين الجماهير الشعبية والقمم ، يجتازها مباشرة صراع الطبقات الشعبية فتشرب به . وهذا يبرز بدوره الانفلاقات الطبقية التي تفصل مختلف رتب قمم جهاز الدولة ، ليترجم ذلك تناقضات داخلية قوية جدا بين الرتب الدنيا والمتوسطة والقمم واشد وضع متميز هنا هو وضع حركة القوات المسلحة البرتغالية . ويجدر بنا أيضا أن نميز مختلف الطبقات الشعبية : ان كفاح الطبقة العاملة ان لم يحدث آثارا في هذه المراتب الا عن « بعد » ، فان كفاح البورجوازية الصغيرة ، وسنعود الى ذلك ، قد مستها آثاره أكثر مباشرة .

ان اول معرفة نستخلصها من هذا التحليل ، ان كفاح الجماهير الشعبية ، حتى وان لم يتخذ شكل عصيان عام وجبهي ضد الانظمة التي تهمننا ، كان له دوما ، في آخر التحليل ، دور حاسم في قلبها ، فقد تدخل ، في شكله الاول ، في تناقضات هذه الانظمة الداخلية حين تعشقت عملية انهيارها .

ويظهر عنصر ثان : ان الوسيلة الوحيدة التي أمكن بها للجماهير الشعبية أن تشنذ تناقضات هذه الانظمة الداخلية ليس الدمج المادي في الاجهزة لنسفها من « الداخل » : ان مثل هذه الممارسة تدل على تفسير خاطيء تماما لتعبيري « داخلي » و « خارجي » المطبقين على العلاقات بين الجماهير الشعبية والدولة ، واستخلاص هذه النتيجة الاستراتيجية - « النسف من الداخل » - للتأكيد بأن التناقضات الداخلية هي أيضا ، وليس الهجوم الجبهي فحسب ، التي أمكنها أن تطلق قلب هذه الانظمة ، لهو استخلاص خاطيء . ان شحذ التناقضات الداخلية لم يكن أبدا أشد حدة الا حينما تستمر الجماهير الشعبية في كفاحها عن بعد من اجهزة الدولة ، وتحاول أن تجر اليها العناصر « المترددة » في هذه الاجهزة . ففي مثل هذا الوضع بالضبط تستبطن آثار كفاح الجماهير الشعبية بأحسن وجه في النظام .

مما يتيح لنا أن نثير مسألة أخرى : اذا كان من المؤكد

ان على الجماهير الشعبية ، بأية حال ودوما ، أن تكافح عن بعد من أجهزة الدولة ، فهل يجب أيضا ، بالتوازي الى ذلك ، دمجها بها ، لتقوم بالتنافس « بالنسف من الداخل » ؟

لنقل منذ البداية ان هذا السؤال لا ينطبق الا جزئيا مع مسألة « الكفاح المشروع » و « الكفاح غير المشروع » . ففي الواقع ، يمكن فعلا أن توجد في ظل هذه الانظمة أشكال مشروعة أو شبه مشروعة للكفاح من غير تعاون مع الأجهزة التنظيمية مثل : تقديم العرائض من كل نوع والاضرابات بأشكالها المختلفة والوجود في الصحافة والطباعة وتأليف منظمات شبه شرعية متوازية ، ولجان عمالية (كما في اسبانيا) أو منظمات ثقافية (كما في اليونان) ... ان ردا ايجابيا على السؤال المتعلق باستخدام بعض أشكال الكفاح المشروع لا يستتبع ، لهذا السبب وبالضرورة ، ردا ايجابيا على السؤال حول وجود مقاومين في أجهزة الدولة .

ذلك سؤال قديم طرحه جورج ديمتروف في مؤتمر الكومنترن السابع عام ١٩٣٥ ، يتعلق بالانظمة الفاشية ، وكان رد ديمتروف بالاجاب ، وكان سؤالا كبير الاهمية للمقاومة اليونانية والاسبانية والبرتغالية ، لا سيما لتقرير الموقف الذي يجب اتخاذه تجاه النقابات الرسمية في هذه البلدان .

لا بد لنا وأن نقول بوضوح : لا يمكن أن يوجد في هذا الموضوع رد واحد يصح في جميع الحالات ولكل الأجهزة وفي جميع الظروف . فمن ناحية ، تستطيع الجماهير الشعبية والمقاومة أن تستفيد من تناقضات الأجهزة الداخلية من غير أن تكون فيها ماديا جزءا آخذا ، ومن ناحية ثانية ، بالنظر لتناقضات هذه الانظمة الداخلية ، التي هي أبعد من أن تكون ، ولنكرر ذلك ، كتلا أحادية الحجر بلا شقوق ، يمكن لوجود الجماهير المتوازي ومناضلو المقاومة في أجهزتها وسيلة لتعزيز كفاحها والتأثير في تناقضاتها . وتلك وسيلة يمكن لفوائدها

الاستراتيجية التغلب عن بعد على المخاطر الحقيقية من جراء الاعتراف بشرعية الاجهزة . لسنا ذلك بوجه خاص وبشكل مذهل لدى الحزب الشيوعي البرتغالي الذي نجح في أن يمتلك بيده عمليا النقابات الرسمية ، مما ساعد الى حد كبير كفاح الطبقة العاملة في عملية الاطاحة بالنظام . وموجز القول ، ان الطريق الصحيحة والضيقة ، بالنسبة للمقاومة ، هي طريق محدودة بين المقاطعة ، وهي الخط الذي تغلب في المقاومة اليونانية ، والوجود المباشر والمادي في أجهزة الدولة .

لنعد الى المسألة الرئيسية : ان ما أثبتته التجربة ، وما تزال تثبته ، ان الاطاحة بهذه الانظمة ، أي « قطع » حقيقي ديمقراطي واستبدالها بأنظمة بورجوازية ، طبعا ، وانما « ديمقراطية » ، وليس مجرد تغيير واجهة ، ممكنة أيضا بطرق أخرى غير العصيان المسلح الضخم ، العام والجهي ، تقوم به الجماهير الشعبية . غير ان هذا الشكل أو الطريق في الاستبدال كان أبعد من أن يظهر ممكنا للجميع في منظمات اليسار . حتى ان بعض هؤلاء يقر بأن الاطاحة بهذه الانظمة قد تتم « بمرحلة ديمقراطية » خاصة ، في حين ان هذا الرأي لم يكن رأي الجميع ، وفكر الكثيرون منهم ان هذا القطع الديمقراطي كان مستحيلا من غير مثل هذا العصيان ، لطبيعة النظام . ولو حدث ذلك بشكل آخر ، فهذا يعني ، بالاضافة الى العناصر التي ذكرناها ، ان البورجوازية الداخلية نجحت ، بالاستناد بحد كبير الى البورجوازية الصغيرة ، في أن تضمن لنفسها ، على الاقل حتى هنا ، الهيمنة على العملية . ولنكرر : يجب ألا ننسى ان هذه الطريق للخروج ما تزال لها ، أو سيكون لها ، منعكسات هامة على أشكال النظام الذي يحل محل الديكتاتوريات العسكرية ، أو يظهر انه سيحل محلها ، كما يجري الآن في اسبانيا .

هذه المنعكسات تترجم في جوهرها بالحدود المفروضة على عملية التحول الى الديمقراطية وتصفية الدولة الموروثة عن

الديكتاتوريات العسكرية ، وأشير الآن الى ان هذه الحدود ترجع في شطر كبير منها الى ان الجماهير الشعبية تتدخل في العملية بشكل حاسم ، اما بعد اطلاقها من « الاعلى » تقريبا ، أي حين تبلور في الاجهزة التسويات بين القوى التي تشكل جزءا آخذا من تناقضات النظام الداخلية ، خالقسة « فرص » الانقلاب . ويمكن للجماهير الشعبية في هذه الحال ان تؤخر هذه الحدود ، غير انها لا تستطيع ازالتها الا بصعوبة وبعد وقت طويل ، ذلك ان تدخلها المباشر ليس بعد فوات الاوان بالتأكيد . فالمسألة مسألة قضية - ، اما بشكل متأخر نسبيا مع هذا . اذ تخلق هذه الحدود بوجه خاص مصاعب مستمرة لتصفية اجهزة الدولة والتحول الى الديمقراطية من الاسفل .

ففي البرتغال ، كانت حركة القوات المسلحة ، لسبب بين أسباب أخرى من انقساماتها الداخلية وعلاقات قواتها بجهاز عسكري أبعد من ان يكون قد صفي في الوقت الراهن ، غالبا ما تتدخل ، عن طريق قوة التنسيق العسكري التي انشأتها بعد تشكيل الحكومة الثانية المؤقتة بعد سقوط رئيس الوزراء بالما كارلوس (الكوبيكون ، برئاسة الجنرال كارفالو) ، للتقيد بالحدود المفروضة على التصفية (سانتا مينتو) من الاسفل - سواء فيما يتعلق بنزاع جورنال دي كوميرسيو ، أو فيما يتعلق بمؤسسة ليسنافه أو في العديد من الادارات ، كالوظائف مثلا . في هذه المنازعات ، كانت الجماهير تطالب بإبعاد كبار المسؤولين المتواطئين مع النظام الديكتاتوري . ومن المؤكد ان حركة القوات المسلحة ما تزال تتحرك بهذا الشأن .

وفي اليونان ، تنضج الامور أكثر أيضا المتعلقة بالحدود المفروضة على التصفية من الاسفل في الاجهزة حيث توجد مع هذا كتل سياسية شديدة جدا موجودة فيها مباشرة ، لا سيما في الجهاز الجامعي والجهاز النقابي ، مما أثار في الجهاز الجامعي بوجه خاص أوضاعا متفجرة .

وهكذا تطرح المسألة الجوهرية مرة ثانية أيضا ، التي لم

تجلّ أبداً ، حتى وان سلمنا بأن قلب هذه الانظمة هو ، بأية حال ، انتصار كبير للجماهير الشعبية : اذا كانت هذه الطريق ممكنة ونجحت ، فهي لا تبرهن بحد ذاتها على ان كل طريق أخرى لقلب الانظمة ، أكثر ملاءمة للجماهير الشعبية ، كانت مستحيلة . تلك مسألة حاسمة كانت وما تزال موضع جميع مجادلات منظمات اليسار في هذه البلدان . ولقد قلت في التنبيه اني لن اشرع في البحث فيها لانها تستحق كتاباً وحدها . فهي ، في الواقع ، تتعلق ، من ناحية ، بالاحداثيات الموضوعية العالمية والخاصة بهذه البلدان ، ومن ناحية ثانية ، تتعلق بـ استراتيجية منظمات اليسار ، وبالدرجة الاولى منظمات الاحزاب الشيوعية ، التي كانت رماح المقاومة للانظمة الديكتاتورية ، حول معنى « مرحلة ديمقراطية » في عملية مستمرة لا تنقطع وبمراحل نحو الاشتراكية ، والتحالف مع اقسام من البورجوازية والهيمنة في هذه الاحلاف ، واشكال النضال ، الخ .



أجهزة الدولة

ان دراسة أجهزة الدولة في هذه الأنظمة هي مناسبة الآن لتعميق مسألة تناقضاتها الداخلية .

علينا أن نبدأ هنا باعتبار جوهرى يذكر في الاغلب : لقد برهنت التجربة ، وما زالت تبرهن في اسبانيا ، ان هذه الأنظمة الديكتاتورية عاجزة عن اصلاح نفسها بنفسها ، أي ان تبدي تحركا داخليا مستمرا وخطوطي نحو شكل نظام « ديمقراطي - برلماني » يحل محل سابقه بطريق « التابع » المتحكم به . واذا أخذنا المسألة هنا بشكل معكوس ، بنفس شكل مسألة « قضية التحول الى الفاشية » التي بحثها قبلا ، يمكننا اذن أن نقول : كما ان شكل دولة استثنائية ، فاشية ، ديكتاتورية ، بونابارتية ، لا يمكن أن ينبثق عن دولة ديمقراطية - برلمانية بطريق مستمرة خطوطية وبمراحل متلاحقة لا تدرك تقريبا ، كذلك لا يمكن أن تنبثق دولة ديمقراطية - برلمانية عن دولة استثنائية .

ولكي ندرك ذلك ، علينا ان نأخذ باعتبارنا ، والا نبخس هذا قيمته ، الفوارق الحاسمة القائمة بين أشكال هذه الدولة البورجوازية ، فيما يتعلق بينيتها ونسب القوى بين الطبقات المتصلة بها ، نسب قوى تختلف بين الطبقات المحكومة والكتلة الحاكمة ، ونسب قوى تغيرت الى حد عميق بين مختلف مركبات وأجزاء طبقة هذه الكتلة . ولهذا تأتي الانتقالات من أحد أشكال هذه الدولة الى شكل آخر متزامنة مع ازيمات سياسية وظروف تكثف التناقضات ، تقطع علاقتها بوتيرة عملية

صراع الطبقات . وبالإيجاز ، ليس الانتقالات من الرأسمالية الى الاشتراكية هي التي يرافقها وحدها أزمات أوضاع ثورية سياسية . كما ان تغيرات نسب القوى ، التي لا تبلغ مع ذلك حد هذا الانقلاب ، ترافقها في الاغلب أزمات سياسية تؤدي أحيانا الى تغيرات جوهرية في الدولة البورجوازية .

ومن ناحية ثانية ، لا تشير هذه الازمات فحسب الى الانتقال من شكل دولة ديمقراطية - برلمانية الى شكل دولة استثنائية للدولة البورجوازية ، اذ يمكنها أن تشير أيضا الى الانتقال بين مختلف الاشكال الديمقراطية - البرلمانية لهذه الدولة ، ونجد ذلك بوجه خاص في وصول الديغولية الى الحكم . غير انها تشير ، بأية حال وفي جميع الأوضاع ، الى الانتقال من شكل دولة ديمقراطية - برلمانية الى شكل دولة استثنائية ، غير ان ما يهمنا هنا هو الانتقال المعكوس من شكل دولة استثنائية الى شكل دولة ديمقراطية - برلمانية .

في الواقع ، ان احدى وظائف الدولة الديمقراطية - البرلمانية (مثل الاقتراع العام وتعدد الاحزاب والمنظمات السياسية والعلاقات الخاصة بين السلطة التنفيذية والبرلمان والتنظيم القانوني لمجالات الاختصاص بين مختلف فروع الدولة وأجهزتها) هي اتاحة تغيرات نسب القوى في الكتلة الحاكمة من غير انقلاب خطير في أجهزة الدولة . وهنا يأتي بدور خاص دور الدستور والحقوق . ان الدولة الديمقراطية - البرلمانية تستخدم هيكلها تنظيميا يتيح سير الهيمنة وتداولها بين أجزاء الكتلة الحاكمة عن طريق ممثليها السياسيين ، لا بل حتى تقسيم انصبة السلطة بالتسوية بين الطبقات الحاكمة وأجزائها ، لا يبلغ من ناحية ثانية هذا الهدف الا جزئيا . لكن ذلك يتكشف عن استحالة كلية في شكل الدولة الاستثنائية . وبتعبير آخر ، وخلافا لمفهوم شائع يحد ، حول « ضعف » الديمقراطيات تجاه « قوة الانظمة الكليانية » ، ان الازمات السياسية التي تتميز بها الدول الاستثنائية هي اشد رهبة عليها مما هي عليه بكثير في

الانظمة الديمقراطية - البرلمانية ، فلدى هذه الاخيرة في الأغلب من الوسائل المؤسسية ما يمكنها من التحكم بها .

ان الدولة الاستثنائية تطرأ في الواقع لمعالجة الازمة المتميزة في هيمنة الكتلة الحاكمة وعلاقات هذه الكتلة بالجمهير الشعبية . يرافقها تحولات هامة في نسب القوى ، ويتم هذا التحول ، أو التمكين ، في الهيمنة ، نحو الاوليفارشية الممثلة في الرأسمال الكومبرادوري / كبار الزراعيين كما في اسبانيا والبرتغال ، أو نحو الرأسمال الكومبرادوري كما في اليونان ، وبواسطة سلسلة من التغيرات النوعية تجمد بالضبط في شكل هذه الدولة ، كعلامة لا تمحى ، نسب القوى التي رافقتها في الاصل . فلا يمكن لنسب هذه القوى أن تصبح مؤسسية الا بعد تغيير عميق في اجهزة الدولة المميزة لكل نظام استثنائي ، من الغاء التمثيل السياسي التقليدي ، أي الاحزاب السياسية ، لاجزاء الكتلة الحاكمة ، والغاء الاقتراع ، وتحول الدور المسيطر في اجهزة الدولة الى جهاز قمعي يتمثل في الجيش بالدرجة الاولى ، وتقوية مركزية الدولة « البيروقراطية » الى حد هائل، وتصنيف طبقي في مراكز السلطة الحقيقية وتغطيتها في الدولة وسيور نقل حركتها . يتبع ذلك نتيجتان : أولا تغيرات في نسب القوى في الكتلة الحاكمة ، تكون في مثل هذه الحال لصالح البورجوازية الداخلية ، لا يمكن أن تحدث من غير تغير جذري في شكل هذه الدولة . ثانيا ، لا يمكن أن يحدث التغير عن طريق خطوطية ، انما بتنقيحات متلاحقة .

لكي نفهم جيدا هذه النقطة الاخيرة، يجب أن نأخذ باعتبارنا عاملا لم يلح عليه أحد أبدا من قبل بما يكفي : ان جهاز الدولة ليس شيئا أو بنية محايدة بحد ذاتها ، ومظهر سلطة الطبقة لا يدخل فيها كسلطة دولة . فالنسب المميزة لسلطة الدولة تتشرب في بنية جهازها ، لان الدولة تكثيف لنسب القوى . ان هذه الطبيعة التي تحملها الدولة بالضبط - الدولة كنسبة -

تجتازها التناقضات الطبقية من طرف لآخر ، فتمنح هذه الطبيعة وتضفي على أجهزتها وعناصر مركباتها دورا خاصا ووزنا نوعيا . ومن هنا ينبثق من ناحية ثانية الافتراض الماركسي الأساسي القائل ان الانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم بمجرد تغيير سلطة الدولة ، أي بإحلال الطبقة العاملة وحلفائها فيها محل البورجوازية . اذ ينطوي هذا الافتراض على تحطيم أجهزة الدولة ، وليس فحسب استبدال العناصر الحاكمة في أجهزة الدولة ، وانما تغيير بنيتها التنظيمية جذريا . وأكثر من ذلك ان الدولة البورجوازية لا يمكنها ، في حال تغير سلطة الدولة ، ان تولد من تلقائها دولة اشتراكية (وذلك من أوهام « اشتراكية الدولة ») ، لان الوزن النوعي والدور الخاص بأجهزتها يظهر دوما ، عبر بنيتها الخاصة ، مقاومة لتغيير الدولة .

تتعلق هذه الفرضية حول ضرورة « تحطيم » أجهزة الدولة بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . غير ان الاثباتات التي تستند اليها لا تخلو في شيء من صلتها الوثيقة في حال الانتقال بالضبط من الدولة البورجوازية الاستثنائية الى شكل الدولة البورجوازية الديمقراطية - البرلمانية . ومن المؤكد ان المسألة حينئذ ليست اطلاقا مسألة « تحطيم » أجهزة الدولة ، انما يمكننا ان نقول بشكل تماثلي ، ان التغيرات الكبيرة التي استلزمها الانتقال من الدولة الاستثنائية الى الدولة الديمقراطية - البرلمانية لا يمكن ان تحدثها الدولة الاستثنائية نفسها وهي بهذه الصفة ، فالدور والوزن النوعي لجهازها المؤسسي يتجه بحد كبير نحو مقاومة هذه التغيرات . في حين ان مثل هذا الوضع لا ينطبق في حالة الانتقال من شكل دولة ديمقراطية - برلمانية الى شكل آخر .

وفي الواقع ، ان المميزات الخاصة بالدولة الاستثنائية هي أحد مصادر قوتها ووهنها في وقت واحد ، بسبب صلابتها الخارقة بالذات . فأقل انفتاح حقيقي فيه مجازفة لانهايار البناء

كله . فهيكلها ولجنتها الداخلية ، الايديولوجي والقمعي ، مبنيان على أساس من اقتسام حساس جدا بين العشائر والزمر والفروع والجهزة المتشبكة الى حد عجيب ، تتكرر وتتسلسل مراتب وظائفها ومجالات اختصاصها . وكل اعادة تنظيم ، مهما كان بسيطا جدا ، يؤثر مباشرة في مجموع الدولة ، بالنظر لعدم استقرارها المستمر تجاه صراع الطبقات الذي ارادت تجميده ، بما فيه الصراع بين طبقات واجزاء الكتلة الحاكمة . ان التناقضات الداخلية التي تجتاز هذه الدولة واجزاءها المسيطرة (الجيش) ، هي أكثر أهمية بكثير من تناقضات الدولة الديمقراطية - البرلمانية ، ذلك انها هنا شكل ممتاز لتعبير الطبقات المحرومة من منظماتها السياسية ، فلا يمكن السيطرة عليها واحتوائها الا بتجزئة الدولة تجزئة حقيقية منتظمة الى « اقطاعات » ، تخلو نسبها من كل مرونة . فهذا التنظيم في الدولة الاستثنائية بالضبط هو الذي يتيح ، بالإضافة الى غيره ، الاستقلال النسبي الخاص ، على أساس القوة الخاصة ، بمختلف الزمر والعشائر ، التي يستطيع بعضها ، دفاعا عن امتيازاته ، أن يشكل باستمرار عائقا أمام المحاولات المرتقبة من الزمر الأخرى « لتطبيع » النظام و « تحريكه » .

غير أن تلك ليست غير صورة عن استحالة التحريك الداخلي لهذه الانظمة ، لأن أكثر ما يهم في هذا التحرك يتعلق بال جماهير الشعبية . كان ممكنا لهذه الانظمة أن تنجح ، كأقصى حد ، باعطاء شيء من الحرية ، وانما بقصرها على الكتلة الحاكمة وحدها في تسوية مشاكلها الداخلية ، واستبعاد الجماهير الشعبية عنها وفرض ارادتها عليها بكل حزم في هذه العملية . حرية للكتلة الحاكمة لا غنى لها عنها لاعداد التنظيم السياسي المستقل تجاه الجماهير الشعبية ، التي انتظمت سياسيا في منظمات اليسار سرا ، وذلك هو الهدف الاصلي لمشروع « قانون المشاركة » الذي وضعه رئيس وزراء اسبانيا الراحل فرانسيسكو فرانكو . ولكن ذلك مستحيل بحد مزدوج

بالضبط . ألا ، لأن تصاعد كفاح الطبقات الشعبية ، في شطر كبير منه ، هو الذي شحذ بالضبط تناقضات الكتلة الحاكمة ، تناقضات اقتضت تغيير شكل الدولة فتسوية هذه التناقضات بحد ذاتها ، وإنما دوما بالنسبة لعلاقة كل من زمر هذه الكتلة بال جماهير الشعبية . فحين تجد الدولة الاستثنائية نفسها مجبرة على تغيير علاقتها بالكتلة الحاكمة ، يكون هناك تصاعد في كفاح الجماهير الشعبية . من هذا الواقع بالذات ، تصبح كل فتحة « تحرر مراقب » ، من جانب الدولة ، بسرعة ثغرة فاتحة أشداقها تندفع فيها الحركة الشعبية . فماذا يمكن أن يعني ، مثلا ، السماح بإنشاء نقابات « تمثل نسبيا » الطبقات الشعبية لفتح للكتلة الحاكمة « التفاوض » معها ، في حين أن النقابات سرعان ما عينتها ، من هذه الثغرة ، الممثلون الشرعيون للجماهير الشعبية ، مثل تجربة اللجان العمالية في اسبانيا ؟ وماذا يمكن أن يعني « التحرر من الرقابة » على الصحافة والطباعة بأمل إعادة بناء طبقة « مثقفة عضوية » للكتلة الحاكمة ، في حين استغلت الجماهير الشعبية ومثقفوها مباشرة هذا التحرر ، كما في اليونان واسبانيا وحتى البرتغال ؟ ماذا يمكن أن يعني منح الجامعات شيئا من « الحصانة » و « انتخاب هيئات » لضمان حياد الطبقة المثقفة والشباب ، عندما انقلبت بسرعة هذه الاجراءات ، ضد الانظمة الديكتاتورية ، أحداثا مماثلة لأحداث مدرسة البوليتيكنيك في اليونان ؟

وبالاجاز ، تجد الانظمة الديكتاتورية نفسها مكرهة على تغيير نفسها حين لا يمكنها أبدا - ولأنه لا يمكنها أبدا - أن تسيطر بالقوة على الحركة الشعبية ، وهذا يعني ، ومن هذا الواقع ، بحيث أنها لا تستطيع ، ولا سيما أنها لا تستطيع ، أن تسيطر على تغييرها وتوجهه . تجد هذه الانظمة نفسها اذن محاصرة في العضلة القديمة ذات الحدين ، كلاهما ليس في صالحها : أما أن تمنح قليلا جدا ، وعندئذ لا تلبى تغييراتها المفترضة في شيء متطلبات الوضع ، أو تشكل هذه التغييرات

مفجرا للرد ، فتظهر هذه الانظمة وكأنها منحت الكثير ، آليا
تقريبا .

في اطار هذه الضرورة والحتمية لقطع ديمقراطي في تغيير
النظام يمكننا أن نفهم أحداث اليونان والبرتغال . كان القطع
واضحا في البرتغال بتحالف حركة القوات المسلحة مع سبينولا
ضد نظام كائتانو ، الذي فتح الطريق لتدخل الجماهير الشعبية
الحاسم ، الذي عرفنا سعته وقوته ، ففي هذه المرة ، أدى
هذا التدخل مباشرة الى سقوط سبينولا ، فكان انعطافا حاسما
في عملية التحول الى الديمقراطية . وكان القطع اقل وضوحا
في اليونان ، اذ غطاه ثنائية شيء من مظهر « الجيش » الذي
سلم بنفسه السلطة الى كرامنليس والمدنيين . وهذا طبعا مفهوم
خاطئ كلية ، المسألة قبل كل شيء لم تكن مسألة « الجيش »
بصفته تلك ، وانما كان ذلك عن اعلان رسمي صرح به ضباط
جيش الشمال ، تساندتهم البحرية والطيران ، ضد طفمة اثينا
العسكرية . ثم انه لمن المشكوك فيه ان الامور جرت وفقا
« لمشيئة » هذا الاعلان الرسمي وما نتج عنه من تسوية واهية
مع الطفمة العسكرية . يتضح ذلك من المذكرات التي قدمها
كبار أعضاء الطفمة العسكرية الى قاضي التحقيق بعد اعتقالهم .
فمن المحتمل أن يكون الضباط اليونان الثائرون كانوا ، على
شاكلة سبينولا في وضعه الاول ، بعد أن عاد كائتانو ، يستهدفون
أصلا تغييرا بلا قطع ديمقراطي ، نظاما يمنح فيه المدنيون شيئا
من التنازلات واطلاق حريات نسبية لهم مقيدة ، وإبقاء مقادير
قيادة هامة بيد الجيش . وتأكد ذلك بمحاولة الانقلاب العسكري
الفاشل في شباط ١٩٧٥ .

حدث ذلك أيضا من غير الاعتماد على القوة الشعبية ، التي
خاضت نضالا ضاريا أثناء الفترة التي أعقبت « سقوط » النظام
العسكري ، لكن اللعبة كانت ما تزال أبعد من أن تتم حقيقة ،
فالقضاء على تمرد الجيش والشرطة (وكان هذا التمرد نسبيا)

ثم يتم الا تدريجيا . ولم يكن من نتيجة هذا النضال مظاهرات كثيفة وقوية فحسب ، وانما تدخل حاسم أيضا ، ان لم يكن بوجه خاص ، من جانب جمهور المجندين الذين جندوا يوم التعبئة العامة التي تقرررت لمجابهة خطر حرب مع تركيا . واتخذ هذا التدخل شكل اختبارات مستمرة للقوة بين مختلف الوحدات ، بين الضباط المخلصين للطغمة العسكرية والمجندين ، بما فيهم الضباط الذين استدعوا الى الخدمة (والذين قاموا أيضا بدور هام جدا في البرتغال) . وفرض هذا النضال فيما بعد أيضا تسوية « المسألة الملكية » عن طريق اقتراع شعبي ، كما أسهم في تنحية الملك نتيجة للاقتراع ، فكان ذلك منعطفًا هامًا في عملية التحول الى الديمقراطية . واخيرا ، كانت تعبئة الجماهير الشعبية ومنظماتها هي التي أفشلت محاولة الانقلاب العسكري في شباط ١٩٧٥ ، فكان فشلا فتح الطريق لتصفية هامة في الجيش .

يظهر ذلك كله ضرورة قطع ، كما يظهر أيضا ان هذا القطع يتخذ شكل « قضية » فعلية (وكنقطة تماثل ضافية ، في الاتجاه المعكوس ، لدى الانتقال من شكل الدولة الديمقراطية - البرلمانية الى شكل الدولة الاستثنائية) . نحن نرى جيدا ان التناقضات الداخلية لهذه الانظمة ، التي أطلقت بشكل حاسم ، بدايات القضية ، قدمت أيضا للجماهير الشعبية « فرصا » للتدخل لتنتهي بشكل واقعي عملية هذا القطع .

تكشف هذا الدور الذي قامت به الجماهير أيضا عن أهمية أشد في اسبانيا ، حيث كانت الحركة الشعبية ، من ناحية ، أشد أهمية بكثير مما كانت عليه في النظامين اليوناني والبرتغالي ، غير انه يظهر ، من ناحية ثانية ، في الوقت الراهن ولفقدان الشروط الخاصة في اليونان والبرتغال ، انه من الراجح بجد قليل ان تأتي هذه « الفرصة » من الجيش ، وعلى الاقل بالاشكال التي اتخذتها في البرتغال واليونان . لكن هذه التناقضات الداخلية ، رغم كونها حاسمة الى هذا الحد ، ليست

في النهاية غير فرصة لتدخل الجماهير الشعبية ، قائمة فعلا في اسبانيا أيضا . فالفرصة قائمة هنا أيضا وفي اطار التناقضات الداخلية ، فلا يمكن أن تجيء مباشرة من أي مكان فحسب ، وانما يمكن أيضا أن يخلقها انزلاق لا يمكن التحكم به لحركة جانب من النظام ، ينشد أصلا هدفا آخر . ومثال على ذلك ، وكمجازفة مني بفرضيات ، انه من غير المستبعد ، بعد موت فرانكو أو تنحيته ، أن يقوم جانب من الجهاز العسكري، تجاه التطرف الرجعي ، بدور « الوريث المنهج » لخوان كارلوس، فيكتشف أخيرا ، على غرار قادة جيش الشمال اليونان ، انه لم يكن غير الفرصة لقطع ديمقراطي بلا علم منه . ومن المرجح أيضا أن يكون لهذه التناقضات الداخلية في اسبانيا (التي تجلت في شباط ١٩٧٥ بعريضة « العدل والسلام » لاصدار عفو عام، وقعها ٢٠٠٠ ضابط) اثر أساسي يمنع الجيش ، لانقساماته الداخلية ، من التدخل لتحطيم عملية محتملة تطلقها الجماهير الشعبية ، لقوة الحركة الشعبية والفساد الذي تميز به النظام . ومن ناحية ثانية ، بالنظر لانه من الممكن طبيعيا أن يظهر شكلا لعمليتين مركبتين .

لنعد الى مسألتنا . تجسد ماديًا القطع الديمقراطي بالتغيرات المؤسساتية الهائلة والتغيرات البليغة الدلالة في الملاك الموجه لمختلف أجهزة الدولة ، كالفصل من الوظائف والتصفيات . ونفذت هذه التدابير في البرتغال واليونان بدرجات متساوية بالنظر للظروف المتباينة التي أحاطت بقلب النظامين . ففي اليونان ، وبعكس ما كان يظن بسبب اتساع العملية ، تعرض الجيش ، ولا سيما بعد محاولة انقلاب شباط ١٩٧٥ الفاشل ، والشرطة والدرك والقضاء والأجهزة المدرسية والجامعية للتصفية بحد هام نسبيا من العناصر التي كانت متواطئة مباشرة مع طغمة العقلاء .

بيد انه من الواضح ان تدابير الفصل والتغيرات التي جرت في البرتغال واليونان ظلت في حدود «استمرارية» الدولة،

بالنظر لظروف انقلاب النظام . اذ لم يحدث تغير ديمقراطي من نموذج تحالف مناهض للاحتكار ، كما ان القطع الديمقراطي تم تحت هيمنة البورجوازية ، وما نزال نشهد هذا الوضع في البرتغال . ومن الواضح ، في مثل هذه الشروط ، ان تصطدم تصفية أجهزة الدولة بحدود تفرضها نسبة القوى . فلبث جانب له قيمته من عناصر الدولة في منصبه ، لا يمكن أن تعوضه الحركة الديمقراطية والشعبية ، لكنه مفيد جدا للبورجوازية التي جردت من تضالها في المستقبل ، فكان لهذا الجانب اثر متبادل ووثيق ، بعد الانقلاب ، في الأجهزة السياسية المنحازة للبورجوازية التي اخذت تعيد بناء نفسها . وبرزت هذه الظاهرة خاصة بالنظر لأن جانباً من الملاك السياسي في عهد الانظمة الديكتاتورية كانت له دوماً علاقات متواطئة مع النظام الجديد . وتجلى هذا الوضع علانية في اليونان بالنسبة لشطر واسع من اطر حزب كرامنليس السابق ، التي شكل العديد منها هيكل حركته الراهنة - بالرغم من شيء من التجديد الديمقراطي (الديمقراطية الجديدة) . فكان لهذه العناصر ايضاً اهميتها في بطة وتيرة التحول الى الديمقراطية في أجهزة الدولة في هذه البلدان ، تحول الى الديمقراطية يتطلب كفاً مستمرا من الجماهير الشعبية .

هذه الحدود التي ذكرتها كحدود في « التحول الى الديمقراطية من الاسفل » ، نجدها هنا حدوداً في « التحول الى الديمقراطية من الاعلى » . وتتضح تماماً في كل الحقول في اليونان . واقتصر على ذكر ما ظهر منها في البرتغال وعرف بعد قليل . ففي المكانة الاولى ، اذا كانت منظمة « بيده » P.I.D.E والفرقة البرتغالية قد حلتا بالتأكيد ، فان فيلقين من الفيسالق الشبه عسكرية التي كانت الدعائم الاساسية لنظام سالازار ، وهما الحرس الوطني الجمهوري وتعداداه ... ١٠ رجل ، والشرطة المتخصصة بقمع الثورات وتعدادها ... ١٤ رجل ، ظلنا على ما هي عليه مع اجراء تغييرات بسيطة في قياداتها . وكان الحرس

الوطني في العهد الديكتاتوري تحت إمرة سبينولا والرئيس الراحل
كوستا غومش ، وكانت الشرطة المتخصصة بقمع الثورات قد
اشتهرت بإطلاق النار على الجمهور الذي هاجم سجون منظمة
« بيده » P.I.D.E في آب ١٩٧٤ الى أن تدخلت منظمة
الكوبكون C.O.P.C.O.N.

وظلت تصفية الجيش محدودة بعد واضح حتى الآن ،
وكانت تتم عبر تسوية بين حركة القوات المسلحة والطبقة التي
يتزعمها سبينولا وغومش . ولبت الطيران بلا تغيير عمليا
أيضا ، حيث حركة القوات المسلحة ضعيفة فيه جدا ، كما انه
أبعد من أن يكون « تقدما » . وفي خلال الشهرين اللذين
أعقبا ٢٥ نيسان ، أحيل خمسة وعشرون جنرالا تقريبا من الجيش
البري على التقاعد ، غير أن اقضاء ٤٠٠ من كبار الضباط
المتواطين مع العهد الديكتاتوري ، والذي وضعته في مشروعها
حركة القوات المسلحة ، بعد أزمة تموز (اقضاء بالما كارلوس) ،
لم ينجح كلية حتى بعد اقضاء سبينولا عن السلطة . وكان
وصول كوستا غومش الى الرئاسة بعد تنحية سبينولا قد
تجسد جوهريا في الدوائر العليا بعزل خمسة جنرالات ، ثلاثة
منهم من الطيران . غير انه بوجه خاص ، وحتى بعد اجراء
عدد من التنحيات ، ما يزال العديد من العقلاء والمقدمين ،
المتعاطفين علانية مع سبينولا ، ان لم يكن مع العهد السابق ،
في مناصبهم ، بعضها عملية . ولنتذكر ان حركة القوات
المسلحة لا تضم غير ضباط محترمين عددهم ٤٠٠ تقريبا فقط
من أصل ٤٠٠٠ ضابط في اسلحة الجيش البرتغالي الثلاثة ،
وهذا يعني ان سبينولا نفسه لم يبعد كما يظهر . ونشهد
استثناء في البحرية بسبب قوة حركة القوات المسلحة والضغط
من القاعدة ، فأحيل على التقاعد ، بعد ٢٥ نيسان بقليل ، اثنان
وثمانون أميرالا وعميدا بحريا . وأخيرا ، اذا كانت السلطات
المدنية قد صفيت الى حد كبير ، فانما بشكل غير متكافئ ، اذ
لم يمس بعد التحول الديمقراطي الا بعد قليل جدا مناطق

البرتغال الداخلية الزراعية بوجه خاص ، رغم حملات « التنشيط الزراعي » التي شرعت بها حركة القوات المسلحة . وبالإيجاز ، ولنكرر ذلك ، ان تمكين التحول الديمقراطي في البرتغال ما زال يتطلب تغييرات وتصفيات كبيرة في أجهزة الدولة والجيش .

بيد ان حدود التحول الديمقراطي لا تتعلق فقط بالطرق التي تتبعها « المرحلة الديمقراطية » بالضبط ، فهي تتعلق بواقع المرحلة أيضا . فلكل تحول ديمقراطي في اطار دولة بورجوازية يصطدم في نهاية المطاف ، عبر تدرجاتها الناجمة عن نسبة القوى بالتأكيد، بالنواة الصلبة التي تجسد ، رغم الفوارق، استمرارية كافة أشكال الدولة البورجوازية ، أي قرباها الطبيعية . فاذا تم الوصول الى هذه الحدود بسرعة في مرحلة الامبريالية الراهنة، تصبح عندئذ في مثل هذه الحال مشاركة في الجوهر مع الطبيعة البورجوازية للدولة . وهي ليست فحسب ، كما يعتبر البعض في الاغلب ، هي تلك الحدود التي تفرضها تصفية ملاك الدولة أو امكانيات تغيير البنية التنظيمية لأجهزة الدولة . انها أكثر صلة أيضا في الواقع ، فهي تقرر « استمرارية الدولة » أيضا باستمرار مؤسسي لشبكة دولية متوازية فعالة، تظل عبر مختلف أشكال الدولة البورجوازية ، لا يمكن ازالتها هي أيضا الا بتحطيم أجهزة الدولة ، أي بالانتقال الى الاشتراكية ، ولنتذكر تجربة الليندي في الشيلي . شبكة لانها تجتاز مختلف فروع الدولة وأجهزتها ، ومتوازية لانها تعمل خلف مظهر أجهزة الدولة وتخفيه بعناية ، ودولية ، فرغم انها شبه عامة في الاغلب ، تؤلف ملاذا مستمرا للبورجوازية للابقاء على سلطتها وحمايتها .

شبكة تمتلكها باستمرار البورجوازيات « الديمقراطية » (ونستند الى مثالها الراهن الولايات المتحدة والمانيا ، اذا لم نتحدث في شيء عن فرنسا وإيطاليا) ، تغذي جرائم الفاشية المتلازمة مع كل شكل دولة بورجوازية . وبخلاف مفهوم (هو ادعاء فارغ قديم) حول مقارنة جذرية « طبيعتها » بين « الكليانية » و « الديمقراطية » ، ان الفوارق الحاسمة بين

الانظمة الاستثنائية والانظمة « الديمقراطية » البورجوازية ، التي حلت هنا محل السابقة ، يجب ألا تنسينا ان حدود التحول الديمقراطي ، خلف نقطة ما ، هي حدود الدولة البورجوازية . مما يظهر أيضا ، وخلافا لكل « مرحلية » تقيم سورا منيعا بين « التحول الديمقراطي » و « الاشتراكية » ان التحول الديمقراطي الجذري لا يمكن الحصول عليه الا تدريجيا « بعملية حقيقية لا تنقطع وبمراحل نحو الاشتراكية » .

آن الآن أن نعمق مسألة التناقضات الداخلية في أجهزة هذه الانظمة التي شهدنا وقعها على عملية الانقلاب . ان معالجتنا هذه التناقضات حتى الآن كانت بصفة رئيسية من زاوية آثار كفاح الجماهير الشعبية ، والطبقة العاملة بوجه خاص ، فيجب أن نبحثها أيضا من وجهة نظر آثارها في الكتلة الحاكمة وبين الكتلة الحاكمة والبورجوازية الصغيرة أيضا .

هذا التحليل لا غنى عنه لا سيما وان العلاقة بين امكانية أو عدم امكانية تحرك داخلي لهذه الانظمة ودور التناقضات الداخلية في الاطاحة بها لم تفهمه جيدا منظمات المقاومة دوما .

من وجهة النظر تلك، تأكد موقفان متميزان ، خاطئان أيضا، لكنهما ليس من مستوى واحد ولا من نقطة واحدة . يؤكد الاول أن تحركا داخليا كان ممكنا ، فيضفي بذلك دورا عديم التجانس على تناقضات النظام الداخلية . كان ذلك اجمالا الموقف النموذجي للدوائر الليبرالية والاشتراكية البرتغالية ، بما فيهم ماريو سواريش في بداية تجربة كائتانو ، وهو موقف وقف ضده بالضبط الفارو كونهال ، الأمين العام للحزب الشيوعي البرتغالي . والموقف الثاني ، وهو الا أهمية لنا ، ويؤكد أن تحركا داخليا بهذا الشكل كان مستحيلا، غير انه في الوقت ذاته ، يقلل من حجم دور هذه التناقضات الداخلية . وذلك ما انبثق مباشرة عن مواقف كونهال حين وقف عام ١٩٦٥ ضد « الانحراف اليميني » للحزب الشيوعي البرتغالي بين أعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٩ :

في أعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ، تجلّى الانحراف اليميني حول مفهوم ، حل سلمي لمسألة البرتغال السياسية « نجم عن عملية مقترضة لا تنعكس وشبه آلية لتدهور النظام الفاشي . واعتبر يومذاك واقعا لا محالة منه ، وفي خلال أجل قصير ، انهيار الدكتاتورية بحكم تناقضات النظام الداخلية والتأثير العاجل المباشر والآلي لتغير نسبة القوى على المستوى العالمي . (. . .) ولقد أثرت الى حد كبير على نشاط الحزب العملي الاوهام الانقلابية ، ولاسيما بأمل أن يقوم « المنشقون على النظام » ، في هذه اللحظة أو تلك ، بانقلاب عسكري ينهي الديكتاتورية . « ينجم عن هذه الخطوط ان كونهال لم يول بالتأكيد دور التناقضات الداخلية قيمته الحقيقية ، رغم مواقفه الصحيحة من استحالة تحرك داخلي .

يمكننا اذا أن نقول على نحو أكثر شمولا ان استحالة تحرك داخلي وضرورة قطع ديمقراطي لا تقلل في شيء من دور التناقضات الداخلية في اطلاق قضية هذا القطع .

لقد تأكدنا من نتائج ازالة منظمات البورجوازية السياسية بما فيها احزابها، على هذه الانظمة . بيد انه في كل شكل دولة بورجوازية ، مهما كان هذا الشكل ، اذا كانت الاحزاب وسيلة ممتازة لتنظيم البورجوازية السياسي ، فهي ليست الوسيلة الوحيدة . هنالك فارق حاسم بين البورجوازية والطبقة العاملة . فالاحزاب البورجوازية لا تقوم تجاه البورجوازية بنفس الوظيفة التي تقوم بها الاحزاب الثورية تجاه الطبقة العاملة . ففي اطار الدولة البورجوازية ، تكون هي ومسيلتها الوحيدة للتنظيم ، وهذا كل ما في تحاليل الكلاسيكيين عن الماركسية من معنى حول ضرورة تنظيم «مستقل» للطبقة العاملة . يقابل ذلك ، بالنسبة للكتلة الحاكمة ، ولاسيما بالنسبة للبورجوازية ، رغم ان الاحزاب السياسية تظل الوسيلة المفضلة لديها للتنظيم ، يمكن أيضا لمجموع فروع الدولة واجهزتها ان تقوم بالتبعية بهذا الدور ، فتظهر الدولة الرأسمالية على هذا النحو سلطة للدولة البورجوازية

المنتظمة في طبقة مهيمنة . وذلك أيضا تنظيم وضعه غرامشي
بوجه خاص ، يقول ان الدولة في مجموعها تؤلف « حزب »
الطبقات المهيمنة .

فدور التنظيم السياسي للكتلة الحاكمة يمكن ان يقوم
به اذا ، في كل شكل دولة بورجوازية ، مجموع أجهزة الدولة،
سواء بأجهزة الدولة الايديولوجية ، التي يكون دورها الرئيسي
اعداد الايديولوجية وترسيخها في الازمان ، او بفروع أجهزة
الدولة القمعية كالجيش والمخابرات والشرطة والادارة والقضاء ،
الخ ، التي يكون دورها الرئيسي ممارسة القمع . ينجم عن
ذلك ان هذه الأجهزة والفروع المختلفة في الدولة تؤلف في الاغلب
اماكن قوية وحصونا ممتازة لتنظيم هذا الجزء او ذاك من
البورجوازية او مركب الكتلة الحاكمة . يضاف الى ذلك ان أجهزة
الدولة الرأسمالية غالبا مما تقوم بدور تنظيمي لبعض طبقات
شعبية ليست جزءا من الكتلة الحاكمة ، تشكل أحيانا طبقات
- تدعيم للسلطة البورجوازية . وذلك وضع البورجوازية
الصغيرة والطبقات الشعبية الريفية من فلاحين اصحاب اراض
صغيرة ، ليست طبقات أساسية (بورجوازية او طبقة عمالية)
من التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، تلاقي مصاعب كبيرة
في تنظيم نفسها بأحزاب سياسية خاصة ومستقلة . وأجهزة
الدولة التي تنظمها تجسد في الاغلب مساندتها للبورجوازية عن
طريق « تأليه السلطة » الذي تتميز به هذه الطبقات .

يصبح واضحا ان كل دولة بورجوازية تجتازها على هذا
النحو التناقضات القائمة بين مختلف أجهزتها وفروعها واماكن
تنظيم هذا الجزء او ذاك وهذا المركب او ذاك من الكتلة الحاكمة،
وليست التناقضات القائمة بين الاحزاب السياسية فحسب .
وتعكس الدولة في داخلها التناقضات القائمة بين الطبقات
المهيمنة وأجزائها ، والتناقضات القائمة بين هذه والطبقات
- الدعامية بشكل أكثر مباشرة وحدة بكثير من التناقضات القائمة
بين الكتلة الحاكمة والطبقة العاملة ، التي لا تتجلى أساسا في

الدولة البورجوازية الا « عن بعد » ، أي بتوالد متوسط جدا في الدولة . يقابل ذلك ، في وضع أجزاء الكتلة الحاكمة ، تترجم عموما تناقضاتها عبر حصون ومراكز سلطة حقيقية تفرق على كل من اجزاء الدولة . وتحقق وحدة سلطة الدولة ، في آخر تحليل للطبقة المهيمنة أو أجزائها في الكتلة الحاكمة ، بشكل معقد جدا، بسيطرة متناقضة للفرع أو الجهاز الذي يجسد بأعلى درجة سلطة وتنظيم هذه الطبقة أو الجزء على فروع وأجهزة الدولة الاخرى .

يمكننا بذلك أن نذكر التناقضات الداخلية في الديكتاتوريات العسكرية ونظهر بهذا الصدد الفوارق بين أشكالها وأشكال الدولة الديمقراطية - البرلمانية . تترجم التناقضات في هذه الديكتاتوريات بشكل خاص اشد حدة .

يجب أن نتذكر هنا أن الانظمة الديكتاتورية العسكرية لم تمثل حصرا البورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، الاوليغارشية من البورجوازية الكومبرادورية الكبرى / كبار الزراعيين ، أو البورجوازية ذات الرأسمال الاحتكاري فقط . فتحت هيمنة البورجوازية الكومبرادورية الكبرى، كما في اليونان، والاوليغارشية، كما في اسبانيا والبرتغال ، يظل مجموع البورجوازية يشكل جزءا من الكتلة الحاكمة ، بما فيها البورجوازية الداخلية والرأسمال غير الاحتكاري ، الذي لا يتطابق معها . وهذا يعني أن التناقضات تنعكس مباشرة في أجهزة الدولة ، لاسيما في جهازها المسيطر ، الجيش .

ولنقل ، عرضيا ، أن الجيش كان يؤلف أو يؤلف الجهاز المسيطر في هذه الانظمة ، فهو يتحكم في النهاية بمقاود القيادة الجوهرية ومراكز السلطة الحقيقية اما مباشرة أو بالوكالة أو بالحدود الضيقة التي يفرضها على سيرها . سلطة حقيقية يجب أن تميزها بعناية، وبوجه خاص في انظمة الدولة الرأسمالية الاستثنائية ، عن السلطة الصريحة التي تظهر في مقدمة المسرح

السياسي ، أي الحكومة ، حيث لا وجود مادي للعسكريين فيها
دوماً . وأهمّ عدد من المؤلفين هذا التمييز مما قادهم الى إبخاس
قيمة دور الجيش الحقيقي ، لا سيما في البرتغال وإسبانيا ،
دور كان يقوم فعلاً ، لا سيما في البرتغال وبدرجة أقل في
اليونان . بيد أنه من المؤكد أن هذا الدور المسيطر للجهاز
العسكري لم يكن أو ليس أنه على هذا النحو بدرجة واحدة ،
لا بالنسبة للأنظمة الثلاثة ولا بالنسبة لجميع المراحل التي
استغرقتها ، والتي تترجمت بالسيطرة المتقلبة لبعض الأجهزة
على الأجهزة الأخرى . ففي البرتغال خاصة ، كانت الإدارة
البيروقراطية وجهاز « بيده » البوليسي ، المستقلان نسبياً ، قد
قاما أيضاً بتدريجياً بدور شديد الأهمية ، وكان مثل هذا الدور
بدرجة أقل في إسبانيا واليونان . إضافة الى ذلك ، يجب ألا
نعتقد طبعاً أن هذه الأنظمة أبعدت من الملاك السياسي أفراد
الطبقات المسيطرة ، المقاد « الوجيعة » و « المجلية - كاسيك » ،
التي تشترك ، كما في كل دولة بورجوازية ، وهنا أكثر من أي
مكان آخر ، في الأغلب مباشرة بمناصب الدولة القيادية ،
بوجودها في مختلف الطغم ومجموعات الضغط والعشائر والزمرة .
تلك مسألة تختلف عن مسألة سلطة الدولة التي تظل بآية حال
مسألة الطبقات المسيطرة . هذا الدور المسيطر للجيش ، الذي
لا يتترجم اذاً بالجهاز المؤسسي الظاهر فحسب ، يميز أيضاً
هذه الأنظمة عن الأنظمة الفاشية بحصر المعنى - بنتيجة محددة :
لا تتجلى تناقضات هذه الأنظمة الداخلية بدرجة عالية في الجهاز
العسكري الذي يمسك بالضبط ، إضافة الى ذلك ، بسلطة
الأسلحة (وليس في الحزب والجهاز البيروقراطي ، الجهازين
المسيطرين في الأنظمة الفاشية) ، مما يسهم في جعل تناقضاتها
الداخلية أشد رهبة من تناقضات الأنظمة الفاشية .

لنتوصل من وراء ذلك الى التعبير عن تناقضات الكتلة
الحاكمة في الجيش . يصبح الجيش المكان الممتاز لتنظيم الكتلة
الحاكمة السياسي ، لعدم وجود الأحزاب السياسية . في هذه

العملية ، ينقل دور الاحزاب البورجوازية السياسية الى الجيش جوهريا ، الى قممه بالضبط ، وتصبح هذه القمم حزب البورجوازية السياسي في مجموعها تحت قيادة جزئها المهيمن . ولهذه العملية الاستبدالية حدودها الخاصة ، اذ لا يستطيع الجيش ، مع الزمن ، أن يقوم بهذا الدور بشكل عضوي . وهو دور نسبي من ناحية ثانية ، فممثلو البورجوازية السياسيون يحلون محلهم دوما ويستمررون في التصرف بشيء من السرية . ومهما يكن ، تنعكس تناقضات الكتلة الحاكمة مباشرة على الجيش ، كنتيجة أولى لهذا الاستبدال ، وتبلور في هذه النزعة أو تلك وهذه الزمرة أو تلك ، وتساعد هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة . تجلى ذلك بوضوح في التناقضات التي كانت قائمة بين البورجوازية الداخلية من ناحية ، والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى أو الاوليفارشية من ناحية ثانية ، في الجيوش اليونانية والبرتغالية والاسبانية، حتى في دوائر هذه الجيوش القيادية ، في الطغمة العسكرية اليونانية والادارة العسكرية الاسبانية والبرتغالية . ولنتذكر فحسب التناقضات القائمة بين « الاطلسيين » المتصلبين ، « الاوروبيين » ، وانصار « سياسة مستقلة » تجاه العالم الثالث ، التي نجدها الآن تبلور في الجيش ، وعن طريق العوامل الخارجية ، أي الكتلة الحاكمة ، توالد تناقضات الراسمال على المستوى الدولي .

كما أن نزوع قمم الجيش الى القيام بدور حزب البورجوازية السياسي يجعل تناقضات الكتلة الحاكمة حادة في الدولة بوجه خاص . وفي الواقع، ان سير نظام « تعدد » الاحزاب السياسية في اشكال الدولة البورجوازية الديمقراطية - البرلمانية يتيح تقسيم انصبه السلطة وتسوية التناقضات بالتفاوض . أما في أنظمة الديكتاتوريات العسكرية، فلا تنزع قمم الجيش الى ان تصبح فحسب أقرب الى الحزب الوحيد لمجموع البورجوازية ، مما يستتبع حدة التناقضات الداخلية ، لا بل يتم ذلك ايضا بالضبط في اطار بنىة الجيش الطبقيية الخاصة ، المركزة

والموحدة . يتبع ذلك تبلور التناقضات وتجمدها في عشائر وزمر لا عداد لها ، فيما بينها تحت ظل الحفاظ على « وحدة » الجيش . وهناك ما هو أفدح ، فيسبب ما بين غيره من الاسباب ، هذا التنظيم الطبقي الانضباطي والمركز ، وللشكل الخاص بنشر الايديولوجية التي يتضمنها هذا التنظيم ، يحدث ان تتبع جوانب بكاملها ، من الاعلى الى الاسفل ، بما فيها المراتب الدنيا ، مختلف العشائر القيادية التي تبلور التناقضات في الكتلة الحاكمة . حينئذ تتجلى تلك بشكل معارضة بين شرائح شاقولية في الجهاز العسكري . معارضة بين الاسلحة الثلاثة ، الطيران والبحرية والجيش البري ، التي اتضحت خاصة في اليونان في محاولة الانقلاب الفاشل التي قامت بها البحرية عام ١٩٧٣ ، وفي البرتغال أيضا ، وبين الدرك (الحرس الاهلي) والجيش في اسبانيا ، التي تترجمت معارضة معلنة في الساعات والايام التي اعقبت موت كاريرو بلانكو ، وبين مختلف الفرق والفيالق المؤلفة للجيش البري في اليونان .

بعد هذا ، لنعد الى الدور الخاص الذي قام به الجيش تجاه الطبقات الاخرى الاجتماعية ، لا سيما اليورجوازية الصغيرة . ظل الجيش على صلات وثيقة معها دوما ، رغم ان هذه الطبقة لم تكن بالنسبة لحجمها على الاقل ، طبقة - تدعيم للنظام (ولم تكن كذلك منذ البداية في اليونان ، وكفت تدريجيا عن كونها كذلك في اسبانيا والبرتغال) ، حتى وان لم يكن الجيش المنظم السياسي المباشر لهذه الطبقة بصفتها طبقة - تدعيم للانتظمة العسكرية . قامت تلك الصلات خاصة بين تلك الطبقة وشرط من مراتب الجيش المتوسطة والدنيا . واذا كانت هذه الصلات مبنية على الاصل الطبقي كما في اليونان واسبانيا ، وفي البرتغال بعد اصلاح الكلية العسكرية عام ١٩٥٨ ، والانتماء الطبقي ، الذي ظهر في اسبانيا بقله رواتب الجنود ، حتى ان لغالبية الضباط اعمالا مدنية بالتوازي الى مناصبهم العسكرية ، لكن هذه الصلات تجاوزت من بعيد مجمل أسسها الطبقية . فهذه الصلات كانت

تؤلف ، في كل الاحوال ، صلات ايدولوجية - سياسية حقيقية للتمثيل الطبقي، لعجز البورجوازية الصغيرة الاساسي عن أن تعطي نفسها أجهزة سياسية خاصة ومستقلة . وهكذا اجتازت الجيش التناقضات القائمة بين البورجوازية الصغيرة والبورجوازية بشكل مباشر أكثر بكثير من تناقضات البورجوازية والطبقة العاملة، وبرزت بواقع أن قمم الجيش أصبحت الممثلة السياسية المباشرة للبورجوازية ، وأقامت نفسها على نحو معقد مقام الاحزاب السياسية الملقاة أو المحظورة . مما عزز أكثر ايضاً انفلاقات هذه القمم عن المراتب الأخرى ، بالإضافة الى تحديداتها الطبقي ، اي اي تبرجها .

تضاعفت التناقضات الداخلية بين البورجوازية/البورجوازية الصغيرة بتمفصلها حول تناقضات الكتلة الحاكمة . وكان لتحرك موقف شطر كبير من البورجوازية الصغيرة نحو معارضة معلنة ضد الانظمة العسكرية أن أصاب مباشرة بعض مهساد الجيش ، فاتجهت نحو كره النظام أو انها اتجهت نحو معارضة معلنة بهذا الشكل وذاك . ففي اليونان كانت حركة نقباء جيش الشمال وبعض المراتب المتوسطة والدنيا من الطيران والبحرية الذين أبدوا البيان الرسمي للقادة والامراء ضد الطغمة العسكرية . وفي البرتغال ، كانت حركة القوات المسلحة ، انما بشكل مختلف جداً بالتاكيد .

في الواقع ، ان حركة القوات المسلحة ، المنقسمة على نفسها جداً ، هي حركة في شطر كبير منها ، حتى الآن، راديكالية واضحة يسارية للبورجوازية الصغيرة أكثر منها حركة تمثل مواقع الطبقة العاملة . تشير الى ذلك دلائل عديدة : فالبرنامج الاقتصادي الأخير لحركة القوات المسلحة ، الذي هو أبعد من أن يكون استدراكاً لتغيرات « القطع » البنيوية ، هو من نموذج مناهض للاحتكار . وتنفذ السياسة الاقتصادية فعلاً تحت رعايتها حتى الآن . ويبدى جانب من حركة القوات المسلحة حذراً لا جدال فيه تجاه حركات شعبية غير تلك الحركات التي

ساندت مبادرتها مباشرة ، والتي هي أبعد من أن تتعلق بالحركات «اليسارية» المعروفة وحدها . ولا بد لنا مع هذا من أن نذكر هنا، كدلالة بسيطة أيضا ، برنامج حركة القوات المسلحة الذي يتحدث عن خدمة «مصالح الطبقات الكادحة» والمرسوم - القانون الصادر في ٢٧ آب ١٩٧٤ الذي اتخذ بعد تنحية بالما كارلوس عن السلطة وفي عهد غونشالفس ، عضو لجنة تنسيق القوات المسلحة ورئيس الوزراء . وهو نافذ المفعول رغم أنه لم يكن (أو ليس ممكنا أن يكون) أبدا مطبقا ، إذ يفرض حدودا جائرة على حق الاضراب . ويجعل بوجه خاص مدة سبعة وثلاثين يوما ملزمة التقيد بها كحد أدنى لفترة بداية نزاع العمل وعلان الاضراب . ويحدد بوضوح أن الاضرابات التي لا تتقيد بأحكام القوانين أو تستهدف تغيير عقد جماعي للعمل تعد غير مشروعة ، ككل الاضرابات المعلنة لغايات سياسية (لازمة قديمة مبتذلة) أو دينية ، وكذلك اضرابات التضامن مع الفروع والمهن ، «والتوقف الافرادي عن العمل في قطاعات المؤسسة الاستراتيجية بقصد الاخلال بالانتاج» . ورغم أن النص يسمح باقامة فرق للمضربين، يحظر مع هذا المضربين من اخلال اماكن العمل ويسمح لرؤساء المؤسسات التي تعلن فيها اضرابات غير مشروعة بإغلاق المصانع في وجوه العمال . لا شك أبدا أن المسألة ليست مسألة نص كان بالاتفاق مع البورجوازية الداخلية ، وأن شبح نشاط جماعة «غريميوس» في الشيلي ليس في شيء من هذا . ومع ذلك فإن هذا النص ، الذي يظهر بجانبه حتى دستور كرامنليس في غاية التحرر ، لم يكن ممكنا من غير علاقة معقدة لشطرها من حركة القوات المسلحة ومواقف البورجوازية الصغيرة . ويمكننا أن نسجل دلائل أخرى : موقف «الكويكون» الغامض والمتحذر من الحركات المطالبة للطبقة العاملة وحركات «سانثامينتسو» من الاسفل . وواقع أن حركة القوات المسلحة اذا كانت قد اظهرت تحركا أكيدا وملحوظا وانفتحت على صفوف الضباط، فقد ظلت في جوهرها منغلقة على الضباط الاحتياط الذين استدعوا الى الخدمة والجنود ، الخ.

وموجز القول ، في الفرص التي خلفها الجيش لقلب النظامين في اليونان والبرتغال ، تجد التقاء بين قطاعات ممثلة لمواقف البورجوازية الداخلية والبورجوازية الصغيرة تجاه النظام . كان اذن تحالفا بين هذين القطاعين من الجيش نفسه ، في اليونان والبرتغال ، حيث يستمر هذا التحالف ، كيفما كان ، رغم عدم استقراره المتميز حتى الآن . ويتموضع الآن ، من ناحية ، بين جانب طبقي (نزعتة « مهنية ») ، وهم عدد من الضباط المتقربين الى الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي البرتغالي ، الخ) يتبع الرئيس غوستا غومش وحركة القوات المسلحة ، ومن ناحية ثانية ، حركة القوات المسلحة نفسها ، المتموضعة بين المجلس الاعلى الذي يضم بعض المتعاطفين السابقين مع سبينولا عضو حكومة السلام الوطني العسكرية (وبين هؤلاء المتعاطفين الميدا برونو وماريو مونجه ، اللذان كانا في السابق من أنصار سبينولا النشيطين ولا يزالان عضوان بارزان في حركة القوات المسلحة) ولجنة التنسيق (وفيها غونشالفس وكارفالو ، الخ) الاكثر راديكالية . وهي لجنة ، في مستوى المجلس العام لحركة القوات المسلحة ، تمثل مواقف قرابة ٤٠ ٪ من النواب الميالين اليسى سياسة معادية للرأسمالية . ومن الواقع الجدير بالملاحظة ان التوسع الراهن لحركة القوات المسلحة داخل الجيش البرتغالي لا يعني فقط ، او بكل بساطة ، راديكالية هذا الجيش كله . اذ يرافقه ايضا ان هذا التحالف النزاعي في الجيش يتوضح اكثر فاكثر داخل حركة القوات المسلحة بقدر ما تنزع الى ان تصبح البنية المسيطرة في الجيش . وموجز القول ، ان هذا التحالف داخل الجيش البرتغالي يبلور في نطاق كبير وحتى الآن (ذلك اننا نشهد بلا جدل راديكالية شطر من حركة القوات المسلحة متلازمة مع انفتاحها التقدمي نحو القاعدة) استقطاب شطر كبير من البورجوازية الصغيرة نحو البورجوازية الداخلية ، في عملية قلب النظام .

يتيح لنا التحليل الذي قمنا به الآن ان نستخلص درسين :

أ - يمكن للجماهير الشعبية أن تجد داخل الجيش والأجهزة الأخرى ركائز حقيقية وحتى حلفاء لها في صراعها ضد الأنظمة الديكتاتورية . وهذا يستتبع من جانبها طبعاً أن تنتهج سياسة لا تدمج فيها، ومن غير شكل آخر للقضية ، العسكريين كلهم كتلة واحدة ، ومجموع عناصر الأجهزة الأخرى في الدولة أيضاً ، فتعتبرهم العدو . ففي الجيشين اليوناني والأسباني ، اللذين اشتركاً مع هذا في الحروب الأهلية الدامية ضد الجماهير الشعبية ، كان الشعار الذي تغلب تدريجياً في منظمات اليسار : « صلح وطني على أساس الاستقلال الوطني » ، مما أسهم بحد كبير في إبراز الانقلابات في صفوفهما .

ب - تحدث الانفلاقات داخل الجيش بشكل معقد جداً بسبب تنظيمه الخاص وعلاقاته الأيديولوجية - السياسية مع ممثلي مختلف الطبقات . وعلينا أن نحترس من الصور التبسيطية : صور القمم المؤلفة كتلة لصالح هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة ، كالبورجوازية الكومبرادورية والطبقة الأولى فارشية . والمراتب المتوسطة والدنيا التي تشكل كتلة لصالح البورجوازية الصغيرة . في الواقع ، تجتاز التناقضات الجيش شاقولياً من طرف لآخر . ويمكن أن توجد القواعد المؤيدة للجماهير الشعبية في الدوائر القيادية من البورجوازية الداخلية والمراتب الدنيا ، وأعداؤها الرئيسيون في القطاعات القيادية من البورجوازية الكومبرادورية والطبقة الأولى فارشية والمراتب الدنيا أيضاً . فإذا كنا نجد في الأغلب في المراتب الوسيطة والدنيا النوى الصلبة للقواعد المؤيدة للجماهير الشعبية ، علينا ألا ننسى أنه يمكننا أن نجد فيها الحراب المدافعة عن النظام القديم ، مثل كتائب يوانيديس من الشرطة العسكرية ، في اليونان ، المؤلفة من مجندين من أصل طبقي شعبي جداً . ويعود ذلك إلى طبيعة الانضباط الخاصة بالجهاز العسكري وانحراف اتجاه (التوالد النوعي مواقف البورجوازية الصغيرة في هذه المراتب . فبالنظر لطبيعة البورجوازية الصغيرة

الطبقية وانقساماتها و « تأرجحاتها » ، يصبح جانب منها راديكاليا باتجاه اليسار ، ويصبح جانب آخر راديكاليا لكنه « ينقلب » باتجاه اليمين . فينعكس ذلك كله على هذه المراتب، فكان ممكنا أن يشكل شطر منها قاعدة صدمة للتطرف الرجعي. يضاف الى ذلك ما وقع في البرتغال بوجه خاص حيث حدث مثل هذا الانعكاس في الجيش بين فرق من طبقات شعبية ريفية . فان شطر من هؤلاء قد استقطب نحو كبار الملاكين العقاريين عبر آثار العلاقات السياسية - الاجتماعية والايديولوجية الاقطاعية ، وبضغط من الكنيسة ، استمر في مساندته للنظام القديم . وما تزال حتى اليوم بعض مهاد من المجندين وصفوف الضباط من المراتب الدنيا تشبه الى حد كبير « حرس قصر فيرساي » في العهود الغابرة .

هكذا تعكس تناقضات الجيش الداخلية التناقضات الطبقية وتولدها ، لكنها تقتصر عليها ، كما انها من ناحية ثانية لا تقتصر على تناقضات الاجهزة الاخرى . ويتم توالد التناقضات الطبقية وهذه الاجهزة في الجيش بشكل نوعي ومتوسط باقتران الطبائع الخاصة لكل جهاز بوظائفها . وفي هذا الاطار تتموضع بعض عوامل التعقيد الاخرى في توالد التناقضات الطبقية في الاجهزة ولا سيما الجيش .

١ - أولا ، ان مختلف الطغم والزمير والعشائر ، الشكل الممتاز في ظل هذه الانظمة لانحراف التناقضات الطبقية ، تكتسب استقلالا ذاتيا نسبيا خاصا بالنسبة للطبقات المتصارعة. وتجاه عدم الاستقرار واختلال توازن العلاقات الطبقية المتوافقين مع الدولة الاستثنائية عموما ، تنكشف هذه عن سمات استقلال ذاتي نسبي خاصة بالدولة الرأسمالية . استقلال ذاتي نسبي، خاص هنا تجاه هذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة ، ضروري للدولة لتضمن التوازن غير المستقر في التسويات التي بنيت عليها هيمنة طبقة أو جزء من الكتلة الحاكمة على الطبقة أو الجزء الآخر منها ، وهيمنة مجموع الكتلة الحاكمة على الجماهير

الشعبية . وبحث هذه الظاهرة في موضع آخر ، في وضع
الفاشية بالضبط ، فأقتصر على الإشارة هنا على آثارها على
الأنظمة التي تهمنا : هذا الاستقلال الذاتي النسبي يحدد هامشا
من الاستقلال الذاتي لمختلف الأجهزة التي تجسده ولا سيما
الجيش ، ويتيح صراعا بين مختلف العشائر والزمر والتكتلات
التي لا تتطابق كلية وبشكل آلي ومباشر مع التناقضات الطبقية .
وبالنظر لأن الدور الهام يعود هنا الى الجيش في مقاوذة قيادة
الدولة الحقيقية (السلطة الحقيقية) ، يدور هذا الصراع حول
مصالح نقابية وامتيازات مختلفة : توزيع مداخيل مناصب الدولة
والارباح المادية المختلفة واقتسام النفوذ والقوة في الدولة ...
وتشبه هذه الخلافات بالتأكيد الخلافات القائمة في كل دولة
رأسمالية ، لكنها ترتدي حدة هائلة في الدولة الاستثنائية لما
فيها من استقلال ذاتي نسبي خاص بها .

ففي مثل هذه الحال اذا كان من الخطأ الاعتقاد ، كما
يخطئ بعض المؤلفين ، ان الجيش في هذه الأنظمة يحكم تبعا
« لمصالحه الخاصة » ، وبهذا يخضع لنفسه الطبقات المسيطرة
بالذات ، يظل مع هذا توالد التناقضات الطبقية في الجيش ،
بمختلف العشائر والزمر ، يتمفصل في الخلافات والصراعات
الثانوية التي أثارها هذه المصالح النقابية . مما يساهم من
ناحية في تعقيد هذا التوالد ، ويقوم من ناحية ثانية بدور
عامل في حدة التناقضات الداخلية في الجيش . وثمة مثالان
بليغا للدلالة ، ففي اليونان ، أدت سلسلة من التناقضات في
الجيش ، في ظل النظام الديكتاتوري العسكري ، الى تصفيات
واحالات على التقاعد في صفوفه بسبب ، بين غيره من الاسباب ،
تخمة بالمراتب العليا ومصاعب ترفيع الجيل الجديد من الضباط
(العقداء) الذين جندوا بوتيرة متسارعة اثناء الحرب الاهلية
(١٩٤٦ - ١٩٤٩) . وفي البرتغال ، كان حافز حركة القوات
المسلحة ضد النظام رجوة ارتكبتها حكومة كائتاتو تتعلق بمصالح
الضباط المحترفين النقابية ، باصدارها المرسوم - القانون

لتموز ١٩٧٣ الذي يسهل ادخال عدد كبير من المجندين والضباط المحترفين في صفوف الجيش ، وبحسب على نحو مختلف اقدمية المجندين والضباط المحترفين . وكان هؤلاء الآخرون قد عبثوا على أساس تقايي للدفاع عن امتيازاتهم ، فسرعان ما تأثروا بالمعارضة السياسية التي قادتها نواة من الضباط .

٢ - يرجع الى عامل آخر تعقيد انحراف التناقضات التطبيقية في جيش الديكتاتوريات العسكرية . فبقدر ما تنمو عملية استعاضة الجيش النسبية عن الاحزاب السياسية ، تتخذ ايدولوجية هذه الاحزاب أهمية متنامية . من المؤكد ان الجيش في كل دولة بورجوازية يقوم بالتوازي الى دوره القومي بدور ايدولوجي ، لكن هذا الدور ، في الاشكال الديمقراطية - البرلمانية ، يظل ثانويا عموما في تكوين الايدولوجية السائدة . وفي هذه الأنظمة التي تشغلنا ، ينمو هذا الدور الايدولوجي الى حد هائل ، كعملية متلازمة مع نمو دور الجيش القومي ، بسبب الفناء أجهزة الدولة الايدولوجية أي الاحزاب السياسية « البورجوازية » ولأن الجيش يصبح جهاز الدولة المسيطر ويقوم بالتوازي الى ذلك بمهمة تثبيت شرعية النظام .

ولذلك نتيجتان : أ - تتوالد التناقضات القائمة في الكتلة الحاكمة ، والقائمة بينها والجماهير الشعبية في الجيش عن طريق الاختلافات في الايدولوجية في جهازه . ب - هذا التوسيط للتناقضات التطبيقية يتجسد عن طريق الايدولوجية الداخلية الخاصة بالجهاز العسكري ، الشكل النوعي الذي ترتديه الايدولوجية المسيطرة في هذا الجهاز .

لنتوقف أولا عند النزعة القومية لدى الجيش . للايدولوجية القومية أهمية كبيرة في الجهاز العسكري ، بسبب ، من غيره من الاسباب ، لدوره الخاص في تأليف الدولة الوطنية البورجوازية ، وفي عملية الثورة الديمقراطية البورجوازية

وتنظيم « الوحدة الوطنية » . ونحن نعرف التباسات وتحولات النزعة القومية لديه . ففي المرحلة الأمبريالية ، أخذت تدريجيا في البلدان المسيطرة صورة رجعية واضحة للغاية في هذا الجهاز ، في حين اتخذت في البلدان الخاضعة صورة تقديمية بحوافز مطالب « التحرر الوطني » . وأكثر ما يهمنا النزعة القومية في مرحلة الأمبريالية الراهنة في البلدان الأوروبية ولا سيما البلدان التي تهمنا هنا . أقول بإيجاز ، من واقع التبعية الجديدة للبلدان الأوروبية تجاه أمبريالية الولايات المتحدة المسيطرة ، يمكن في الوقت الراهن أن يكون للنزعة القومية شيء من طابع تقديمي - وهذا أمر جديد - ليس فحسب في البلدان التي لا تعود إلى منطقة العالم الثالث أو البلدان « النامية » التقليدية ، لا بل حتى تلك التي تشكل جزءا من مجال البلدان المسيطرة . ولنتذكر شيئا من الصور التقديمية في فرنسا المتمثلة في النزعة القومية الديفولية . مما ينطبق أيضا على البلدان التي تهمنا . هذه البلدان ، رغم كونها ليست من بلدان المنطقة المسماة « نامية » ، وتعمل محطة انعاش ، كاليونان والبرتغال ، لاستغلال القارة الأفريقية ولا سيما من قبل البلدان المسيطرة ، فهي مع ذلك تتميز بتبعية متميزة لمراكز الأمبريالية .

فمن المفيد أن نلاحظ التحرك الأيديولوجي القومي في الجيوش اليونانية والإسبانية والبرتغالية . في المرحلة الأولى ، بالنسبة للبرتغال وإسبانيا ، الممتدة من القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين ، وبالنسبة لليونان في مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٣٥ تقريبا ، كان لهذه الجيوش دور إيجابي في الأغلب ، تتدخل علانية في عمليات من نموذج ثوري ديمقراطي بورجوازي ، بواقع نزعة قومية تقديمية . وفي المرحلة الثانية ، التي تمخضت عنها الحروب الأهلية في إسبانيا واليونان والحرب الباردة ودور حلف الأطلسي ، الخ . ، اتخذت هذه الجيوش بجد كبير وبأشكال مختلفة منعطف أيديولوجية قومية أمبريالية

رجعية متطرفة . وفي المرحلة الراهنة ، المتطابقة مع تبعية هذه البلدان الجديدة ، كانت بعض قطاعات من الجيش ، لا سيما في اليونان والبرتغال ، قد شهدت تدريجيا ، بشكل مضطرب بالتأكيد ، مولد صورة قومية تقدمية تنبعث ثانية تحت شكل جديد يتميز بمطالب الاستقلال والسيادة الوطنية تجاه قطاعات أخرى ودوائر قيادية ظلت متشيعسة لأطلسية رجعية الى حد شرس (راجع الشعوب اليونانية والاسبانية والبرتغالية «أمهات» «الفرب المسيحي») . لبثت منظمات اليسار وقتا طويلا تبخس قيمة مولد هذه النزعة القومية الجديدة المضطرب . لن اعطي مثالا عن ذلك غير انسحاب اليونان من الحلف العسكري لحلف الأطلسي ، الذي أثار صدى طيبا في الجيش اليوناني . وإذا كان لموقف الأميركيين الباع الطويل في القضية القبرصية ، فلا ننسى ان الخلافات بين « الأطلسيين » و « الاستقلاليين » (بل حتى « أنصار العالم الثالث ») كانت مستمرة طوال عهد العقدا .

ان ما يهم ان هذه المطالب بالسيادة والاستقلال الوطني كانت ، من ناحية ، قد استغلتها البورجوازية الداخلية بمهارة وخدمت مصالحها في تناقضاتها مع البورجوازية الكومبرادورية . استغلتها بمهارة ، لأن المصالح الخاصة لهذه البورجوازية الداخلية هي أبعد من أن تكون متفقة مع استقلال ذاتي وطني فعلي تجاه كل تبعية أجنبية ، بما فيها السوق المشتركة . ومن ناحية ثانية ، ان هذه المطالب لبعض قطاعات من الجيش اليوناني والبرتغالي كانت متفحمة ، بحد ما ، مع المطلب الحقيقي في « التحرر الوطني » للبورجوازية الصغيرة التي أصبحت راديكالية وجماهير الفلاحين والطبقة العاملة التي أصبحت بروليتارية في هذين البلدين . ومختصر القول ، بوساطة صورة هذه النزعة القومية الأساسية حدث في هذين البلدين انحراف تجاه مواقف الطبقة البورجوازية الداخلية والطبقات الشعبية داخل الجيش ، وفوق ذلك جاء يتطعم تمرير كرامة الجيش البرتغالي الوطنية

في الحروب الاستعمارية وتمريغ كرامة الجيش اليوناني الوطنية في القضية القبرصية. وهذا ما يفسر ان تمريغ الكرامة الوطنية لم يثر تمردا يؤدي الى « حرب صليبية غربية » من نموذج تمرد منظمة الجيش السري في فرنسا بعد حرب الجزائر .

بيد ان ذلك لم يحدث من غير نتائج والتباسات خطيرة بسبب طبيعة النزعة القومية . كانت هذه الجيوش قد جبلت في روح الحرب الباردة وحلف الاطلسي ، يضاف الى ذلك عقايل الحرب الاهلية في اسبانيا واليونان ، ولهذا اقترنت هذه القومية « بمعاداة للشيوعية » عميقة حتى انها اخذت معنى أوسع : « شيوعيون = أعداء القومية » . وبحيث ان القطاعات الوطنية « التقدمية » في الجيش كانت كثيرا ما تحفزها حركة واحدة في وقت واحد ، اهتمامها بالاستقلال الوطني ومعاداة الشيوعية معا . ويحس بذلك ، خلف المظاهر ، في قطاعات « تقدمية » من الجيش البرتغالي . وأكثر من ذلك ان مطالب الاستقلال الوطني لدى بعض القطاعات تتحد في الاغلب مع نزعة قومية توسعية عدوانية ، فتثير مظاهر ايدولوجية ملتبسة جدا . وأشير هنا فقط الى ما عرف ، خلافا للاصول ، بالنزعة « الخادافية » في الجيش اليوناني الميالة بشدة الى منظمة « اينوسيس » (الاتحاد مع اليونان) وتدخلها في قبرص ضد مكاريوس ، وهي أبعد من أن تكون نزعة أطلنسية في هذا الجيش ، علما بأن الانقلاب الذي حدث ضد مكاريوس كان في قممه قد هيأته المخابرات المركزية علانية .

وأخيرا ، ثمة سمة أخرى قامت بدور بشكل مفارق في انظمة هذه البلدان ، وهي النظر الى الجيش بصفته الدعامة للحفاظ على « الأمن » وليس بمعناه القومي فحسب . وقامت هذه السمة بدور مفارق ، سمة أضفيت على الجيش بصفته لحيمة بناء النظام الديكتاتوري والحفاظ عليه ، فأسهمت ، مع الزمن ، بكرة قطاعات من الجيش للنظام الديكتاتوري . وفي الواقع ، اظهرت هذه الانظمة عجزا عن تغيير نفسها في وقت

كانت تحتد فيه التناقضات والأزمات السياسية ، بحيث ان وجودها أخذ تدريجيا يظهر لقطاعات بكاملها من الجيش خطرا على استمرار الدولة والوحدة الوطنية ، مما خلق شروط تفجير عام . كان لهذه العوامل أهميتها الشديدة حتى بين قمم من الجيش التي راحت تكره النظام . بيد انها هنا أبرزت حدود قلب النظام والتباساته . أولا ، أصبح واضحا ان هذه القطاعات لم تمش ضد النظام الا بشرط (لا بل كي) ان يكون « استمرار الدولة » مصانا بالحدود المقررة للتغيرات الديمقراطية والتصفيات . وشيء آخر واضح أيضا ، ان بعض هذه القطاعات كانت من جانبها وفي حقبة الانتقال على الأقل ، تتوقع نجاح منظمات الجماهير الشعبية السياسية ، لا سيما الاحزاب الشيوعية ، كعوامل « للامن » والحفاظ على الصراع الشعبي بحدود « معقولة » ، وبذلك اتصلت هذه القطاعات بأهداف البورجوازية الداخلية . وخير معرفة بهذا الشأن وضع البرتغال ، فما حدث فيها كان أبعد من أن يتعلق بعسكريين من أمثال سبينولا . فنجد هنا وضعاً كان ملتبساً متفجراً بلا ريب .

بيد ان تناقضات هذه الأنظمة الداخلية لم تكن متعلقة بالجيش فحسب ، اتما أيضا ، وبدرجات مختلفة ، بالغالبية العظمى من الاجهزة وفروع جهاز الدولة القومي واجهزة الدولة الايديولوجية . ان المبادئ نفسها التي سيطرت في التحليل السابق لتناقضات الجيش الداخلية يمكن ، بعد تغيير ما يجب تغييره ، تطبيقها في تحليل هذه الاجهزة ، اي تناقضات الكتلة الحاكمة وتناقضاتها مع الجماهير الشعبية ولا سيما الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة ، والعلاقات التمثيلية المعقودة مع غياب الاحزاب السياسية ، بين قمم هذه الاجهزة والكتلة الحاكمة ، كالقضاء والادارة والكنيسة والصحافة والطباعة والجهاز المدرسي والجهاز النقابي الحرفي ، الخ ، من ناحية ، والجماهير الشعبية ولا سيما البورجوازية الصغيرة والمراتب

المتوسطة والدنيا ، من ناحية ثانية ، وانحراف اتجاه هذه التناقضات المعقد عبر الطبائع الخاصة والايديولوجية الداخلية والمصالح الحرفية الخاصة لعناصر كل من هذه الأجهزة. واضرب بعضا من الامثلة على ذلك .

١ - لننظر أولا في تناقضات الجهاز الديني ، الكنيسة الكاثوليكية ، الهامة خاصة في البرتغال واسبانيا ، والتي أدت في اسبانيا الى تغير حقيقي في موقف شطر كبير من هذا الجهاز تجاه نظام فرانكو . ترجع هذه التغيرات بالتأكيد الى سياسة الفاتيكان في الأعوام الأخيرة « بتبني المواقف التقدمية » ، بيد ان ما يهمنا أكثر هنا هي أسبابها الداخلية في اسبانيا والبرتغال . كانت الكنيسة ، شأنها في العديد من البلدان الأوروبية ، في عملية تنمية الرأسمالية ، وبصفتها جهاز الدولة الايديولوجي ، تؤلف الحصن الرئيسي لتنظيم كبار الملاكين العقاريين السياسيين في الدولة . فكانت في هذا الإطار تشكل جزءا آخذا في بناء هذه الأنظمة والحفاظ عليها في اسبانيا والبرتغال ، التي كان عمادها الاوليفارشية القائمة على كبار الملاكين العقاريين والبورجوازية الكومبرادورية .

ففي علاقات « مراتبها الطبقية » وقممها مع الكتلة الحاكمة، كان تقليص مكانة الزراعيين الاقتصادية وانحسار وزنهم السياسي في الكتلة الحاكمة ، أول سبب لكره نسبي من جانب هذه القمم لتلك الأنظمة ، ولا سيما في اسبانيا حيث كان انحسار كبار الزراعيين أكثر وضوحا منه في البرتغال . وكانت مثل هذه العملية مماثلة لتلك العملية التي اتبعتها الكنيسة الكاثوليكية في عهد الفاشية الإيطالية . يضاف الى ذلك انعكاس تسوية جديدة، في القمم الكليريكية ، أخذت تبرز خطوطها الأولية بين البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية السداخية (أوبوس ديبى) . أما المراتب الدنيا والمتوسطة من الكنيسة فقد تأثرت مباشرة بتصاعد كفاح الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة في المدن ، وبكره جانب كبير من الفلاحين

الفقراء والمتوسطين للأنظمة بسبب تحول الأرياف إلى بروتاريات. وتجلّى ذلك عبر أيديولوجية هذا الجهاز الخاصة ، باستبداله « المسيح الفقير والبروتاري » بـ « المسيح الملك » إنما بشكل معقد ، فبعض أفراد من المرتبة الدنيا في هذا الجهاز ، لا سيما خوارنة الريف البرتغال ، ظلوا في عداد العناصر المحافظة جدا. ومهما يكن ، أدى استمرار شطر من الجهاز الديني بتأييده للأوليغارشية في إسبانيا إلى انشقاقات عميقة بحيث يمكننا أن نتساءل فيما إذا كانت هنالك كنيسة الآن فعلا الآن . ولذلك أهمية شديدة لهذه الأنظمة بالنظر لأن الجهاز الديني يؤلف أحد القطع الأساسية في أجهزة الدولة الأيديولوجية .

كانت هذه العملية مختلفة في اليونان . فمنذ زمن طويل، لم يكن للجهاز الديني (الكنيسة الأرثوذكسية) غير دور ثانوي في اليونان ، بما فيها أريافها ، بسبب ، بين غيره من الأسباب، إلغاء الملكية العقارية الكبرى بسرعة منذ مطلع هذا القرن ، التي كانت فضلا عن ذلك محدودة نسبيا في اليونان . وأخفقت محاولة العقلاء الضارية كل الإخفاق لدفع الكنيسة إلى القيام بدور أيديولوجي هام . ولقدان مركز كالفاتيكان ، نجحت الطغمة العسكرية نسبيا ، بتدخلاتها الشرسة ، باستبدال شطر كبير من الأساقفة ، لا سيما أسقف أثينا ، بعناصر طيبة لها ، غير أن الكليريكية من المرتبة المتوسطة والدنيا ، القريبة جدا إلى الشعب وكفاحه منذ زمن طويل ، وأكدت ذلك في مقاومتها للغزو النازي ، ظلت في مجموعها متمردة على الديكتاتورية . وذلك ما يفسر خلق تناقضات متفجرة من جراء تدخلات الطغمة العسكرية في الجهاز الديني ، وولدت هذه التناقضات بلبلة لا توصف بالضبط ، أسهم شطر منها (بحد متواضع) في تدهور النظام .

ظهرت تناقضات داخلية مماثلة لتلك التناقضات في الإدارة « البيروقراطية » لدولة هذه الأنظمة ، الجهاز الذي قام بدور

هام جدا فيها . لا أريد هنا أن أكرر الملاحظات السابقة ، فأشير الى العناصر الأصلية في هذه التناقضات .

أولا ، تتوضح تناقضات الكتلة الحاكمة في قمم الجهاز الإداري بشكل مشوش خاصة ، بسبب الايديولوجية الجديدة المسيطرة في هذا الجهاز في مرحلة الامبريالية الراهنة . اذ تنتقل الايديولوجية المسيطرة من الحقل السياسي - القضائي (الذي يجسد الارادة العامة والحريات العامة) الى حقل الايديولوجية الاقتصادية ، لا سيما تحت شكل الحكم الفني (تيكنوكراتيسم) ، ولا سيما الحكومات الفنية في الانظمة الفرانكية واليونانية والكاثنتانية . فأتاح هذا الحكم الفني ، بعدم تسييسه الظاهر ، المساندة المباشرة والشديدة لقمم ادارة الدولة في انظمة أسهمت بفعالية في التبعية الجديدة لهذه البلدان للامبريالية ، المترافقة مع تصنيعها المتسارع . ووجدت هذه القمم في النظام عوامل ممتازة « للتقدم التقني » و « الحدثنة » (« الانمائية ») . كان لا بد من وقت لتظهر التناقضات المتلاحمة مع عملية هذا التصنيع بشكل راح يتضح أكثر فأكثر بحيث ان جانبا من القمم أخذ أبعاده من النظام ، بسبب مسألية الحكم الفني في الأغلب ، واعتبره ، منذ البداية ، « غير ناجع » بكل بساطة . وكان لوعيتها تدريجيا لتبعية النظام للراسمال الاجنبي تأثير واسع على نمو التناقضات بين البورجوازية الداخلية والبورجوازية الكومبرادورية .

أما بالنسبة للتناقضات التي نشأت بين قمم هذه الادارة ومراتبها المتوسطة والدنيا ، فيمكننا أن نضيف سببا آخر يظهر مفارقا : المحاولات التي قامت بها هذه الانظمة « لعقلنة » سير الهيئة البيروقراطية . فكانت عملية متناقضة . بنيت هذه الانظمة على أساس تحكم انضباطي صارم بالادارة بتسييرها « البيروقراطي » المركزي البالي ، فكانت عاجزة عن اصلاحها بعمق ، اصلاح ضروري « لانماء التنمية » الخاص بمرحلة التبعية الجديدة . مما أسهم في ابراز تناقضات عملية التصنيع

التبعي وأثار من ناحية ثانية عداء البورجوازية الداخلية . ومع هذا ، قام النظام بمحاولات محدودة ، لا سيما في اليونان واسبانيا ، لعلاقاته مع هذه البورجوازية . كانت هذه المحاولات، التي أدانتها الطبقات البيروقراطية لتجديد « النخب الإدارية » ، متطابقة بالتأكيد مع محاولات تقوية التحكم السياسي بالإدارة بوضع أناس موثوقين كل الثقة في المناصب الحساسة ، لكنهم لم يبرهنوا على هذه الضرورة الحقيقية « للعقلنة » ، أي تكييف إدارة الدولة في مرحلة الأمبريالية الجديدة ، بجعل جهاز بكامله « حكومي فني - كلياني » مؤسسيا . وأدانت هذه العملية مباشرة سلسلة بكاملها من الامتياز النقابية لمؤسسة بيمتنتوم التقليدية ، وهي ملجأ طفيلي قديم لأطفال الفلاحين وصفار البورجوازيين الذين تحولوا الى بروليتاريا تجاه التعطل المستوطن ، وأبرزت في الوقت ذاته تناقضاتها مع النظام . فكانت بذلك عملية استحالة حديثة الدولة ، السائرة أيضا ، كما نعرف ، في بلدان أوروبية أخرى بأشكال ونسب مغايرة .

وأخيرا ، لا بد وأن تذكر الآثار التي انعكست على عناصر الإدارة التي ظلت متشربة بإيديولوجية « المصلحة العامة » من جراء سلب البورجوازية الحقيقي والدوائر القيادية في هذه الأنظمة « الصرفة والقاسية » لمساعدات الدولة المالية . إذا كانت السرية والرقابة المضروبة على سير هذه المساعدات قد شجعت هذه المحاولات وحالت دون معرفتها بحد ما ، فقد أثار انتشارها مع الزمن زلازل حقيقية في الإدارة ، لا سيما وأن هذه الأنظمة كانت تعطي نفسها باستمرار صورة تجسد « النزاهة » تجاه « فساد » السياسيين و « رشايهم » ، مثل قضية ماتيزا في اسبانيا وفضائح استيراد اللحوم الفاسدة في اليونان .

٣ - كان الجهاز المدرسي ، وفي المكانة الأولى الجامعات ، تجتازه أيضا تناقضات شديدة جدا بين قمم مـلاكه التعليمي ومراتبه المتوسطة والدنيا . وترجع في جوهرها الى التصاعد العجيب لكفـساح الطلاب والمثقفين ، وتأثرت به ، في حالات

استثنائية حقا ، بعض عناصر قمم هذا الجهاز . تتكشف هذه الظاهرة عن تماثلها بما يجري في بلدان اوروبية اخرى ، غير ان خاصيات جعلت التناقضات الداخلية اشد حدة هنا ، لا سيما بنية الجامعات الشبه اقطاعية في هذه البلدان ، التي لا يرجع تاريخها الى الديكتاتوريات فقط ، لسبب آخر ، فهي ترجع الى ابعد من ذلك . كانت هذه البنية متزامنة مع فقدان مثقفين عضوين لبورجوازية ضعيفة كما في اليونان ، او مندمجة الى حد وثيق بالاوليغارشية الزراعية بتأثير قوي من الكنيسة كما في اسبانيا والبرتغال ، بحيث ان الاصطلاحات البورجوازية « الليبرالية » قبل عهود الديكتاتوريات لم تؤثر اطلاقا بالجهاز الجامعي . وبحكم التصفيات المتلاحقة ، لم تعمل الديكتاتوريات التي تهمنا الا على تقوية الديكتاتورية الارهابية الحقيقية ، النقاوية والثقافية ، للاساتذة (الكاتيدراتيكوس في اسبانيا) وتسلطها على مجموع الملاك التعليمي . يضاف الى ذلك من ناحية آثار تصاعد البورجوازية الداخلية في قمم الأجهزة الجامعية ، وتحول بعضها الى « ليبرالية » من قائمة الحكم الفني ، ومن ناحية ثانية ، ولا سيما في اسبانيا ، بعد التغيرات التي طرأت على موقف الكنيسة ، أصبحت بعض مؤسسات التعليم العالي التابعة لها ، لا سيما الجيزويتية ، اكثر ليبرالية من مؤسسات الدولة .

٤ - أخيرا ، ظهرت تناقضات داخلية هائلة ، لأسباب مماثلة ، في سلسلة من الأجهزة الاخرى . ظهرت هذه التناقضات في هيئة القضاء ، في اليونان ، وفي اسبانيا مؤخرا ، والقضاة المدنيين تجاه الدور المستمر للقضاء والمحاكم العسكرية ، وتجاه « الطفيان » ايضا المتميز في النظام القضائي لهذه الانظمة الذي انتهى ، مع الزمن ، بصدم الشرعية القانوني للقضاة . ونشير هنا بوجه خاص الى الدور الطبيعي الذي قام به تدريجيا كفاح هيئة المحامين في سنبل الحريات .

في الصحافة ، ظهرت فيها التناقضات بسبب تغير آراء

هذه الأنظمة باستمرار حول رفع الرقابة عنها ، ويرجع ذلك ، بالإضافة الى كفاح المثقفين من أجل الحريات ، من كتاب وصحفيين ، الخ. . ، بوجه أخص الى ان البورجوازية الداخلية كانت غالبا ما تتجه الى هذا الجهاز لتجد فيه قواعد لتنظيمها السياسي المستقل ، ويتضح هذا الوضع في اسبانيا واليونان . وكان دور الصحافة والنشر هنا مماثلا للدور الذي كان لهما تجاه البورجوازية في صراعها ضد الارستقراطية العقارية والأنظمة المطلقة في العهود التي سبقت الثورات الديمقراطية البورجوازية في أوروبا .

أما في الجهاز النقابي المهني ، الذي كان في أزمة وتنظيم جديد مستمر ، فترجع التناقضات فيه الى كفاح الطبقة العاملة وتواصل المناضلين اليساريين فيه ~~والمناضلين~~ مختلف اجزاء الكتلة الحاكمة تجاه الطبقة العاملة

وترجع في جهاز الدولة الاقتصادي مباشرة الى التناقضات القائمة بين البورجوازية الداخلية (وتتمثل في بعض الصور ، الملائمة لهذه البورجوازية ، السياسة للمعهد الوطني للتصنيع في اسبانيا ، وسياسة ر. مارتينس التي انتهت في البرتغال عام ١٩٧٢ بالقانون - الاطار فومينتو اندوستريال ، الذي لا يطبق بحد واسع ، وسياسة بعض الوزراء الفنيين في جهاز التخطيط في اليونان) والبورجوازية الكومبرادورية . تناقضات تبلورت، مع غيرها ، في سياسات متباعدة تجاه التوظيفات الاجنبية .

ان ما يجب ان تأخذه ، هو ان هذه التناقضات التي كانت قائمة في أجهزة أنظمة الديكتاتوريات العسكرية لم تكن لها الآثار التي وصفناها ، في اطلاق عملية قلب هذه الأنظمة ، الا نتيجة لتكديسها وتكثيفها . وكان لدى هذه الأنظمة من الوسائل القوية، وبما تتميز به من طغيان ، ما يمكنها من ازالة التناقضات حين تبرز لها بشكل منعزل ، بالتحكم البوليسي ، على الاقل ، بتجنيد عناصر الدولة والتصفيات المتدرجة المتلاحقة المستمرة.

بيد ان هذه التدابير الارهابية ، اضافة الى انها تبرز تلك التناقضات بشكل أكثر مع الزمن ، لا تفيد في شيء في ظروف أزمة النظام حيث تتكدس تلك التناقضات وتتكثف . وفي مثل هذه الحال ، لا يستطيع النظام ، لتجرده من قاعدة جماهيرية ، أن يسمح لنفسه ، تجاه تصاعد الكفاح الشعبي ، أن يلجأ الى تصفية مركزة قد تؤدي الى فوضى شاملة في الدولة ، فيها مجازفة بادانة النظام الرأسمالي .

انهي هذا التحليل لتناقضات الانظمة الديكتاتورية العسكرية باعتبار يحدد بدقة آخر نقطة في الفارق بين هذه الانظمة والانظمة الفاشية بحصر المعنى . ان التناقضات لا تتجلى في كل جهاز فحسب ، انما في علاقات كل جهاز بالاجهزة الاخرى ايضا . ويحدث ذلك في الاجهزة الفاشية ايضا ، انما يفارق هام يرجع الى الدور المحدد للايديولوجية الفاشية ، اذ تنجح هذه ، في نطاق ما ، بترسيخ تلاحم مختلف الاجهزة التي تتشرب بها بعمق . وعلى اساس هذه الايديولوجية ، تعد الانظمة الفاشية جهازا ، الحزب الفاشي ، يعمل ، بالتوازي الى التحكم البوليسي دوما ، كجهاز « يغطي » تقريبا الاجهزة الاخرى ويحافظ على التلاحم ، اضافة الى دوره تجاه الجماهير الشعبية ايضا .

لا شيء يشبه ذلك في الانظمة التي تهمننا . فهي خالية من تلاحم الاجهزة الديمقراطية - البرلمانية التي تسير من غير أن تكون كتلة آحادية الحجر ، لتطابقها مع سير الهيمنة الطبقية العضوي في داخلها ، لكن هذه الانظمة لا تملك هذا الجهاز الموحد لمجموع الاجهزة المؤسسية التي يتألف منها الحزب الفاشي .

وهكذا ، فبتأثير تمرکز السلطة المؤسسي ، تبلور ايضا مع الزمن ، التناقضات الطبقية والتناقضات القائمة بين مختلف مصالح أفراد كل جهاز المهنية والتناقضات القائمة بين الاجهزة

الايديولوجية الداخلية الفرعية التي تبرز كل منها ، تناقضات شديدة الأهمية بين الأجهزة المختلفة ، بين الجيش والأجهزة الأخرى : الجيش / الإدارة ، الجيش / الجامعة ، الجيش / الصحافة ، الجيش / القضاء . وبين الإدارة والأجهزة الأخرى : الإدارة / الجامعة ، الإدارة الصحافة ، الإدارة / القضاء . وبين الكنيسة والأجهزة الأخرى ، الخ .. يضاف الى ذلك التناقضات الداخلية لكل جهاز ، اذ تبرزها وتجعل الديكتاتوريات العسكرية أشد تعرضا للعطب من الأنظمة الفاشية ، لسبب رئيسي ، هو الفرص المتاحة للجماهير الشعبية لتستغل التناقضات . كان فقدان التلاحم الذي تميزت به الايديولوجية - السياسية بين مختلف أجهزة الديكتاتوريات العسكرية هو الذي سهل الى حد مدهل توظيف المناضلين الشيوعيين في الجهاز المهني النقابي في النظام البرتغالي ، ويمكننا أن نشير هنا أيضا الى وجود مناضلين يساريين في الجامعة الاسبانية تزداد أهميته باستمرار.

حاولت الديكتاتوريات أن تصلح مثل هذه الأمور بوسائل عديدة ، وذلك ما شكل سببا ضافيا لوجود جماعات وتكتلات مختلفة ضمت عموما عناصر قيادية من مختلف الأجهزة حاولت أيضا أن تجعل من نفسها مراكز تلاحم بين الأجهزة . وظهرت بالتوازي الى ذلك أشكال أخرى . ففي اليونان مثلا ، لوحظ وجود ضباط من الجيش العامل ، أو قادة متقاعدين في الاغلب ، في مختلف المناصب المتحركة بكافة الأجهزة . غير أن مثل هذه الوسائل محدودة النجاعة اذا قيست بالنسبة للدور الذي يمكن أن يقوم به ، بهذا الصدد ، حزب فاشي حقيقي . فمن ناحية ، بسبب الصراع المعلن الذي تخوضه فيما بينها مختلف التكتلات والزم من غير أن تكون مندمجة بشبكة تنظيمية خاصة ، ومن ناحية ثانية ، بسبب المصاعب التي تلقاها ، لفقدان ايديولوجية موحدة ، عناصر من جهاز (الجيش) في مناصب الأجهزة الأخرى التي تتحكم وتمسك دوما ، حتى في الدوائر القيادية ، بأجهزتها الفرعية الايديولوجية الخاصة . مثال ذلك ، كان

تعيين حكام عسكريين حقيقيين على رأس الجامعات اليونانية
قد صدم بعمق العديد من أعضاء قممها ، محافظين تماما ، ان
لم يكونوا رجعيين فضلا عن ذلك .

وبالاجاز ، في اطار أزمة نظام ، لا يمكن لتحكيم دقيق ،
للنزاعات الداخلية تقوم به القمة النهائية المنطوية على تمرکز
السلطة ، أن يسير مع فقدان تنظيم كالتنظيم الفاشي . هذا
التحكيم الذي هو أبعد من أن يكون مبنيا على ما يسمى
« بالسلطة اللدنية » « لزعيم مرسل من العناية الالهية » ،
يفترض تجسيده بـسيور نقل الحركة ومحطات تقوية مؤسسية ،
تتفكك بسرعة في مثل تلك الحال .



خاتمة

حاولت أن أظهر الطرق التي انتهجتها ، أو هي في سبيلها إلى انتهاجها ، عملية التحول إلى الديمقراطية . هذا التحليل لا يستبق ، مع ذلك لهذا السبب ، الحكم على مستقبل هذه التشكيلات الاجتماعية . إن مسألة الانتقال إلى الاشتراكية تطرح نفسها بكل ما فيها من حدة ، وفي الشروط الخاصة بكل بلد ، لا سيما بالنظر لقوة الحركة الشعبية التي انطلقت بقلب الأنظمة وتطور هذه العملية خلال فترة قصيرة تقريبا . وبتعبير آخر ، من المشكوك فيه ، في مثل هذا الوضع المضطرب للغاية ، أن تتمكن مرحلة الديمقراطية من التثبيت بهذا الشكل لمدة طويلة ، وإن تنجح البورجوازية ، مثلما نجحت في بلاد أوروبية أخرى ، في سد انبثاق ظروف ثورية لحقبة طويلة ، وتنطبق مثل هذه الملاحظة على البرتغال خاصة ■

هذه المسألة تستدعي مسألة أخرى عاجلة : هل يخشى من سقوط ، أو عودة ، هذه البلدان في أنظمة استثنائية ، بشكل أو بآخر ، ليس ضروريا بالشكل السابق ؟ يستخلص بوضوح من كل ما تقدم أن هذا الخطر غير مستبعد . فالأنظمة التي أطيح بها تركت عقابيل هامة ، كما أن حدود التحول إلى الديمقراطية تتيح أيضا ، ومن المحتمل أنها ستتيح لوقت طويل ، وجود قوى رجعية شديدة « احتياطية » للبورجوازية ، ليست احتياطيا « للجمهورية » .

من الواضح أن هذه القوى تظل متيقظة على استعداد للتدخل كلما تأكدت مسألة الانتقال إلى الاشتراكية بالأفعال ، لا بالأقوال فحسب . هذه اليقظة هي أقل الأمور لدى البورجوازية وأكثر من ذلك أننا لا نستطيع أن نستبعد إطلاقا تدخل هذه

القوى لمحاولة قطع عملية التحول اليسى الديمقراطية حتى قبل طرح مسألة الانتقال الى الاشتراكية . وما علينا الا أن ننظر في محاولة سبينولا في ايلول ١٩٧٤ ، أو محاولة الانقلاب العسكري الاخير الفاشل في شباط ١٩٧٥ في اليونان . وفي الواقع ، ان الانظمة الاستثنائية لا تقيم نفسها كردة فعل « قورية » فحسب ضد عملية نحو الاشتراكية والاستقلال الوطني كانت قد تعشقت أو انها وشيكة الوقوع . ومن المؤكد ان عملية التحول الى الديمقراطية لم تدن جسديا في الوقت الراهن ، في البلدان التي تهمنا ، هيمنة البورجوازية ولا التسويات مع البورجوازية الكومبرادورية والراسمال الامبريالي الاجنبي . بيد انه بالتوازي الى قوة الحركة الشعبية وتنظيمها تنمو تلك العملية ، مقللة بذلك من احتمالات ردة فعل « على طريقة بينوشه » . كما ان تلك العملية افادت ضمنا اعادة توزيع علاقات السلطة وحدثت بالتأكيد من الامتيازات الملكية التي كانت حتى هذا الوقت بيد البورجوازية الكومبرادورية والراسمال الاجنبي ، ومن دور الولايات المتحدة الساحق .

في مثل هذه الحال ، اظهرت التجربة ان هذا الحد ، لا بل حتى التفاوض ثانية حول توازن التسويات ، يمكن في بعض الاحيان أن يشير ردة فعل انقلابية من جانب البورجوازية الكومبرادورية والراسمال الامبريالي الاجنبي والولايات المتحدة ، التي لا تحل نفسها بسهولة ، فتضحي لتجنب الاخفاق ، مهما كان ذلك قليلا . اما البورجوازية الداخلية ، فهي عاجزة في الغلب عن أن تصمد بشكل موحد تجاه ردة فعل من البورجوازية الكومبرادورية والراسمال الاجنبي ، بسبب انقساماتها الداخلية وتبعيتها الاقتصادية وضعفها الايديولوجي - السياسي . ونضع أجزاء واسعة منها نفسها بسرعة تحت مظلة البورجوازية الكومبرادورية والراسمال الاجنبي في اوضاع متأزمة حادة . وفي الواقع ، تعيش البورجوازية الداخلية في خوف من سير الاحداث المقبلة وتصاعد الصراع . ويظل يراودها نظام « حرب

وقائية « ضد الجماهير الشعبية . وليس ذلك كل شيء ، اذ يمكن أن تنعكس بسرعة ترددات وانقسامات البورجوازية الداخلية في بعض الحالات على قطاعات واسعة من البورجوازية الصغيرة ، المستقطبة أيضا في شطر لا يستهان به منها نحو تلك البورجوازية . . ومن الممكن أن تتأثر البورجوازية الصغيرة بشدة بالاجراءات البورجوازية لمقاطعة الاقتصاد ، وقد عرفنا مثل هذا السيناريو في الشيلي . . .

ملاحظة ثانية تتعلق بطبيعة الانظمة التي حلت في المرحلة الديمقراطية ، أو لا بد لها وأن تحل ، كما في اسبانيا ، محل الانظمة الديكتاتورية . لقد تحدثت بصدد القطع الديمقراطي واستبدال الأنظمة الديكتاتورية بأنظمة ديمقراطية - برلمانية . واذا كنت قد استخدمت هذا التعريف الكلاسيكي والشائع ، فانما فعلت ذلك بشكل دلالي ، لأحصر الفارق ، في الدولة البورجوازية ، بين شكل الدولة الاستثنائية ، أي حربها المعلنة ضد الجماهير الشعبية ، والاشكال «الديمقراطية» البورجوازية . ان تعبير « ديمقراطية - برلمانية » المطبق على الانظمة التي حلت محل هذه الديكتاتوريات ، يجب ألا يفهم بأنه يرجع الى الشكل التقليدي للنظام الذي يسيطر فيه البرلمان ، لسببين :

أ - سبب عام أولا ، يتعلق تقريبا بمجموع البلدان الرأسمالية في المرحلة الأمبريالية الراهنة . فهذه البلدان تعاني من سلسلة من التغيرات البنيوية ، اقتصادية وسياسية وايدولوجية ، ما برحت الرأسمالية تبرزها ، لها آثارها الكبيرة على الدولة الرأسمالية . لا سيما وان جعل جهاز بكامله « حكومي فني - كلياني » يأتي متزامنا ، مع غيره ، مع أزمة البورجوازية المقنعة في مجموعها تجاه تصاعد الكفاح الشعبي العالمي . مما لا يعني فحسب تعزيزا بارزا للسلطة التنفيذية بالنسبة للبرلمان، وانما يعلن أيضا نهاية شيء من شكل «الديمقراطية السياسية» لما تجره هذه العملية من تغيرات . يظهر أيضا بوضوح ان طبيعة هذه الانظمة « الديمقراطية » ، المتميزة بذلك عن الانظمة

الاستثنائية ، يجب ألا تقاس بأية مثالية عن الانظمة البرلمانية العائدة الى الماضي . اذ تكشف مثل هذه الانظمة ، كما في اليونان ، أو أنها سوف تتكشف على الأرجح عاجلا أم آجلا بشكل نوعي (في البرتغال ، عن منعطف أحداث مغاير كلية على الأقل) عن شيء من سمات حكومية فنية - كليانية في مرحلة الامبريالية الراهنة . بيد انه يجب ألا تقلل قيمة فارق هذه السمات عن الأنظمة الاستثنائية التي حلت محلها ، كما انه ، وبالمعنى المعكوس في هذه المرة ، يجب ألا نمسأل التغيرات الراهنة في البلدان الرأسمالية الأخرى « بقضية تحول إلى الفاشية » فيها . ان العلاقات والفارق في شكل الدولة الاستثنائية عن الأشكال الأخرى للدولة البورجوازية يجب أن ندركها دوما بالنسبة للمرحلة التي فيها هذه وتلك وتطورت . ولهذا افترق بوضوح النظامان الفاشي والنازي عن الانظمة « الديمقراطية » في البلدان الرأسمالية الأخرى ، ومع هذا ، ففي الثلاثينات ، عززت هذه الأخيرة إلى حد كبير من بنينة السلطة التنفيذية تجاه البرلمان والحريات العامة .

ب - هنالك ما هو أكثر ، ان الفارق بين شكل الدولة الاستثنائية والأشكال الأخرى للدولة البورجوازية يجب ألا يعتبر بالنسبة لمرحلة الامبريالية فحسب ، وانما أيضا بالنسبة إلى المكان الذي يحتله هذا الشكل وهذه الأشكال في السلسلة الامبريالية . هذه المرحلة هي التي تحدد شيئا من خصائص الصراع الطبقي في مختلف البلدان . ويجب أن ندرك الفارق ، في وضع البلدان الخاضعة والتابعة ، بالاستناد إلى منطقة التبعية ، والا نرجعه إلى مقارنة آلية بما يجري في البلدان المسيطرة . وفي الواقع ، اذا قارنا بشكل سطحي ومن منطلق أوروبي - مركزي انظمة البلدان الخاضعة والتابعة « بالديمقراطية الغربية » ، فمن الواضح انها تظهر كلها ، بحد كثير أو قليل ، بعيدة جدا عن هذا النمط المثالي - النموذجي ، وكأنها انظمة استثنائية ، بمقارنتها به . فمن ناحية ، ربما يؤدي ذلك إلى

ابخاس قيمة الفارق الحاسم بين شكل الدولة الاستثنائية في حربها المعلنة والأشكال الأخرى للدولة البورجوازية في المعاني التي ترتديها هذه التعابير بالنسبة للبلدان الخاضعة . مثال بسيط على ذلك : هنالك فارق كبير بين المكسيك ، البعيدة جدا مع ذلك عن « الديمقراطية الغربية » ، وشيلي بينوشه . ومن ناحية ثانية ، ربما يقنع ذلك بأن مرحلة الامبريالية الراهنة تحكم لا محالة على البلدان الخاضعة - على الأقل الانتقال الى الاشتراكية بلا شرط - بالفاشية أو البونابرتية أو الديكتاتورية الرجعية .

في مثل هذه الحال ، أن هذه المرحلة تحدد حقيقة نموذجا جديدا لدولة رأسمالية تابعة ، تبرز أشكالها وانظمتها المختلفة مميزاتها الجوهرية ، بسبب خاصية الصراع الطبقي في البلدان الخاضعة . فبالنسبة لنموذج هذه الدولة الذي يتميز بصفته تلك عن نموذج « الديمقراطية الغربية » ، يجب أن تقيس الفارق ، في وضع البلدان الخاضعة والتابعة ، بين الانظمة الاستثنائية والانظمة الأخرى . وفي الواقع ، أن لنموذج هذه الدولة التابعة سمات خاصة هي التي تميزها عن الانظمة المماثلة في البلدان المسيطرة ، حتى بالنسبة للانظمة التي هي ليست أنظمة استثنائية .

لنعد الى البرتغال واليونان واسبانيا . تتمتع ثلاثتها بخاصية ما . فهي من حيث بنيتها الداخلية ، تقع في المجال الاوروبي ، ومع هذا تعاني من وضع نوعي في التبعية . فالانظمة التي حلت (أو ستحل) محل الديكتاتورية العسكرية فيها ، تتكشف اذن (أو انها سوف تتكشف) ، وان بدرجة اقل بالنسبة للبلدان الأخرى الخاضعة ، عن شيء من سمات الدولة الرأسمالية التابعة . ومن المرجح خاصة أن تستمر أجهزة الدولة بحصر المعنى ، لا سيما الجيش ، بالقيام بدور تنظيمي خاص وهام ، بالتوازي الى الاحزاب السياسية ، تجاه عجز البورجوازية وفقرها الايديولوجي - السياسي . وتلك سمة ، بين غيرها ،

تميز الدولة التابعة في الوقت الراهن . يستخلص من ذلك ، من ناحية ، ان دور الجيش لن يكون له وحده ، باعتباره هنا : كما في اليونان واسبانيا) دلالة على فقدان قطع فعلي مع الأنظمة السابقة (وذلك هو الوضع اذا قارنا هذين النظامين « بالديمقراطية الغربية ») ، ومن ناحية ثانية ، وينطبق هذا على البرتغال خاصة ، ان دور الجيش ، بما فيه تحويل حركة القوات المسلحة الى حركة مؤسسية ، لن يكون له وحده أبدا ، باعتباره سمة ناجمة تقريبا عن الاجماع ، وقد يعني احتمالا طريقا ناجعة وأصلية نحو الاشتراكية . ولربما يكون ذلك ، بكل بساطة ، هو شكل النظام « الديمقراطي » البورجوازي (التقدمي والحالة هذه) بالشكل الذي يمكن أن يقوم فيه في هذا البلد .

يمكننا أن نستخلص بعض المعلومات عن أحداث هذه البلدان تنطبق على بلدان أوروبية أخرى تابعة للولايات المتحدة أيضا ، انما بفارق بالتأكيد . فالمسألة في الواقع مسألة تبعية أخرى ، انما ناجمة عن ظاهرات مماثلة للظاهرات التي حللناها .

لن استعيد هذه المعلومات كلها ، واتوقف عند نقطة واحدة فقط : أزمة الرأسمالية الراهنة . انها أزمة بنيوية حقيقية ، آثارها أبعد من أن تكون قد استنزفت ، تؤدي مباشرة ، لا سيما في فرنسا وإيطاليا ، الى أزمات سياسية خطيرة ، تكاد - وهذا هو الوضع في كل أزمة من هذه الطبيعة أن تؤدي الى طرح مسألة احتمال انبثاق أنظمة استثنائية وعملية تؤدي اليها . ففي هذا الإطار ، ألا تشير الطريق التي اتبعت (أو تتبع) هنالك للخروج من الأنظمة الاستثنائية الى الطريق التي يجب اتباعها هنا لتجنبها ؟ ففي مثل هذه الحال ، وعلى تقيض مفهوم مثالي ، يجب أن نذكر ، مرة أخرى أيضا ، هذه الطريق المشاركة في الجوهر ، التي أشرنا اليها مرارا عديدة في هذا البحث ، فهي تدل على الالتباسات العميقة في كل عملية تخالف مع أجزاء من البورجوازية ، عملية تنجح بها البورجوازية الداخلية بفرض هيمنتها في الاغلب . وتظهر أنه مهما كانت

الحاجة اليها ، لن الافضل تجنب المرور بها مهما يكن من أمر .
ومن الافضل ألا ينتظر ذلك الوقت الذي تكون فيه الحركة
الشعبية في حالة دفاع ، حيث يمكن أن تظهر « التسويات
التاريخية » ملجأ في النهاية ، ضد نظام استثنائي . فضلا عن
ذلك ، لقد أظهرت التجربة انه اذا كان ممكنا عقد مثل هذه
الاحلاف ، في حالات محددة لانظمة استثنائية قائمة منذ زمن
طويل ، فهي بالمقابل نادرا ما تكون قابلة التحقيق حين تحدث
أزمات سياسية تسبق اقامتها ، اذ تنقلب البورجوازية كلها
بسرعة وترتد الى معسكر دولة الحرب المعلنة ضد الجماهير
الشعبية .

من الافضل اذن عدم الانتظار ، ففي الواقع ، يمكن لهذه
الأزمات السياسية أن تظهر فرصا ، تاريخية حقا في هذه
المرّة ، لعملية انتقال الى الاشتراكية واستقلال وطني حقيقي
— ولا سيما في فرنسا وإيطاليا، لكان هذين البلدين من السلسلة
الامبريالية والقوة الاستثنائية للحركة الشعبية . ومن المؤكد ،
شريطة الا تظل هذه الحركة ومنظماتها بانتظار « المساء الكبير » ،
انما تعمل بدأب لخلق هذه الفرص .

فكلما طال الانتظار ، لن يكون هنالك « المساء الكبير » ،
اذ يمكن في النهاية أن يشرق فعلا فجر الدبابات .

باريس ، شباط ١٩٧٥

لاحقة ؛

هذا البحث لا يأخذ باعتباره غير الاحداث التي طرات حتى نهاية شباط ١٩٧٥ . كان قيد الطباعة حين حدثت محاولة انقلاب شينولا في ١١ آذار في البرتغال . فلم أتمكن لهذا السبب من الاستناد الى الوضع السياسي الذي تلا ذلك .

بهما يكن من امر ، وكما اشرت في التمهيد ، يهدف هذا النص دراسة الطريق العامة المتبعة في التحول الى الديمقراطية، ولا يؤكد انه يستبق مستقبل البلدان التي هي موضع بحث . ومع هذا اعتقد ان الاحداث التي حدثت في البرتغال منذ شباط تقع امتدادا لهذه التحاليل .

بولانتزاس

ملحق

ان أهمية الأحداث التي طرأت في البلدان التي تهمنا بعد طباعة نصي الاصلية ، وبالرغم من انه كتاب يظل دوما يرقى الى تاريخه ، ويجب أن يقرأ على هذا النحو ، فهي تبرر هذا الملحق لاعادة طبع نص لم آت فيه بأي تغيير . ملحق لن يخط أيضا تاريخ الأحداث التي طرأت منذ ذلك الوقت وانما سيقصر على المسائل الجوهرية .

١ - البرتغال :

لنبدا بوضع البرتغال . اذكر بأن تحاليلي ، التي توقفت عشية فشل انقلاب سبينولا في ١١ آذار ١٩٧٥ ، كانت مبنية على أساس فرضية جوهرية تنطبق ، في نظري ، على البرتغال واليونان واسبانيا بحد سواء ، هي ان عملية ازالة الفاشية او بالاحرى قطع الديكتاتوريات العسكرية لم يستطع توفير مرحلة مناسبة للتحويل الى الديمقراطية وتداخل انتقال الى الاشتراكية . (ولا يعني ذلك « مراحل » يفصلها سنور منيع ، انما عملية لا تنقطع) . نظرية مبنية على سلسلة من التحاليل المتعلقة بوضع هذه البلدان في السلسلة الامبريالية وبنيتها وشكلها الطبقي ومحيطات الاحلاف الطبقية التي ترسنت فيها والحركة الشعبية ومنظوماتها السياسية والطرق المحددة التي اتبعت بقلب الديكتاتوريات ، الخ . وكنت قد نوّهت فيما يتعلق بوضع البرتغال بوجه خاص ، مشيرا الى عدم الاستقرار الذي تميزت به عملية التحويل الى الديمقراطية ، التي ستتبع فيها على الأرجح ، خلال أجل قصير تقريبا ، هي طريق انتخابية .

في مثل هذه الحال ، جاء الوضع الراهن في البرتغال

والأحداث التي طرأت بعد الإطاحة بفونشالفس ولا سيما بعد ٢٥ تشرين الثاني ، أي فشل تمرد العسكريين اليساريين المتطرفين ، مؤكدة هذه الفرضية كل التأكيد . لكنني لم أشر إلى ذلك إلا لأطرح المسألة الأساسية : ماذا حدث بالضبط في البرتغال بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ؟ هل حدثت عملية حقيقية للانتقال إلى الاشتراكية كان لها أن تفشل مع عودة إلى الوراء أن صح القول ، بعد ٢٥ تشرين الثاني ، فسي مرحلة التحول إلى الاشتراكية ، كما اعتقدت الغالبية الساحقة من المراقبين في ذلك الوقت وما زالوا يعتقدون بذلك حتى الآن ؟ وبالإيجاز ، هل كان يستحيل موضوعيا ، كما أكدت ذلك ، توفير مرحلة التحول إلى الديمقراطية ، أم كانت هنالك امكانيات حقيقية لتوفيرها غير أنه لم يمكن استغلالها بنجاح بسبب جوهري ، هو « الأخطاء » التي ارتكبت ؟ في مثل هذا الوضع الأخير ، هل تحققت الفرضية التي دافعت عنها استدلاليا وإنما لأسباب مغايرة للأسباب التي بنيت عليها ؟ إن الرد على هذه المسألة أهمية ، هي أن الأحداث التي طرأت بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني ارتدت معنى مختلفا بحسب هذا المنظور وذاك .

ولبت من جانبي اعتقد بأن المسألة ليست مسألة فشل عملية انتقال إلى الاشتراكية كانت قد تعشقت . ففي أي وقت من الحقبة التي هي موضوع بحثنا لم يقطع الوضع في البرتغال حقيقة حدود مرحلة التحول إلى الديمقراطية . بيد أن ذلك لا يعني لهذا السبب أن أي شيء لم ينفذ ولم يضيع أثناء هذه الحقبة في البرتغال . فما هو بالضبط ؟

في الواقع ، أن المسألة التي حسنت فيها هي مسألة الأنماط المحددة في مرحلة التحول إلى الديمقراطية . وفي تحاليلي حول اليونان وإسبانيا ، كنت قد أشرت إلى أن عملية التحول إلى الديمقراطية لم يمكنها فحسب أن تتداخل مع الانتقال إلى الاشتراكية ، إنما ، إضافة إلى ذلك ، كانت هذه

العملية أيضا (أو ستكون) تحت هيمنة البورجوازية الداخلية ، فكانت ، في نظري ، متراققة مع فقدان سياسة وتحالف مناهض للاحتكار أثناء هذه المرحلة . وأكدت أثناء كتابتي النص ان ذلك ما تميز به البرتغال وانما بشكل آخر اقل وضوحا ، وبعدم استقرارها الظاهر ، وأشارت الى امكانات عملية تحول الى الديمقراطية خلال أجل قصير في هذا البلد تحت هيمنة وقيادة الجماهير الشعبية ومنظماتها الطبقية . وأشارت في الواقع الى ان الفارق بين مرحلة الديمقراطية والمرحلة الاشتراكية ليس المسألة الهامة الوحيدة ، انما المسألة الهامة هي ان قيادة عملية التحول الى الديمقراطية بالذات كانت حاسمة من وجهة النظر الاقتصادية ، كالتدابير المناهضة للاحتكار بين غيرها من التدابير الأخرى ، ومن وجهة النظر السياسية ، مثل درجة ووتيرة التحول الى الديمقراطية - التصفية في مؤسسات وملاك الدولة الموروثة عن الديكتاتوريات العسكرية . والحالة هذه ، ان ما حدث حقيقة ، وضاع لوقت طويل في البرتغال ، ليس الانتقال الى الاشتراكية ، فالوضع لم يكن مناسباً أبداً لمثل هذا الانتقال ، ولا سير مرحلة التحول الى الديمقراطية ، أي احتمال عودة الى الفاشية مثلاً بعد ٢٥ تشرين الثاني ، وانما بالضبط هيمنة وقيادة الجماهير الشعبية لهذه العملية ، التي انتصرت وقتها في عهد غونشالفس ، وتجلت ذلك بسلسلة من المميزات الخاصة بهذا التسارع التاريخي ، وضاعت بنجاح البورجوازية الداخلية في إعادة بناء هيمنتها عليها .

لم تكن المسألة اذن مسألة انتقال الى الاشتراكية . وأشار بهذا الصدد الى بعض مميزات المرحلة الواقعة بين ١١ آذار و ٢٥ تشرين الثاني التي ما برحت تؤكد تحاليل النصر .

١ - أولا ، وعي واستعداد هذا الجزء من الجماهير الشعبية الأكثر تسليسا وفعالية أثناء هذه الحقبة التي شهدنا طوالها بالتأكيد تعبئة جانب من هذه الجماهير وراديكاليته . فكانت مظاهراتها الضخمة المتلاحقة لا سيما في لشبونة حتى

عشية ٢٥ تشرين الثاني ، بلغ عدد متظاهريها من ٢٠٠ الى ٥٠٠ شخص ، تهتف بشعارات متقدمة جدا ، في حين كانت تجري على نحو طيب كما يظهر اختبارات من نموذج « السلطة الشعبية » ، لن لجان عمال الى لجان سكان احياء الى « الجنود المتحدون سينتصرون » . وتمردت علانية ضد الحكومة الوحدات العسكرية الحمراء في لشبونة ، من وحدات « واليس » الى الشرطة العسكرية وبعض فيالق من المظليين ، متأخية مع الجماهير الشعبية ، وهكذا دواليك

فماذا حدث حقا يوم ٢٥ تشرين الثاني ؟ لنقل ذلك بلا مواربة : مجرد نزهة عسكرية لم تفاجيء أحدا من ناحية ثانية ، قام بها مغاوير جيم نيفيس وانتهت بأربعة قتلى ، والذي استولى بلا مقاومة على قواعد حمراء وأعاد النظام ، أعقب ذلك اعتقال بعض العسكريين والمؤيدين الأكثر تواطؤا ، وكان ذلك مع هذا من أبسط الامور ، ثم أطلق سراحهم فيما بعد . ومما لا ريب فيه ان هذه العملية أعدتها التدابير المختلفة التي اتخذتها حكومة آزيفيدو بعد سقوط غونشالفس في ايلول ، مثل تسريح جانب كبير من المجندين في الجيش بوجه خاص . غير ان ما يهمنا كدلالة عن حالة الجماهير الأكثر تنسبا في البرتغال ، هو موقعها بعد ٢٥ تشرين الثاني . واؤكد بعد ، لان عدم مشاركة هذه الجماهير اطلاقا في حادثة الثورة التمردية التي قام بها العسكريون من اليسار المتطرف ، لا يدل بالتأكيد على فقدان استعدادها لعملية انتقال الى الاشتراكية . غير انه منذ الأيام الاولى التي أعقبت ٢٥ تشرين الثاني ولاكثر من شهرين ، أخذت هذه التعبئة الجذرية ، في مستوى ما ، تتلاشى بلا قيد ولا شرط بين عشية وضحاها ، فكانت هذه الجماهير ، ان صح التعبير ، متترسة في بيوتها او اماكن عملها وكأنما سحقها طيف تصور خيالي خادع لعودة الديكتاتورية . وكانت اول مظاهرة ، بعد هذه الاحداث ، التي نظمها الحزب الشيوعي في نهاية كانون الثاني تحت شعار بسيط ، هو الدفاع عن القوة

الشرائية ، بالكاد أن نجحت بجمع ١٠ . . . - ٢٠ . . . شخص .

اني لا أصر ، فتلک دلائل لا تخدع ، على انها « أحداث متصلة » لا يمكن الاحاطة بها بأي شكل ، فهذا الموقف من الجماهير الشعبية الأشد تسيسا وراديكالية بعد ٢٥ تشرين الثاني يظهر بكل بساطة انها كانت ، بالأحرى ، ما تزال أقل استعدادا للانتقال الى الاشتراكية (واکرر انني لا أتحدث هنا عن ثورة العسكريين من اليسار المتطرف) التي كانت تتطلب نضالا من حجم آخر تماما . ان ظاهرة بمثل هذه السعة ، ان كنت أخطئ هنا بمحملها ، ولا أتحدث عنها بحد ذاتها ، لا يمكن تفسيرها « بأخطاء » منظمات لم تحسن أعداد الجماهير ، باستثناء تلك المنظمات التي لم تنقطع أبدا عن تقديس الجماهير . هذه الظاهرة ترجع الى تفسير آخر يتحتم علينا أن نجهر به عاليا وبكل جراءة : فقدان الخبرة التاريخية للجماهير البرتغالية ، حتى الأكثرها تسيسا ، في كفاح الطبقات المعلن ، نتيجة لطول عهد الديكتاتورية العسكرية ، فهذه الجماهير ليس في ذاكرتها الجماعية أي أثر لنضال مماثل ، أما وضع اليونان واسبانيا فمختلف كلية . وان هذه الجماهير كانت مضطرة لأن تمارس الكفاح على الفور يوميا وبالم . وبحيث انها اعتقدت في بعض الاحيان ان الاشتراكية ستمنح لها بمرسوم تقريبا ولم تكن على استعداد للقتال في سبيل الظفر بها يفسر جيدا اذن ، لكنه لا يغير من القضية شيئا ، استحالة تداخل مرحلة التحول الى الديمقراطية ومرحلة الانتقال الى الاشتراكية في البرتغال .

٢ - أما المعطيات الأخرى التي عرضتها في النص بما يكفي ، فأقتصر على التذكير بها :

٢ - ان محيطات أحلاف الطبقات الشعبية لم تتوسع جوهريا في البرتغال أثناء حقبة ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ . وكان وظل تحول الجماهير الشعبية البرتغالية الى راديكالية أقليا في مجموع البلد ، كما أن النتائج التي أحدثتها حملات « التنشيط » الثقافي التي اتخذتها العناصر الأشد

يسارية في حركة القوات المسلحة كانت أدنى بكثير مما كان متوقعا لها . غير أنه هنالك ما هو أكثر : بقدر ما كانت تتسارع العملية التاريخية تدريجيا، كان ينتقل الى عدائها المعلن ، تجاه بعض الاشكال التي ارتدتها ايضا أحيانا ، جانب من الجماهير الشعبية ظل متحفظا تجاه هذا التحالف ، لاسيما جوانب واسعة من البورجوازية الصغيرة الريفية في الشمال ، والطبقة الفلاحية المتوسطة في مجموع البلد أيضا . وظهرت تصدعات هامة في التحالف الطبقي الذي تميز بقلب الديكتاتورية ، وحدث انفصال في البورجوازية الداخلية وفي شطر لا يستهان به من الاطر المتوسطة والعليا التي أخذت تهرب من البرتغال جماعيا ، كما كان متوقعا لها . وواقع آخر له دلالة أكثر أيضا هو أن اجزاء هامة من البورجوازية الصغيرة المدنية أخذت أبعادها بالنسبة للعملية المتبعة (وبينها تصاعد الحزب الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي) وتحول جانب من هذه البورجوازية الصغيرة، متضائل الى راديكالي يساري في الوقت ذاته .

يضاف الى ذلك ، ستمعت تصدعات داخل الطبقة العاملة، أي التصاعد السهمي ، ابتداء من تموز ، والقوة المتنامية لتعبئة الحزب الاشتراكي في الطبقة العاملة والانقسامات البارزة بين الجماهير العمالية الاشتراكية والجماهير العمالية الشيوعية التي كشفت عنها الانقلابات المفاجئة في مواقف الاتحاد النقابي . ومما لا ريب فيه أن أيد الكثيرون الحملة المعادية للشيوعية التي شنّها الحزب الاشتراكي وغذتها بعض صور سياسة الحزب الشيوعي، بيد أن هذه الانقسامات لم تكن مقتصرة على صراع « تنظيمي » . وإذا كان واضحا أن عناصر الطبقة العمالية، التي اتبعت سفاسف تصرفات الحزب الاشتراكي العجيبة ، كانت أبعد من أن تكون في تقهقر على نحو شامل (مثل المطالب الاقل « تقدما ») بالنسبة لمواقف العناصر التي اتبعت الحزب الشيوعي ، فمع هذا ظل هذا التقهقر قائما فعلا وفقا لخطوط الانفلاق المعقدة . ومع ذلك يجب ألا ننسى أننا شهدنا، تجاه الانقلابات المفاجئة في

العملية التي اتبعت ، حالات عديدة لتراجع الطبقة العاملة عن تجارب الادارة الذاتية أو السلطة الشعبية التي أصبحت قائمة ، فمثلا ، أخذ عمال في بعض مؤسسات أصبحت ادارتها ذاتية يصوتون لعودة أرباب العمل (بشروط) . يجب ان نضيف الى ذلك طبعاً وزن «العائدين» الى الوطن من المستعمرات البرتغالية في أفريقيا ، الذين أسهموا بإعاقة العملية من غير ان ينقلبوا مع هذا الى جانب الحركات اليمينية المتطرفة ، من نوع منظمة الجيش السري في فرنسا .

ب - حط الاطار الدولي ونسبة القوى العالمية ثقله كله ، بالنظر لبنية البرتغال الاجتماعية الاقتصادية ومكانها من السلسلة الامبريالية . وحسبنا ان تشير بهذا الصدد الى ان البرتغال لم تستطع ان تتجنب تدخلات أجنبية كثيفة ومباشرة الا بسبب شرطين احترما طوال هذه الحقبة: أ - عدم مسنها بينيات وقواعد حلف الاطلسي في البرتغال ، ب - الا تمس ، حين بدأت بالتأميمات ، الرأسمال الاجنبي في البرتغال ، وذلك ما تميزت به على الفور حدود التجربة البرتغالية ، اذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية هذا الرأسمال الكبيرة وبنية التبعية التي تميز بها اقتصاد هذا البلد .

يبد أنه هنا أيضا استطعنا أن نتأكد بوضوح مما أشرت اليه في النص ، أي ما كانت عليه العوامل الداخلية التي قامت بالدور الرئيسي : وهذا يعني ان العوامل «الخارجية» لم تستطع بوجه خاص منع هيمنة الجماهير الشعبية على عملية التحول الى الديمقراطية أثناء هذه الحقبة ، كما انها لم يكن لها الدور الرئيسي في فشلها . مما يعني أيضا انها لم تحجب افق انتقال الى الاشتراكية الا لترابطها مع وضع البرتغال الداخلي .

ج - برهن الهيكل التنظيمي لاجهزة الدولة على قوة ملحوظة في نواته الصلبة ، رغم المظاهر ، واطهر تسييس عناصر هذه الاجهزة ، طوال الحقبة المعنية ، الحدود التي أبرزتها . وبالنظر

لتسارع العملية ، شهدنا بالتأكيد تصفية هامة في عناصر هذه الأجهزة بعد ١٥ آذار وتغيرات كبيرة ، لا تخلو من التباسات ، في بعض الأجهزة الايديولوجية ، كالصحافة والنشر ووسائل الاتصال بال جماهير والأجهزة المدرسية ، الخ . غير أنه ، من ناحية ، لم يمس عمليا تفوذ الجهاز الايديولوجي المسيطر ، الكنيسة ، رغم مصادرة القوات الشعبية لراديو « النهضة » . ومن ناحية ثانية ، استمرت طوال هذه الحقبة الالتباسات التي تميز بها الجهاز القومي ، وبالدرجة الاولى الجيش وانتهت بتفجير التناقضات في داخله فكان لها الاثر الكبير في انجاح عملية ٢٥ تشرين الثاني .

أولا ، من الواقع الملحوظ ان الدعامين القمعيين الرئيسيين في النظام الديكتاتوري ، وهما الحرس الوطني الجمهوري وشرطة الامن العام ، لم تهدما في المرحلة الاولى التي كنت قد وصفتها ولم تدن فيما بعد . فلم تمس عمليا في عهد حكومات غونشالفس المختلفة . ولنتطرق من ذلك الى الجيش البحت : برهنت التجربة الآن ان حركة القوات المسلحة استمرت اقلية في هيئة الضباط ، ولبثت تجتازها تناقضات هامة ، لاسيما وأن تنسب غالبية الضباط كان محدودا وغامضا . فالشطر الاعظم من الضباط «المحترفين» ، مع جانب هام من الضباط الذين انضموا مباشرة الى حركة القوات المسلحة ، لم يشتركوا في العملية الا شريطة الحفاظ على الدولة واستمرارها بايديولوجية جيش - دعامة للنظام العام وضمان الوحدة الوطنية . ولم يفارق أبدا هم الانضباط المراتبي ووحدة الجيش الغالبية العظمى من الضباط الذين ظلوا في الجيش بعد التصفيات التي أعقبت ١١ آذار . وأخذت كتلة كبرى من الضباط ، تساعدها حركة « الجنود المتحدون سينتضرون » ، ابعادها تجاه تسارع العملية قبل ٢٥ تشرين الثاني ، كما كشفت عن ذلك انتخابات ايلول داخل حركة القوات المسلحة ، التي كانت تشهد على اندفاع قوية ان لم تكن نحو «اليمين» فباتجاه كبح العملية على الاقل .

لم أستند الى كل شيء الاعلى نحو بياني لكنه يرتدي معنى محددا : اذا كانت عملية البرتغال قد تميزت بالتأكيد ، في هذه الحقبة ، بتناقضات جسيمة متزايدة في جهاز الدولة وفروعه المختلفة وفي كل منها، كتعبير بين غيره عن تفككات هامة في سلطة الدولة واستيلاء الجماهير الشعبية على معاقل من السلطة، لكن سلطة البورجوازية لم تبتعد عن ذلك ابدا ولبثت تحصل باستمرار على مستندات قوية لا تتزعزع عمليا ، في نواة هذه الاجهزة الصلبة. كان وضعها حجة التوازن المضطرب في هذه الاجهزة ، مما أسهم في عدم فعاليتها وجمودها مؤقتا ، لكنه سرعان ما عاد لصالح البورجوازية .

فماذا حدث الآن بالنسبة لتنظيم سلطة الجماهير الشعبية؟ اذكر بكل بساطة في الوقت الراهن أن هذه الجماهير اذا كانت قد حصلت على مراكز سلطة في اجهزة الدولة ، من الكوبكون حتى الفرقة الخامسة والاجهزة الايديولوجية ، واذا كنا قد شهدنا ايضا حيدانات معقدة بين السلطة الشكلية والسلطة الحقيقية في هذه الاجهزة ، فنحن لم نستطع في اي وقت ان نتأكد من الوضع المتميز بازدواج السلطة الناجم عن تنظيم السلطة الشعبية المركزية ، المتوازية مع جهاز الدولة الرسمي والخارجية عنه ، الشرط الهام للانتقال الى الاشتراكية . اذ لم يصبح الاتحاد النقابي بلا تأثير فحسب بسبب هذه التناقضات الداخلية ، لا بل ان مختلف اشكال « السلطة الشعبية » مثل الرقابة العمالية ولجان العمال ولجان مورادوريس ولجان الفلاحين للاصلاح الزراعي وحركات «الجنود المتحدون سينتصرون» ، الخ ، لبثت ايضا في جوهرها في حالة جنين وتجزئة بلا تنسيق مركزي .

جـ - يجب اخيرا ان نتصدى لمسألة المنظمات الجماهيرية. ان مما يذهل قبل كل شيء ، هو التأكد من فقدان حزب جماهيري ثوري ملتزم بخط متطابق ومتكافئ مع الانتقال الى الاشتراكية في بلد أوروبي كالبرتغال ، الشرط الجوهرى لهذا الانتقال . فمن المؤكد أن الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، وسأعود الى

ذلك ، اذا لم نتحدث في شيء عن منظمات اليسار المتطرف ، لم
تستطيع ان تسند هذا فقدان .

ومع ذلك ، فمما يجب التذكير به هو طبيعة حركة القوات
المسلحة ودورها ، بهذا الصدد ، الذي كان له الاثر الراجح
من ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني . فمما لا جدال فيه ان حركة
القوات المسلحة ، لطبيعة تناقضاتها الداخلية ، من كارفالو الى
مجموعة التسعة ، وتراجعاتها الداخلية ، من الوثيقة الشهيرة
دليل تموز الداعي الى تشكيل السلطات الشعبية الى تردداتها
الراقصة قبل ٢٥ تشرين الثاني ، ولفقدان علاقاتها العضوية
بالجماهير الشعبية (ولننظر الى التقلبات المفاجئة في الانعاش
الثقافي) ، وموقفها المتناقض تجاه بنية الجيش ودوره ، من
اليسار العسكري الى المحترف ، ورغم التغيرات العميقة التي
طرات على بنيتها وسياستها اثناء هذه الحقبة ، لم تفعل شيئاً
سوى انها اكدت هذا الواقع ، ان دورها في التمثيل الطبقي كان
متأرجحاً جداً بين البورجوازية الصغيرة التي تحولت الى
راديكالية والتحالف النزاعي بين شطر من البورجوازية الصغيرة
والبورجوازية الداخلية ، وانها لم تقم بدور المنظم للطبقة العاملة
والجماهير الشعبية الريفية .

غير انه من الواضح ان التغيرات التي طرات على أجهزة
الدولة والجيش وحركة القوات المسلحة والمنظمات السياسية
والدور الذي قامت به كلها في هذه الحقبة ، لا يمكن ان تخضع
بأية حال لتحليل مبسط حول وظائفها الطبقية . في الواقع ،
ان ما أظهرته العملية البرتغالية ايضاً بوضوح هو الاستقلال الذاتي
النسبي للبنية الفوقية السياسية بالنسبة لمختلف الطبقات
المتصارعة ، استقلال ذاتي نسبي كنت انا قد تزعت الى اهماله
في النص . بنية فوقية سياسية برهنت على مقاومة وكتامة وثقل
خاصة وعمليات توعية لم «تلتصق» دوماً ، وهي أبعد من ان تلتصق
بالتغيرات التي طرات على علاقات القوى في الصراع الطبقي
ويمكننا ان نقول الامر نفسه بالنسبة للعلاقات بين «الصراعات

التنظيمية « ووظائف التمثيل الطبقي . ويوجه خاص ، ان تصاعد القوى الشعبية كان أبعد من أن يترجم مباشرة وبشكل مشترك في أجهزة الدولة . ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الاستقلال الذاتي النسبي، أي الهيكل البنيوي النوعي لأجهزة الدولة إذا ، يمكننا أن ندرك ، بين ما ندرك ، أن حركة القوات المسلحة في البرتغال برهنت أيضا على أن تنظيمًا منبثقا مباشرة عن البنية العسكرية البورجوازية خاضعا بذلك في نطاق واسع لمنطقها الخاص ، لا يمكنه بأية حال أن يوجه عملية انتقال إلى الاشتراكية .

مهما يكن، هذه الملاحظات يجب أن تكون كافية لتبيان أن المسألة لم تكن أبدا ، في هذه الحقبة في البرتغال ، مسألة انتقال إلى الاشتراكية ، أي لنكون على وضوح أكثر أيضا ، أن الاشتراكية لم تكن في أي وقت في جدول الأعمال حقيقة . يقابل ذلك أن ما حدث هو انتقال قيادة وهيمنة عملية التحول إلى الديمقراطية من البورجوازية إلى الجماهير الشعبية . تترجم ذلك بتسارع التحول إلى الديمقراطية في بعض أجهزة الدولة بتدابير تأميمات هامة ضربت الرأسمال الاحتكاري الكبير ، فقد أمم قرابة ٥٠٪ من الرأسمال ، واصلاح زراعي في جنوب البلد، وتحسين ملموس في مستوى حياة الجماهير الشعبية ، وزيادة وزن العمال في أماكن العمل ، وولادة أجنحة تنظيمية من نموذج « المراقبة العمالية » ، الخ. بيد أنني أتوقف الآن عند الأسباب التي أدت إلى فشل هيمنة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في هذه العملية للتحول إلى الديمقراطية .

١ - بعض هذه الأسباب تتطابق مع الأسباب التي كنت قد أشرت إليها بصدد استحالة تداخل ، في البرتغال ، بين مرحلة التحول إلى الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية : يضاف إلى ذلك خاصة فقدان منظمات طبقية متصلة وقوية إلى حد شديد ، من نقابات وأحزاب يسارية ، بقدرتها تنسيق وتوحيد مبادرات الجماهير ، ولا سيما فقدان حزب ثوري جماهيري يتضح دوره،

وهو موضع جدل أيضا ، لا غنى عنه فحسب « لثورة اشتراكية »
وانما أيضا لهيمنة الطبقات الشعبية على عملية التحول الى
الديمقراطية . في الواقع ، اضافة الى « أخطاء » هذه المنظمة وتلك ،
ان ما يذهل في البرتغال هو الطبيعة الفوضوية والمتجزئة
والتناقضة في المبادرات الشعبية والمنظمات المختلفة ، وفقدان
كل تنسيق أيضا ، من الحركة الاضرابية الى المبادرات من نموذج
« السلطة الشعبية » ، ومن احتلال الاراضي الى احتلال البيوت غير
المسكونة ومن تجارب الادارة الذاتية والتدابير المتخذة تجاه
الاجهزة الايديولوجية الى الحركات داخل الجيش ، والامثلة على
ذلك كثيرة جدا .

السبب الثاني هو فقدان تحالف بين منظمات اليسار حول
برنامج وأهداف واضحة محددة للتحويل الى الديمقراطية . هذه
الوحدة الشعبية في مستوى المنظمات كانت مفقودة في البرتغال
الى حد رهيب . من المؤكد ان هذه المنظمات انضمت الى البرنامج
- الاطار ، الفامض بخدمتوسط من ناحية ثانية ، لحركة القوات
المسلحة قبل الانتخابات الاولى في نيسان ١٩٧٥ . غير أن
الاحداث التي تلت اظهرت أن القضية لم تكن ، بالنسبة لجميع
الاطراف المعنية ولاسباب مختلفة لدى كل منها ، غير قضية اتفاق
شكلي وواجهة بحث ، اضافة الى أن هذا البرنامج كان أبعد من
أن يعبر عن موقف موحد لحركة القوات المسلحة ، التنظيم المرتج
الذي تجتازه التناقضات العميقة باستمرار . ومما ميز بهذا
الصدد هذه الحقبة أنه كان هنالك ، على أساس مستمر من
الانقسام ، رقص باليه حقيقي ، ان لم تكن هنالك اسطوانة
دوارة ، لبناء وتفتيت تقاهم تنظيمي وظرفي ، وحدثت انقلابات
مفاجئة في العلاقات بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي
والانقلابات المفاجئة في العلاقات ، الاكثر غراية وتلفيقا ، بين
الحزب الاشتراكي والحركة الثورية البروليتارية ، وهي منظمة
ماوية ، أو الحزب الشيوعي وجبهة منظمات اليسار المتطرف .
لعبة تتعقد أيضا اذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقات بين هذه

المنظمات من ناحية ومختلف أجزاء حركة القوات المسلحة ، من الكوبكون الى الفرقة الخامسة والقطاعات المسماة : « المعتدلة » ، ومجموع الجيش من ناحية ثانية ، وكانت هذه العلاقات من جهة ثانية ، لا تتصل بالصراع حول النفوذ والعلاقات بين المنظمات حول المسرح السياسي أكثر من صلتها بالعلاقات الحقيقية بين الطبقات المتصارعة . وكل الامور التي لم تحل فحسب دون تنسيق ووحدة الحركة الجماهيرية ، وانما ، الاكثر من ذلك ، أنها أسهمت أيضا في تجزئتها وضلالها .

٢ - بذلك ترجع هذه الملاحظات الى موقف منظمات اليسار الرئيسية وسياستها اللاموسة ، وبالنسبة لميزات الحقبة والعملية التي اتبعت فيما بعد والعلاقة الحقيقية بين القوى القائمة .

آ - الحزب الاشتراكي : لبت يؤكد طبيعته الاشتراكية - الديمقراطية واتجاه قيادته اليمينية الى حد عميق . ولم تكن سياسته شيئا آخر غير سياسة عملية تحول الى الديمقراطية تحت هيمنة البورجوازية الداخلية التي اكدها تدريجيا ، يساعده في ذلك التسارع التاريخي كأحد ممثليها الممتازين . ولم ينضم الى التدابير المناهضة للاحتكار التي اتخذت في عهد حكومات غونشالفس الا على مضض وبضغط من القاعدة . وحاول باستمرار كبح العملية ولم يتبعها الا بضغط من القاعدة . ومال بحد لا يقاوم الى جانب الحزب الديمقراطي البرتغالي محتفظا باستمرار بشيء من حقل التسوية مفتوحا مع الرأسمال الاجنبي والبورجوازية الكبرى الاحتكارية والكومبرادورية . ومكنته معاداته المجنونة للشيوعية ، التي غذتها فضلا عن ذلك سياسة الحزب الشيوعي وأخطاؤه ، من أن يقدم نفسه بسهولة بطلا للديمقراطية تجاه عدم واقعية بعض صور سياسة الحزب الشيوعي البرتغالي النزاعة الى ان تداخل عملية التحول الى الديمقراطية وعملية الانتقال الى الاشتراكية ، وتجاه نموذج الاشتراكية وطرق بلوغها التي دعا اليها الحزب الشيوعي

البرتغالي أيضا ، فحجب بذلك الخيار الحقيقي الذي كان يمثل
هو ، أي ليس عملية واقعية للتحويل الى الديمقراطية ، تجاه
عملية غير واقعية للانتقال الى الاشتراكية ، وانما عملية تحول
الى الديمقراطية تحت قيادة وهيمنة البورجوازية فعلا . بيد انه
من ناحية ثانية ، لا يقل وضوحا ان الحزب الاشتراكي لم يجعل
من نفسه بذلك ممثلا « لرجعية » البورجوازية الكومبرادورية أو
كبار الملاكين الزراعيين تجاه العملية القائمة ، مثلما مال البعض
الى ادخال الاعتقاد بمماثلات مفرطة : سواريش = سبينولا .

ب - الحزب الشيوعي : يجب أن نشير هنا مسبقا ، في
نطاق ما كان الرأي العام الغربي ينزع به الى تحميله كافة
« الاخطاء » المفترضة في العملية البرتغالية ، الى انه لم يقم فيها
سوى بدور محدود نسبيا ، ان بالنسبة لوزنه الاجتماعي أو
مبادراته السياسية . كان أبعد من أن يكون له الدور المسيطر
اثناء الحقبة التي تعيننا ، وفي كل الاحوال في سلسلة من
القضايا ، مثل قضية صحيفة « الجمهورية - ريبوبليكا » ،
التي ألقيت عليه مسؤوليتها بكل نشاط .

بعد قولنا هذا ، تميزت مع ذلك سياسته في الاغلب ، في
اطار ما حسنت به حقيقة ، بسوء تقدير لعلاقة القوى ، لا سيما
بتذبذب اقرب الى منهجي بين خيارين : مرحلة تحول الى
الديمقراطية أو انتقال الى الاشتراكية ، وبالايجاز ، بتشوش
ملحوظ . سياسة تنقل بين هذا الموقف وذاك ، وتقدم وتأخر
وتسارع وكبح وتعرج مستمر ، ومساندة لحركات اضرابية في
غير موضعها حقيقة وكبح لاضرابات حقيقية ، ان لم يكن التشهير
بها . ومساندة لأشكال من السلطة الشعبية الأشد راديكالية ،
مثل « الجنود المتحدون سينتصرون » ورفض لتنظيمها المركزي .
وتتبعية بالنسبة لبعض القطاعات اليسارية المتطرفة من حركة
القوات المسلحة ، لا سيما بعد تنحية غونشالفس من الحكومة
في أيلول ، واتخاذ مواقف متباعدة بالنسبة للكوبيكون وكارفالو
في الاوقات العصيبة . واهمال مكافحة المؤسسات القمعية

الموروثة عن الديكتاتورية ، مثل الحرس الوطني الجمهوري وشرطة الامن العام ووضع الفرقة الخامسة تحت تصرفها ، الميالة لتفطية حركة القوات المسلحة . وسياسة وحدة مع الحزب الاشتراكي ، ووجود لا ينقطع في الحكومة وتكتيك من نموذج يساري متطرف تجاه الحزب الاشتراكي مذكرا بالحقبة الثالثة للاممية الشيوعية بين أعوام ١٩٢٨ - ١٩٣٤ التي اعتبرت الحزب الاشتراكي قوة اجتماعية - فاشية . والقبول بحدود من اصلاح الزراعي ومساندة غير مشروطة لاحتلال الاراضي البكر . ان القائمة تصبح طويلة ، ثم ان الحزب الشيوعي البرتغالي اتى على ذلك ، من ناحية ثانية ، حين قام بانتقاد ذاتي لسياسته . ومع ذلك ، ان ما أريد ان أشير اليه هو انه من الخطأ اعتبار هذه السياسة من جانب الحزب الشيوعي البرتغالي سياسة منطقية متميزة على نحو شامل بصور اليسار المتطرف . ومن الأصح القول بلا ريب بأن المسألة مسألة سياسة متناقضة بعمق ، تتقدم وتتأخر على التوالي ، ذات آثار يمينية ويسارية متطرفة في وقت واحد : آثار يمينية في منظور الانتقال الى الاشتراكية ، وآثار يسارية متطرفة في منظور مرحلة التحول الى الديمقراطية . وفي الواقع ، كان المنظوران يتعايشان معا باستمرار في سياسة الحزب الشيوعي البرتغالي .

غير ان ذلك ليس غير احدى صور المسألة ، وأهمها في النهاية . أما الصورة الحاسمة فتتعلق برؤية الحزب الشيوعي البرتغالي وموقفه العملي من طريق الوصول الى الاشتراكية واستيلاء الجماهير الشعبية على السلطة . . اقول حاسمة ليس فحسب لان مسألة الاشتراكية كانت ، الى جانب مسألة عملية التحول الى الديمقراطية ، باستمرار في جدول اعمال الحزب الشيوعي البرتغالي منذ ١١ آذار ١٩٧٥ ، انما ايضا لأن رؤيته ومواقفه العملية المتعلقة بطريق الوصول الى الاشتراكية أثرت بوضوح شديد في سياسته المتعلقة بعملية التحول الى الديمقراطية .

ان المشكلة واسعة جدا ، تتعلق بمسائل هامة أهمية مسألة عملية اقلية وطلعية نحو الاشتراكية أو عملية مبنية على مستند فعال من الجماهير الشعبية الواسعة ، وأهمية استراتيجية الظفر بالسلطة بهجوم جبهى وحرب حركة أو عملية مستديمة في « حرب مواقف » (ان حدود هذه الخيارات لا تنطبق فيما بينها بالضبط من ناحية ثانية) ، وأهمية الحريات الديمقراطية اثناء الانتقال وفي النظام الاشتراكي ، الخ . بيد انه بالرغم من ان المسائل كلها متصلة فيما بينها ، تتعلق بوجه خاص بالمسألة المعنية بموقفه تجاه الدولة وتولي السلطة السياسية ، ذلك انها على الأرجح هي التي ميزت أكثر ممارسته اثناء عملية التحول الى الديمقراطية . مسألة هي من التعقيد بحيث لا يمكن أن تنغلق على نفسها، مثلما يحاول البعض أن يفعل ذلك في الإغلب، في خيار استراتيجي بسيط ، بهجوم دقيق ، جبهى وثورى من نموذج « الهجوم على قصر الشتاء » الذى ينسب اليه ، أو بعملية مستديمة في « حرب موقف » التي أهملها . كان موقفه تجاه مسألة الدولة يطفى على هذا الخيار ، وأمكن أن يظهر مفهوما خاطئا في احدى هذه الاستراتيجيات ، اذ ليس واضحا في شيء ان الحزب الشيوعى البرتغالى اتبع الاستراتيجية الاولى . يقابل ذلك ان موقفه الخاطيء حول مسألة الدولة تميزت به سياسته كلها .

في الواقع ، ظلت النقطة الحاسمة في عملية التحول الى الديمقراطية تحت قيادة الجماهير الشعبية تكمن في ان عليها ان تضمن لنفسها قواعد صلبة في السلطة السياسية . كانت مشكلة في شقين : أ - تنظيم اشكال من السلطة الشعبية بالتوازي الى أجهزة الدولة بمعناها الصريح ، ونأعود الى ذلك . ب - الظفر بقواعد سلطة في أجهزة الدولة . فماذا كانت ممارسة الحزب الشيوعى البرتغالى بهذا الصدد ؟ يمكننا أن نقول انها في جوهرها سياسة مؤيدة بشدة لتمكين نفوذه « التنظيمى » المبني في شطر كبير منه على تنوية اقرب الى مساعدة ووضع « رجال

ثقة « في المناصب الحساسة . سياسة تقنية وبيروقراطية أيضا قائمة على تنظيم فروع وأجهزة مراقبة السي حد وثيق ، يمكنها أن تغطي وتقتصر دارة « آلة » الدولة ، مثل قضية الفرقة الخامسة وغيرها من القضايا الأخرى . سياسة متضامنة مع مفهوم وسائل عن الدولة الذي كنت قد أشرت إليه ، مفهوم دولة « أداة » أو « آلة » ، يفكر أخيرا بالظفر بها بحدود معالجة بوساطة عناصرها واستعمار قطع دواليبها . تلك بلا ريب هي أحد الأسباب التي قادت الحزب الشيوعي البرتغالي إلى الصراع سياسته بشدة بحركة القوات المسلحة ومزاوجتها بكافة نسخها في نطاق ما أمل أن يخضعها بوساطة الفرقة الخامسة . مفهوم نسي أن الدولة هي تكثيف مادي لنسبة القوى بين الطبقات الحاكمة بالشكل الذي تتوضح به ، بشكل نوعي ، في داخلها ، فالصراع الطبقي إذن يجتاز الدولة من طرف لآخر . فقاد عدم أخذه هذا المفهوم بعين الاعتبار إلى سياسة عاجزة عن طرح مسألة الصراع الداخلي في أجهزة الدولة في عملية الظفر بالسلطة بحدود الصراع الجماهيري والحلف الطبقي ، فلم يطرحها إلا بحدود تسلط منظمة (الحزب) على الدولة - الآلة . وهنا بلا جدال يكمن جذر سلسلة من أخطاء الحزب الشيوعي البرتغالي ، يضاف إليها هنا أيضا أخطاء إبخاس قيمة نسبة القوى والخلط بين مرحلة التحول إلى الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية .

ج - حركة القوات المسلحة : مسألة شديدة الأهمية بالنظر لأن حركة القوات المسلحة كان لها الدور المسيطر طوال هذه الحقبة . دور مسيطر تجاه غياب حزب ثوري جماهيري ، لهذه المنظمة المنبثقة مباشرة عن الهيكل المؤسسي للدولة البورجوازية ، أسهم ، مع الزمن ، في إعاقة مواصلة عملية التحول إلى الديمقراطية تحت هيمنة الجماهير الشعبية ، بالرغم من أن حركة القوات المسلحة كانت قطعة أساسية منها وأمكنها أن تؤلف مستندا حاسما لهذه الهيمنة . لكنها لم تستطع أن تستمر

في أن تكون منها المحرك الموجه . حدود الدور المسيطر ، في عملية التحول الى الديمقراطية على الاقل ، انما تحت هيمنة الجماهير الشعبية ، لحركة قوات مسلحة ممزقة باستمرار بين قطاعات متشعبة باليسار العسكري كانت تحسب لنفسها حسابا في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، يسار بلغ أوجه في الحركة الثورية التي قام بها العسكريون من اليسار المتطرف في ٢٥ تشرين الثاني ، وقطاعات تميل نحو هيمنة البورجوازية في عملية التحول الى الديمقراطية ، حدود تميزت طوال حقبة ١١ آذار حتى ٢٥ تشرين الثاني ، وكانت شديدة الوضوح عشية ٢٥ تشرين الثاني . ومن الواضح خاصة ان مواصلة عملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنة الجماهير الشعبية ، التي تمت بالتفاوض ، لم تتم أيضا في النهاية ، بعد سقوط غونشالفس في أيلول ، الا بعد تسوية بين كوبكون كارفالو ومجموعة التسعة . تسوية أخفقت عشية ٢٥ تشرين الثاني بسبب الموقف اليساري المتطرف لبعض قطاعات من الكوبيكون ، وكانت تلك حدود كارفالو، ولطبيعة حركة القوات المسلحة أيضا.

د - منظمات اليسار المتطرف : تكشف عن تباين كبير فيما بينها بحيث يستحيل ان نعالجها على نحو عام . ومما يجب ان نشير اليه ، من ناحية ، الدور الهام لليسار البرتغالي المتطرف بالنسبة للبلدان الاوروبية الاخرى ، ومن ناحية ثانية ، السيطرة الساحقة للمجموعات المسماة « الماوية » او « الصديقة للصين » وفي مقدمتها الحركة الثورية البروليتارية البرتغالية . أما هذه الاخيرة ، التي تفرق سياستها بوضوح شديد عن سياسة المنظمات اليسارية المتطرفة الاخرى ، فوضوحها يفرض نفسه ، انها بموقفها من الحزب الشيوعي الذي تعتبره العدو الرئيسي لانه « اجتماعي فاشي » ، وتأصلها داخل البرتغال ، وسياسة الصين الخارجية التي تعتبر الاتحاد السوفياتي العدو الرئيسي والتي أدت الى تفضيلها الهيمنة الاميركية وقوى اليمين في أوروبا ، وبمساندتها الجوهرية لقيادة الحزب الاشتراكي ، ذلك

كله كان متعايشا مع ديماغوجيتها اليسارية المتطرفة ، فكانت بلا جدل تتحمل المسؤولية الكبرى في فشل التجربة البرتغالية .

٣ - يفسر مجموع هذه العناصر الطبيعة المتناقضة بعمق للسياسة العامة التي اتبعت في البرتغال أثناء الحقبة المعنية ، سياسة راسخة بافراط شديد أو افراط قليل عملت الى حد خطير على اختبار تحالف الطبقات الشعبية وأدت الى اخفاق عملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنتها . غير انني لسن اشير هنا الا الى الشعار العام الذي يمكن أن نشده الى مسألة الدولة في عملية مماثلة ، شعار شديد الاهمية لنا :

من ناحية ، اذا كانت الجماهير الشعبية تريد أن تضمن لنفسها قيادة العملية ، أي قواعد خاصة في السلطة السياسية اذن ، يتحتم عليها أن تنظم أشكال سلطة شعبية من القاعدة ، مثل الرقابة العمالية ولجان العمال وسكان الأحياء ولجان الفلاحين الخ. . ، بالتوازي الى أجهزة الدولة بمعناها الصريح وخارجها . ان صراعا للظفر بقواعد للسلطة لا يمكن أن يقتصر اطلاقا ، بأية شروط كانت ، في مرحلة ديمقراطية على الأقل ، على صراع داخلي بحت في أجهزة الدولة . هذه الأجنة من السلطة الشعبية والتنظيم الذاتي للجماهير قامت بدور حاسم في البرتغال لبناء هيمنة الجماهير الشعبية في عملية التحول الى الديمقراطية .

يبد انه من ناحية ثانية ، وفي نطاق ما ليست المسألة مسألة انتقال الى الاشتراكية ، لا يمكن لهذه الأشكال من السلطة الشعبية أن تنظم نفسها وتتناسق فيما بينها مركزيا ، بشكل يخلق وضع سلطة مزدوجة كما في تجربة السوفييات . اذ لا يمكن أن يتم ذلك بوساطة أحزاب اليسار أو النقابات ، الأطراف الآخذة من هذه السلطات الشعبية ، ولا « عقويا » ، كسبب أقوى . في الواقع ، ان فشل اليسار في البرتغال لا يرجع الى ان تلك العملية لم تختبر ، المستحيل في الشروط الموضوعية لعملية التحول الى الديمقراطية . وسبب ذلك يرجع

الى موضع آخر : طالما انه لا يمكن لهذه الاشكال من السلطة ، رغم بقائها ضرورية لقيادة الجماهير الشعبية للعملية ، في هذه المرحلة ان ترتدي بنية تنظيمية مركزية ، أي ترسم تقريبا الخطوط الاولى لهيكل دولة متوازية ، يجب عليها بالضرورة ان تستند الى جهاز الدولة .

وذلك بدوره يستتبع امرين :

أ - ان جهاز هذه الدولة ، الذي يجب على الجماهير الشعبية في الوقت ذاته ان تضمن فيه لنفسها معاقل ، يجب ان يصبح بعمق (ديمقراطيا) في بنيته ، وذلك شرط على الاقل لعملية التحول الى الديمقراطية تحت هيمنة هذه الجماهير ، وذلك أيضا ما جربه اليسار البرتغالي .

ب - غير ان جهاز هذه الدولة الذي تتقلده الجماهير الشعبية يجب ان يتمكن من الاستمرار في العمل بوحدة عملية : اذ لا مجال أبدا ، في هذه المرحلة ، من « تحطيمه » ، كما ان « تحوله الى ديمقراطي » يجب الا يستتبع هدمه أيضا . وظهرت التجربة البرتغالية في الواقع ما يلي : في مرحلة التحول الى الديمقراطية التي نجحت فيها الجماهير الشعبية ومنظماتها ، بشكل هام ، بتقلد جهاز الدولة ، فان هدم أو تجزئة هذا الجهاز بحجة (تفترض ثورة اشتراكية أصبحت منجزة) « فساد » الدولة ولصالح « السلطات الشعبية » التي ما كان بقدرتها الا ان تظل أجنة ، كان خير وسيلة مكنت البورجوازية من الظفر ثانية بمواقع حصلت عليها الجماهير . كان هدم جهاز الدولة وفرض خوة عليه اثناء هذه الحقبة في البرتغال ، يرجع أيضا الى اتقسامات اليسار واليسار المتطرف ، التي اتاحت للبورجوازية ان تستعيد معاقل محكمة السد ومنيعة ، وعطلت تجميد هذه المعازل الناجع ، وحالت أيضا ، ان لم يكن بوجه خاص ، دون أن يقدم اليسار الى التجارب ، كالتعاونيات الزراعية والمؤسسات الذاتية الادارة ، المبنية على السلطات

الشعبية ، مساندة الدولة ، بما فيها جهازها الاقتصادي ، تجاه هجمات اليمين . وهي أكثر من أن تحصي هذه التجارب التي ساندتها شطر كبير من اليسار وأخفقت لفقدان العمل وعدم مساندة الدولة لها ، التي طالبت بها الجماهير . هذه الأوضاع بليغة الدلالة ، فهي في معظمها لم تكن في شيء مسألة «مقاطعة» أجهزة الدولة وملاكها لهذه التجارب ، إنما كانت فعلا مسألة أجهزة ومعازل سلطة تقلدتها الجماهير ، كان محكوما عليها بالعجز في الاطار العام لتفكك أجهزة الدولة .

تلك هي الاسباب الجوهرية لفشل عملية التحول الى الديمقراطية تحت قيادة الجماهير الشعبية في البرتغال . يقابل ذلك الانتخابات التي نظمت في نيسان ١٩٧٥ . فهي بالرغم من انها كانت مثقلة بوزن خاص ، بحملها الشرعية الى الحزب الاشتراكي ، لم يكن لها غير دور محدود بهذا الصدد ، خلافا لسلسلة من التحاليل ، بما فيها تحاليل الحزب الشيوعي البرتغالي ، التي كانت تميل الى ان ترى في تنظيم هذه الانتخابات « الخطأ » الاساسي . ففي الواقع ، في وضع كالبرتغال ، لا يمكن لعملية التحول الى الديمقراطية الا ان تلجأ الى انتخابات عاجلا ام آجلا . ولو توفرت الشروط ، فمن الراجح ان هذه الانتخابات ما كان لها ان تنجح بادانة قيادة الجماهير الشعبية للعملية ، انتخابات كانت وظيفتها من ناحية ثانية قد تحددت باتفاق مسبق بين الاحزاب السياسية وحركة القوات المسلحة ، وكانت نتيجتها ابعد من ان تكون ملائمة لليمين ، اذ حصل فيها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية الشعبية على أكثر من ٥٤ ٪ من الاصوات ، وهي نسبة لم تحلم بها أبدا الوحدة الشعبية في الشيلي ، مثلا . هذه الانتخابات لم يكن لها آثار في الواقع الا استدلاليا ، أي بعد ان انتقلت نسبة القوى لصالح البورجوازية .

في مثل هذه الحال ، تترجمت قيادة وهيمنة الجماهير

الشعبية في عملية التحول الى الديمقراطية أثناء هذه الحقبة يتسارع تحويل بعض الأجهزة الى ديمقراطية وباجراءات هامة أشرت اليها قبلاً ، مثل التأميمات والاصلاح الزراعي في الجنوب . اجراءات لا يمكن تقييماها ، بعيدا عن الواقع ، بطبيعة اشتراكية ، باستثناء الرقابة العمالية المتقدمة . كان ممكنا أن تؤلف أول وضع لاجراءات اشتراكية في اطار ومنظور مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . وفي الواقع ، هذه الاجراءات الواقعة في اطار عملية التحول الى الاشتراكية لم تقطع ، رغم تقدميتها ، وبصفتها تلك ، اطار العلاقات البورجوازية فظلت تعمل على هذا النحو ، بالنظر لبعد منظور الانتقال الى الاشتراكية . وفي الحقيقة ، ان ايا من هذه التدابير لم يدن أيضا بصفة أساسية بعد ٢٥ تشرين الثاني ، بالرغم من سياسة تثبيت الأجور ، ونجحت الجماهير الشعبية جوهريا في الحفاظ على مكاسبها حتى هذا الوقت على الاقل . مما يعني ان هذه التدابير ، مثل التأميمات والاصلاح الزراعي ، لم تدن وحدها المنظومة الرأسمالية وسلطة البورجوازية . ومن المؤكد ، بعد أن تغيرت نسبة القوى ، اننا سنندهش اذ لن نشهد عودة الى الخلف في المستقبل القريب . كما ان سلطة البورجوازية لا تتطلب بالضرورة القضاء على هذه المكتسبات بلا شرط ، مثلما اعتقد بذلك أولئك الذين كانت تهددهم أوهم حلوة حول طبيعة هذه التدابير الاشتراكية في جوهرها ، فكانوا يتوقعون ازالتها جذريا بعد ٢٥ تشرين الثاني .

بدهي أن ذلك كله يتعلق بالتطور القادم في نسبة القوى . وفي الواقع ، اذا لم تتوسع المحيطات الأصلية لتحالف الطبقات الشعبية ، ولم يصبح هذا التحالف قويا أثناء الحقبة التي امتدت حتى ٢٥ تشرين الثاني ، وأخذت أجزاء من هذه الطبقات أبعادها بالنسبة لتسارع العملية التالية ، فمع هذا يظل صحيحا ان هذا التحالف الشعبي لم ينقطع في خطوطه الكبرى تجاه عجز البورجوازية الداخلية . فهذه الاجراءات الشعبية لم تنقلب الى جهة الرجعية ، خلافا لما حدث ، في الشيلي مثلا ، حتى

قبل سقوط ألييندي . وظل تحالف الطبقات الشعبية قائما
كيفما كان رغم تقلباته وتصدعاته واتقسامات منظماته اليسارية
أيضا . ومن ناحية ثانية ، اذا كان ٢٥ تشرين الثاني تراجعا
واخفاقا للجماهير الشعبية ، فهو ليس هزيمة خطيرة أيضا
للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي تجنبت بكل عناية
الاندفاع في مغامرة التمرد الثوري للييسار العسكري . ذلك كله
يفسر ان تسلط ٢٥ تشرين الثاني لم يكن عودة بالقوة «لرجعية»
كبار الملاكين الزراعيين والبورجوازية الكومبرادورية . ولم يكن
له هذا المعنى الطبقي أصلا ، ولم يكتسبه في ذلك الحين خلافا
لتخيلات أولئك الذين رأوا ظل الفاشية يبرز خلف أنتونس ،
تخيلات ليس لها نظير عبر تخيلات أولئك الذين رأوا ، قبل
٢٥ تشرين الثاني ، ان الاشتراكية أصبحت في جدول الاعمال .
أقول ، على نحو تخطيطي ، ان ٢٥ تشرين الثاني ، رغم بنائه
هيمنة البورجوازية الداخلية فوق عملية التحول الى الديمقراطية،
كان من نتيجته مع هذا ، بالتوازي الى ذلك ، حصيلة هذا
التحالف بين الطبقات الشعبية (لا سيما ان الحزب الشيوعي
ما يزال موجودا في الحكومة) في اطار تغير نسبة القوى
وعجزها عن الحفاظ على قيادة العملية . ولم يدن ٢٥ تشرين
الثاني عملية التحول الى الديمقراطية ، حتى وان انخلعت بالقوة
بعض مغاليق الامن من العودة الى «الرجعية» . حتى انه
تراودني نفسي ان اقول ان ٢٥ تشرين الثاني هو اقل شر ممكن
في سير التجربة البرتغالية ، واذا لم نشأ ان نخدع أنفسنا
تماما ونعيد بناء التاريخ بكلمة « اذا » ، فعلينا ان نتقبل جدا
بأن التجربة البرتغالية اندفعت بخطى عملاق نحو الكارثة . ومن
المؤكد انه ما تزال للجماهير الشعبية ديون تدفعها ثمننا لاعادة
بناء هيمنة البورجوازية على العملية . غير ان المستقبل يظل
جوهريا محفوظا ، حتى وان أمكن التفكير بأن هذا المستقبل
بعيد بعد الآن ، ما دامت عملية التحول الى الديمقراطية قد
استقرت لصالح البورجوازية .

بالنظر لان وضع البرتغال قد تكشف عن أكثر التطورات الجديدة منذ طباعة نصي ، فساكون أكثر ايجازا حول اسبانيا واليونان .

يؤكد التحرك الذي اتبع في اسبانيا ان الانظمة الديكتاتورية العسكرية عاجزة عن اصلاح نفسها بنفسها ، اي ان تتبع تحركا داخليا مستمرا وخطوطيا نحو شكل نظام « ديمقراطي برلماني » يحل محل سابقه بطريق « متلاحقة » متحكم بها ، وان عملية التحول الى الديمقراطية لا يمكن ان تتعشق من غير « قطع » ديمقراطي مع الهيكل المؤسسي للنظام السابق .

عملية هذا القطع لم تحدث بعد في اسبانيا رغم الانقلابات الملحوظة على ضعيد المسرح السياسي بعد موت فرانكو ، مسرح سياسي يجب الا نخلطه بالبنية التنظيمية لاجهزة الدولة ، فهذه الاخيرة لبثت بلا تغيير في جوهرها . اقول في جوهرها ، لان ضرورة قطع تتعلق بالانتقال الى دولة من نموذج « ديمقراطي برلماني » ولا تعني ان هذه الانظمة الديكتاتورية محكوم عليها بالجمود بلا شرط بفقدان مثل هذا القطع . اذ يمكنها ان تتيح ، بحسب الظروف ، شيئا من التغيرات في داخلها محدودة الى حد ضيق في اطارها الخاص . وذلك ما حدث الآن في اسبانيا، فالتغيرات لا تعني في جوهرها غير وضع قوى بقصد عملية معلنة. ويظهر ان التذبذبات « الاصلاحية » لانتقال « استمراري » ومراقب نحو ديمقراطية جعل فراغاس ، وزير داخلية حكومة آرياس ، عضلاتها قوية ، مثلا ، لم تصمد تجاه تجربة الكفاح الشعبي ، كما يميل القطاع « المصلح » بعناد ، في مثل هذا الوضع ، الى جانب « العقل المحصن » و « الجموديين » (ولننظر الى القمع الدامي والجماعي الذي خفت حدته في اسبانيا من شباط حتى آذار ١٩٧٦) . ان التناقض الاساسي في تفسير

النظام ليس بين « المعقل المحصن » والنزعة الاصلاحية ، انما بين هذه والقوى القائمة بالقطع .

اما بصدد عملية القطع الديمقراطي ، فلن أشير الا الى النقاط التالية :

أولا لأن اليمين الفرانكي المتطرف برهن على انه ما يزال لديه مستند شعبي لا جدال فيه ، وذلك ما أبخست قيمته في النص حيث اعتبرت ان السند الذي نجح فرانكو في ضمانه لنفسه اختفى عمليا وان منظمات اليمين المتطرف لم تعد بعد الآن غير هياكل عظمية ، في حين اظهرت حيوية رهيبة رابطة المحاربين القدماء ومجموعات الكتائب المختلفة .

ثم بسبب المواقف السياسية الراهنة للبورجوازية الداخلية . فهي بالنظر لتناقضاتها الداخلية وحدودها السياسية والايدولوجية التي اشرت اليها ، يظهر ان جانبا هاما من هذه البورجوازية التي مالت نحو البرنامج السياسي للالتقاء مع المجموعة العسكرية الديمقراطية تجاه فشل محاولات التحول الى الديمقراطية في عهد فرانكو ، انها بعد موته وحتى الآن قد حرفت مشاريعها للخروج من النظام الفرانكي نحو الطريق « الاصلاحية » لفراغا ، وهي طريق ليست غير مأزق ، مستسلمة بذلك أيضا لسراب منظور يراعي الطرفين ، منظور تغيير النظام من غير ان تتحمل فيه هذه البورجوازية الاخطار وتدفع الثمن .

وسبب ثالث اخيرا : ويتعلق ، هنا أيضا ، بالاستقلال الذاتي النسبي للدولة الفرانكية بالنسبة للطبقات المتصارعة ، لا سيما بالنسبة للكتلة الحاكمة ، الذي كنت قد نذرت الى ابخاس قيمته ، كما في تحاليلي عن البرتغال . استقلال ذاتي نسبي شديد الوضوح في المقاومات والأعباء المرهقة التي برهنت عليها الدولة الفرانكية ، بالرغم من الاصلاحات المتذبذبة في الاغلب لبعض قطاعات حكومية والمواقف السياسية لشطر كبير من الكتلة الحاكمة . على ذلك النحو فحسب يمكننا أن نفهم

الوزن المؤسسي الكبير « للمعقل الحصين » في جهاز الدولة .
استقلال ذاتي نسبي أيضا في نوعية الطرق التي تتبعها
التناقضات الداخلية في جهاز الدولة ، لا سيما في الجيش حيث
تتأكد هذه التناقضات ، مثل الاتحاد الديمقراطي العسكري ،
وتبرز مع بقائها مقناة في دارات وشبكات الجهاز الفرانكي .
إنها مجموعة من العناصر تترك دوما لليمين المتطرف والنواة
الصلبة في هذه الأجهزة امكانية تدخل وقائي بالقوة لابعاد
الفرص المقتربة .

٢ - ان قوة الحركة الشعبية والمنظمات اليسارية، وفي مقدمتها
الحزب الشيوعي الاسباني ، ما برحت تتأكد ، مما يجعلنا نفكر
دوما ، لفقدان أحداث في اسبانيا ، كالحرب الاستعمارية
بالنسبة للبرتغال والقضية القبرضية بالنسبة لليونان ، ان نمو
الحركة الشعبية ، بتنسيقه مع التناقضات الداخلية لجهاز
الدولة ، سيؤلف بحد ذاته ، ومباشرة ، العنصر الحاسم الذي
يطلق عملية القطع ، مهما كانت أشكالها . وتقوم إحدى الوقائع
الجوهرية بهذا الصدد بالتأكيد في وحدة المنظمات اليسارية
والديمقراطية التي ما برحت تتصلب (تكتل البرنامج السياسي
للالتقاء والكتلة العسكرية الديمقراطية في آذار ١٩٧٦) تجاه
محاولات التجزئة ، لا سيما عزل الحزب الشيوعي ، التي قامت
بها الحكومة . وحدة تعود في شطر كبير منها الى سياسة
الحزب الشيوعي الاسباني المتميزة عن سياسة الحزب الشيوعي
البرتغالي .

غير ان هذه الملاحظات لا تستبقي الحكم على القوى المموسة
التي سترتديها عملية التحول الى الديمقراطية . فالبعد المشار
اليه بين المسرح السياسي - الحكومي والبنية التنظيمية لأجهزة
الدولة يمكن احتمالا أن يسير في الاتجاهين . فاذا لم تكن
التغيرات التي طرأت على المسرح السياسي بعد فرانكو مناسبة
في شيء لقطع ديمقراطي في أجهزة الدولة ، فيمكن لهذا السبب
أن تتعشق عملية قطع ناجعة خلال وقت ، تحت سمة - أو بالرغم

من - شيء من استمرار هذا المسرح مع جزء من الملاك السياسي - الحكومي الحاكم الآن (مثلا الاقتراح الاخير للحزب الشيوعي بتشكيل حكومة اتحاد وطني) . ويتعلق ذلك أيضا بالطريق التي ستتجهها التناقضات الداخلية داخل هذا المسرح وهذا الملاك أيضا .

٣ - اليونان :

سأوجز أيضا حول اليونان التي تجلت عن عملية تحول الى الديمقراطية مستقرة نسبيا تحت هيمنة وقيادة البورجوازية الداخلية . عملية تحول الى الديمقراطية لأنه ليس هنالك في الحقيقة عودة الى الوراثة . تعيش اليونان في نظام ديمقراطي - برلماني لم تعرفه عمليا منذ عام ١٩٣٦ ، اي منذ قيام ديكتاتورية ميتاكساس . واستمرت ، لبعض الاعتبارات ، تصفية ملاك الدولة الموروثة عن الديكتاتورية ، مثل ملاك الجيش والشرطة والدرك . وحوكم كبار القادة وحكم عليهم بأحكام ثقيلة بالسجن . وتظهر مجريات الامور كلها استبعاد عودة الرجعية بالقوة ، خلال أجل قصير . ولبت الفارق قائما بين اليمين الليبرالي واليمين المتطرف ، وهو تعبير ، انما بتفاوتات خاصة ، يرجع هنا أيضا الى الاستقلال الذاتي النسبي لسياسة الكتلة الحاكمة وتناقضاتها الداخلية .

بيد ان وضع اليونان يؤكد أيضا الحدود الواضحة جدا لعملية تحول الى الديمقراطية مماثلة . حدود قبل كل شيء ليست خاصة باليونان انما ترجع الى عوامل أكثر شمولاً لانها تتعلق بأزمة الهيمنة المخفية التي تضرب الآن مجموع البورجوازيات الغربية وتتيح مجالا لأن يبرز في مجموع البلدان الغربية ، بدرجات مختلفة في كل منها ، شكل جديد لدولة بورجوازية طبائعيها نوعية « لدولة قوية » او « دولة كليانية » . هذه الحدود في اليونان ليست ، لبعض الاعتبارات ، غير رد

على ما حدث في فرنسا أو ألمانيا مثلا . بيد ان هذه الحدود في اليونان ترجع أيضا الى طبائع البورجوازية الداخلية في اطار عملية تحول الى الديمقراطية تحت هيمنتها . فحقل التسويات بالتفاوض مفتوحا باستمرار مع البورجوازية الكومبرادورية والرأسمال الاجنبي . وثمة سياسة متناقضة تجاه حلف الاطلسي ، كما ان هنالك نزعة للعودة الى الدمج بحلف الاطلسي العسكري والحد من امتيازات القواعد الاميركية . وسياسة مترددة مرتجة تتعلق بالتحول الديمقراطي في أجهزة الدولة وتصفية ملاكها ، ونزعة للأبقاء على بعض القوات الموروثة عن الديكتاتورية تحسبا من أن تنقلب الامور حقا ضد البورجوازية . ومحاولات لتعبئة الحركة العمالية والشعبية (التدابير المضادة للاضراب مثلا) والحد من مكتسباتها مع ابقاء حقل التسويات مفتوحا .

يرجع أيضا هذا المجرى في عملية التحول الى الديمقراطية الى وضع الحركة الشعبية وكفاحها في اليونان . ونتوقف هنا عند سمتين متميزتين :

أ - برهنت هذه الحركة على نمو وتسييس وفتالية كبيرة ، فرضت على البورجوازية تدابير تحول الى الديمقراطية ، بيد ان كل الامور لا تترجم مع هذا في مستوى منظمات ومعارضة ولا سيما من جانب اليسار ، ما تزال ضعيفة نسبيا ، مما يحد من وقع الحركة الشعبية . ونشهد هنا في الواقع أزمة تمثيل المنظمات الخاصة بالحركة الشعبية . وترجع هذه الأزمة ، فيما ترجع ، الى أخطاء هذه المنظمات المتكررة ، لا سيما الحزب الشيوعي اليوناني ، منذ قيام ديكتاتورية ميتاكساس عام ١٩٣٦ ونتيجة كفاح المقاومة ، لا سيما اخفاق ثورة أثينا في نهاية عام ١٩٤٤ ، والحرب الاهلية في أعوام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، وقيام ديكتاتورية العقدا عام ١٩٦٧ . فمن الراجح أن تكون أربع هزائم دامية متلاحقة كثيرة بالنسبة لأجيال بكاملها من المناضلين .

ب - هذه الأزمة التي حدثت من وقع الحركة الشعبية

ترجع أيضا الى طبيعة بعض منظمات اليسار وانقسامها العميق الذي ما برح يتأكد ويبرز . أولا الاحزاب الاشتراكية : لم تعرف اليونان ، لسلسلة من الاسباب ، حزبا اجتماعيا ديمقراطيا ولا حزبا اشتراكيا هامين . ولم تنقطع منظمة « بازوك » بقيادة اندرياس باباندريو عن النهج التقليدي ، فكانت في النهاية حركة شعبية راديكالية يسارية، تتوجه جوهريا الى البورجوازية الريفية الصغيرة الهامة في اليونان ، والمدينة المنتظمة حول شخصية زعيمها « اللدنية » والتي عانت من ناحية ثانية من كافة التناقضات الشعبية . وتعارض هذه الحركة بوجه خاص تحالف منظمات اليسار بحجة انها « تتصرف بحرية » وتقوي نفوذها مسبقا .

بيد ان المسألة الحاسمة تتعلق بوضع الحركة الشيوعية اليونانية ، لا سيما انقسامها عام ١٩٦٨ من حزب شيوعي الى حزب شيوعي يوناني «داخلي» وحزب شيوعي يوناني «خارجي» . كان وضعه مجهولا في فرنسا بسبب ، بين غيره من الاسباب الاخرى ، تكتم الحزب الشيوعي الفرنسي ، بعكس الاحزاب الشيوعية الاسبانية والايطالية واليونانية واليوغوسلافية والرومانية والبريطانية والسويدية الخ ، الذي لم يعترف الا بالحزب الشيوعي اليوناني «الخارجي» . ويمكننا أن نقول على نحو تخطيطي ان الحزب الشيوعي اليوناني ، بسبب تجربته الاخيرة في الحرب الاهلية وتدخلات الاتحاد السوفياتي المتميزة في تاريخه ، قد ركز في ذاته تناقضات الحركة الشيوعية الاوروبية مع الاتحاد السوفياتي الذي نجح في عملية شطرن الحزب الشيوعي اليوناني ، وحاول مثل هذه العملية في الحزب الشيوعي الاسباني ، كما في قضية ليستر، لكن كاريلو احبطها . وكان الحزب الشيوعي اليوناني «الداخلي» (وسمي بذلك لانبثاقه عن غالبية اللجنة المركزية وتألفه من اكثرية أعضائه تقريبا الذين ظلوا يعيشون في اليونان في عهد الديكتاتورية ، مقابل الاقلية من أعضائه المقيمين في البلدان الشرقية) ، وهو

الأهم من حيث النفوذ ، قد جسد مسبقا طريق الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي التي اتبعتها منذ ذلك الوقت العديد من الأحزاب الشيوعية الأوروبية . ويتبع الآن خط « تحالف مناهض للفاشية مقبلدرا أن المسألة الأساسية ، في ظروف اليونان الراهنة ، تظل في تعميق وتسارع عملية التحول إلى الديمقراطية . وهي سياسة تعتمد قبل كل شيء على تحالف بين قوى اليسار وبينها وبين المعارضة الديمقراطية ، وتأخذ باعتبارها أيضا تناقضات الخصم من اليمين واليمين المتطرف . أما الحزب الشيوعي « الخارجي » ، الذي ظل الأكثر تعصبا « للستالينية » في أوروبا غير الشيوعية ، فيمكننا أن نقول عنه أن فيه شيئا من الكونهالية بلا جماهير ، وهو حزب ضعيف نسبيا ومنعزل عن الجماهير ، تابع في تنظيمه وسياسته الشاملة للاتحاد السوفياتي ، تابعة مندفعة في غاية السخرية . وأوضح عمل فيه ، من ناحية ثانية ، مكافحته للحزب الشيوعي اليوناني الداخلي .

كان اذن انقسامنا في قوى اليسار حد من وقع الكفاح الشعبي وأنتهم في استقرار هيمنة البورجوازية على عملية التحول إلى الديمقراطية .

باريس ، حزيران ١٩٧٦ .



فهرست

ص	تمهيد
٥	
٩	١ - اطار الامبريالية العالمية
٢٢	٢ - الديكتاتوريات ، الولايات المتحدة وأوروبا
٤١	٣ - الطبقات الحاكمة
٦٩	٤ - الطبقات الشعبية
٩٣	٥ - أجهزة الدولة
١٣٣	خاتمة
١٤١	لاحقة
١٤٣	ملحق

طبعته على مطابع دار الفند
بيروت - شارع سوريا - ملك بردويل - طغون ٢٣٠٥١٢

هذا الكتاب

تميز عام ١٩٧٤ ، في العصر الاوروبي ، باحداث ذات محمل كبير تجلت بالاطاحة بالديكتاتوريات العسكرية في البرتغال واليونان ، والتسارع الذي تميز به تدهور النظام الفراتي .

ان الطريق التي اتبعت لسقوط الديكتاتوريات البرتغالية واليونانية والاسبانية تطرح سلسلة من الاسئلة الهامة ما تزال ابعد من ان تتوضح ، فهي تتمفصل حول نقطة جوهرية تتجسد في ان النظامين البرتغالي واليوناني لم تطح بهما ، كما هو ظاهر ، حركة ثورية متراصة ، معلنه وجبهية قامت بها الجماهير الشعبية ، ولا تدخل عسكري خارجي ، كما حدث للنازية الالمانية والفاشية الايطالية .

فما هي اذن العوامل التي حددت الاطاحة بهما ، وكيف توضح تدخل الجماهير الشعبية في هذه الظروف ؟

لكن هذه الاسئلة لا تعنى بالبرتغال واليونان واسبانيا فحسب .

انها تعنى ، قبل كل شيء ، بالعديد من البلدان ، كالبلدان التي تهمنا هنا ، القائمة في منطقة التبعية للعواصم الامبريالية ، التي تعاني هي أيضا من أنظمة رأسمالية استثنائية فاشية وديكتاتورية عسكرية وبونابارتية .

ان الدروس التي يمكننا ان نستخلصها من الاحداث التي طرأت في اليونان والبرتغال واسبانيا ، ذات أهمية كبيرة بهذا الصدد .
(الناشر)

